

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
حرب اليمن
١٩٩٤
الأسباب والنتائج
إعداد
جمال سند السويدي
مايكل هدسون بول دريش
تشارلز دنبار روبرت بوروز
مارك كاتز
Bibliotheca Alexandrina
0159943

حرب اليمن

١٩٩٤

الأسباب والنتائج

الآراء التي يعبر عنها هذا الكتاب خاصة بمؤلفيه وحدهم، ولا تعكس بالضرورة آراء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الطبعة الأولى ١٩٩٥

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: ٤٥٦٧
أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة

ISBN 1 85516 500 7



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حرب اليمن ١٩٩٤
الأسباب والنتائج

إعداد

جمال سند السويدي

مايكل هدسون بول دريش

تشارلز دنبار روبرت بوروز

مارك كاتز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشىء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ١٤ أذار/مارس ١٩٩٤ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التعليمية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد وتدريب الكوادر البحثية، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات واحتياجات المجتمع، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية، ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تقديم

استجابة للتدهور المتسارع في الوضع اليمني خلال عام ١٩٩٤، والذي انفجر في شهر أيار/مايو على شكل حرب مفتوحة، عقد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ندوة في ٢٦ ـ ٢٧ تموز/يوليو بعنوان «الحرب اليمنية: الأسباب والنتائج»، حيث دعا المركز عدداً من الخبراء في شؤون المنطقة لتبادل وجهات النظر.

ومن منطلق إدراكه بأهمية التطورات في اليمن وبتأثيراتها على الأمن الإقليمي، وعملاً بهدف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في تطوير التبادل العلمي حول المواضيع المتعلقة بمنطقة الخليج، فإنه أخذ على عاتقه هذه المبادرة الفريدة، حتى قبل إعلان وقف إطلاق النار.

ويشمل الكتاب الحالي ما قدم من أوراق أثناء الندوة ومن خلال نشره يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يصل إلى الجهات العالمية المعنية بمنطقة الخليج، مؤسسات وأفرادا. ويأمل المركز أيضاً في أن يشكل هذا العمل إسهاماً مهماً في أدبيات التنمية السياسية المعاصرة في شبه الجزيرة العربية، ويوفر فهماً أفضل للصراع الوطني الذي دار مؤخراً في أحد أكثر بلدان المنطقة حساسيةً من الناحية الاستراتيجية: اليمن.

هذا وقد شارك في الندوة أكاديميون وخبراء من منطقة الخليج، كما من

خارجها. وكان من بين الذين قدموا أوراقاً الدكتور مايكل س. هدسون، أستاذ العلاقات الدولية وأنظمة الحكم بجامعة جورج تاون، والدكتور بول ك. دريش، أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة أكسفورد والزميل في كلية سانت جون، والسفير تشارلز ف. دنبار، رئيس مجلس كليفلاند للشؤون الدولية وسفير الولايات المتحدة السابق لدى اليمن، والدكتور مارك ن. كاتز، الأستاذ المشارك للعلوم السياسية وأنظمة الحكم في المعهد الدولي التابع لجامعة جورج مايسون، وعضو رئيسي في الجهاز التعليمي للمعهد العالمي التابع لجامعة جورج مايسون، والدكتور روبرت د. بورورز، الباحث في مركز الشرق الأوسط التابع لجامعة واشنطن في سياتل.

جمال سند السويدي

مدير المركز

مقدمة

جمال سند السويدي

يلاحظ المؤرّخون أن وجود حضارتين في اليمن كان ولا يزال هو العرف السائد. فقد انقسم شعب اليمن إلى مجتمعين، سواء كان خاضعاً لحكم دولة أجنبية واحدة، كالفرس أو العثمانيين، أو لسيطرة قوتين خارجيتين كالأتراك الذين حكموا الشمال والإنجليز الذين حكموا الجنوب، على إثر تقسيم اليمن إلى دولتين منفصلتين.

وغالباً ما كانت العلاقات بين مجتمعي اليمن صعبةً. وخلال القرن الماضي على الأقل، نشب بين اليمنين عدد من النزاعات بشكل متواصل. وقد نشأت الخلافات المعلنة في مناسبات عدة، كما تحالف اليمنان، من دون أن يكون ذلك مدعاةً للاستغراب، مع قوى كبرى متعددة خلال الحرب الباردة.

كذلك يعتقد كل من اليمنين أن الآخر مذنب، يحيك له المؤمرات أو يتلاعب ويناور. والواقع أن قادةً يمنيين في المجتمعين لقوا حتفهم اغتيالاً، فيما ذهبت الظنون إلى أن قادة كل من المجتمعين دبروا هذه الاغتيالات في المجتمع الآخر.

فضلاً عن هذا برز استخدام العنف في أشكال أوضح. فعلى امتداد الستينات والسبعينات خاض اليمنان صراعات ثورية أدت، في النهاية، إلى تغيير نظام الحكم الملكي في الشمال والنظام الاشتراكي في الجنوب. ودأبت قوى

من خارج اليمنين، فضلاً عن قوى من اليمنين المتواجهين على المشاركة في المعارك الدموية التي عجلت في التغييرات الحكومية.

وعلى مدى العقد الماضي خاض قادة اليمنين تجربة الاندماج السياسي، وكما كان متوقعاً لم تسفر هذه الجهود العارضة عن أي تغيير مهم داخل مجتمعي اليمن.

وفيما يتعلق باليمن الجنوبي، وبدرجة أقل، باليمن الشمالي، فإن الاندماج السياسي الداخلي لم يزل موضوعاً مثيراً جداً للجدل. لكن قادة اليمن، على أية حال، شرعوا، على الأقل، بمهمة بناء يمن موحد، والسبب الاقتصادي كان أساسياً في قرار التوصل إلى المصالحة. وخلال سنوات حكم جورباتشوف، تراجع العون الاقتصادي والعسكري الذي كان يتلقاه اليمن الجنوبي من الاتحاد السوفياتي. وحاول قادة اليمنين، على حد سواء أن يقلبوا وضعهم الاقتصادي السيء رأساً على عقب عن طريق الاستثمار في احتياطات النفط المكتشفة حديثا في شبوة.

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ تحقق حلم وطني يمني قديم، عندما اتحدت جمهورية اليمن العربية (المعروفة باليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) وشكلتا الجمهورية اليمنية. إلا أن عملية الاندماج السياسي تعرضت لهزة عنيفة بعد أربع سنوات، وذلك مع بروز نزاع بين فئات ذات سلطة سياسية متوارثة تاريخياً وقوى اجتماعية ــ سياسية انفصالية، مما أدى الى نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤.

يتضمن هذا الكتاب عرضاً لآراء مجموعة من الخبراء في هذه المنطقة حول موضوع الحرب الأهلية اليمنية، فقد تناولتها دراساتهم في ندوة نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية والتي عقدت في أبو ظبي في ٢٦ ــ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٤.

يتناول مايكل س. هدسون أسباب الصراع ونتائجه في فصل عنوانه «التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن». ويركز هدسون في دراسته على التعارض بين شرعية الوحدة وواقعيتها بين الشمال والجنوب في عام ١٩٩٠، وتأثيره على الاندماج السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي. ويشير إلى أن الوحدة الفعلية لا تتحقق بدمج المؤسسات والسلطات الحكومية والمبادىء القانونية، دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الآيديولوجية والثقافية الراسخة بين أفراد النخبة الحاكمة. وإدراك دور هذه الاختلافات له أهميته في فهم انهيار الوحدة الوطنية الفتية والحرب الأهلية الناتجة عنها عام ١٩٩٤.

يبحث هذا الفصل في الأحداث التي أدت إلى النزاع من وجهتي النظر الشمالية والجنوبية. ويوضح سلوك مراكز القوى المتنافسة، مع التأكيد على فقدان الثقة في ترتيبات المشاركة في النفوذ، وعلى الشك المتبادل الذي سيطر على العلاقة بين الشمال والجنوب. إلى جانب ذلك يقيم تدخل حزب الإصلاح اليمني في المخططات السياسية للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ويلقي الضوء على العوامل الأساسية المعرقلة لقيام وحدة متجانسة لتفسير المواقف التآمرية وبوادر العنف الدورية التي سبقت النزاع الكلي. كما يحلل عوامل التوتر الملازمة لإمتزاج مجتمع اشتراكي ومجتمع تقليدي تسيطر عليه القبلية، ليوضح، بشكل خاص، إلى أي مدى حاولت الأطراف المتنافسة أن تفرض رؤيتها للعالم على بعضها البعض. ويصاحب الخوف من التطرف الإسلامي المنطلق من الشمال، خوف من مضي الجنوب في نشر التطور الاجتماعي على حساب النزعة التقليدية. ويصل الفصل في النهاية إلى تقويم دور المشاركة السياسية في الوحدة الوطنية وعواقب الفشل في السعي لإقامتها.

تشكل القبلية في التطور السياسي المعاصر لليمن ودورها في الأزمة اليمنية الأخيرة محور البحث في دراسة بول ك. دريش «العامل القبلي في الأزمة اليمنية». وبعد عرض تمهيدي للتاريخ القبلي في اليمن يناقش البحث تأثير القبلية

في الأزمة المتفاقمة، وما إذا كان «العامل القبلي» دخل في الصورة بشكل مفاجىء أو كردة فعل، وإن كان للولاء القبلي دور في الانحياز السياسي لدى القوى المتنافسة، وكيف أثرت الهوية القبلية في الوضع المتدهور بين الشمال والجنوب. كما يناقش فرص قيام الوحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الجبهة السوفياتية، وندرة المساعدات الأجنبية، والضائقة الاقتصادية الناشئة والارتفاع في معدل الجريمة والعنف في اليمن. ويدرس كيفية تأثير هذه الأحداث في العلاقة بين القبائل المسيطرة والنخبة الحاكمة من أجل بيان درجة الاستقلال القبلي عن السلطة المركزية.

نظراً لابتعاد الانتساب القبلي عن السلطة المركزية، قد يكون تأثيره سطحياً على القوى الفاعلة التي صاغت الخطاب السياسي في القمة، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب واقع أن ميول المجتمع القبلي كانت تدخل في حساب صناعة القرار عند الزعماء في كلا الجانبين. وبالفعل، فإن درجة عزلة القيادة السياسية، التي يعتقد أنها أطلقت العنان لبعض الأفراد الذين لجأوا أخيراً للاقتتال لحل خلافاتهم، تتناقض مع الجهود القبلية ذات القاعدة الجماعية لحل النزاعات عبر الوساطة. ومن هنا فإن البحث في المؤتمرات القبلية يشكل نظرة جديرة بالمناقشة وذلك حول موضوع الخلافات على ملكية الأرض والعلاقات مع المملكة العربية السعودية والأحزاب السياسية في الداخل، كالإصلاح في الشمال والاشتراكيين في الجنوب. وتركز الدراسة على النفوذ غير المتوازن الذي تمارسه المجموعات القبلية في الشمال في مواجهة الجنوب، وذلك لتوضيح أثره في عملية تقاسم السلطة السياسية. وقد لا تحيط القبلية تماماً بتعقيد الأزمة اليمنية، إلا أنها تشكل نقطة انطلاق مفيدة للبحث في مسألة القيادة السياسية التي أصبح دورها حكراً على فئة قليلة صارت في النهاية منعزلة جداً عن «جمهورها الطبيعي».

في الفصل الثالث يركز تشارلز ف. دنبار في دراسته «السياسة الداخلية في اليمن: تقدم أم تراجع؟»، على السياسة الداخلية في اليمن لتفسير الانتصار الذي

أحرزه نظام صنعاء. وتقديم تفسيرات مختلفة لحصيلة الحرب الأهلية. ومن أجل التحقق مما إذا كان هناك احتمال بأن يعزز الشمال قوته لضمان قيام حكم طويل المدى، وتحقيق ازدهار اقتصادي وعلاقات متوازنة بين الأحزاب السياسية المتنافسة، هذا ويقدم الباحث أربعة أطرٍ مستقبلية بديلة: عودة بروز السلطة القبلية، نجاح الراديكاليين المسلمين في تثبيت مواقعهم، التأكيد مجدداً على إنفصال الجنوب، المصالحة الوطنية وترسيخ الديموقراطية. ويجري مقارنة بين الظروف التي يحتمل أن يحدث في ظلها أي سيناريو وتلك التي يعتقد أنها تفسّر ثبات الوضع الراهن بوجود علي عبد الله صالح في سدة الرئاسة. كما يبحث هذا الفصل بالتفصيل في أسباب استمرار زعامته، بما في ذلك قدرته على الحد من الحريات المدنية دون أن يخاطر بولاء جمهوره له، والمحافظة على مستوى من النفقات العسكرية فيما يسير باتجاه إصلاح اقتصادي، وممارسة مقدار من التسلط دون تشجيع قيام وحدة بين الأحزاب المعارضة.

فالخوض في إمكانية انبعاث القبلية يترتب عليها عدة نتائج ذات أهمية متأصلة في السياسة اليمنية، بما في ذلك مدى تمكن سلطة الدولة من التوسع، على حساب النفوذ القبلي، ويدور النقاش حول مدى النفوذ الذي يتمتع به الزعماء القبليون من خلال قيام الدولة بتوسيع نطاق الفرص التجارية، ويتم البحث في أسباب عدم تشكيل الزعماء القبليين في النهاية تهديداً فعلياً لقاعدة سلطة علي عبدالله صالح. وعلى نحو مماثل يطرح السؤال حول الناشطين الإسلاميين وحزب الإصلاح بنحو خاص: لماذا لم يبرزوا كتهديد أكثر خطورة لحكم علي عبدالله صالح؟ في الوقت الذي تتصاعد فيه قوة الجماعات الدينية في نواحٍ أخرى في المنطقة (في السودان ومصر والجزائر على سبيل المثال). كما يتناول البحث مدى قدرة علي صالح، في النهاية، على كبح التأثيرات الراديكالية للأصوليين ومختلف المتمردين سياسياً. وأخيراً، ما هي احتمالات أن يبلغ الإصرار السياسي الجنوبي الذروة ثانية في محاولة للانسحاب من الوحدة؟ وإلى أي حد تبدو الديموقراطية محتملة مع التعددية السياسية، إذا أخذنا

بالاعتبار أسلوب زعامة علي عبدالله صالح وميوله الآيديولوجية؟ هذه الأسئلة تساعد على بلورة المناقشات السابقة وتعتبر مناسبة لمعرفة مدى قدرة الرئيس علي صالح على تنشيط الاقتصاد اليمني وترك خصومه السياسيين في أوضاع حرجة في الوقت ذاته، كما أنها تساعد على فهم أهمية حرب ١٩٩٤ الأهلية، وتحديد ما إذا كانت حادثة سطحية أم نقطة تحول أساسية في تاريخ اليمن.

يبتعد روبرت د. بورور في دراسته «الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤: تأثيرها على دول الخليج العربي»، عن السياق المحلي الذي يحكم الأزمة بحيث يركز على البعد الإقليمي في الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن عام ١٩٩٤. وفي معرض تحديده لعواقب الحرب الأهلية اليمنية على شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى إمكانية انعكاس المضاعفات السلبية، كما يركز الكاتب بنحو خاص على قابلية اليمن بعد الحرب في التأثير على الأحداث في المنطقة والعلاقات مع المملكة العربية السعودية، وفاعلية نظام توازن ــ القوى في المنطقة. وتستحق اليمن، باعتبارها الدولة الأكثر كثافة سكانية في شبه الجزيرة العربية، اهتماماً خاصاً بسلوكها مع جيرانها، وعلاقتها بحركات الصحوة الدينية في المنطقة ومعالجتها للخلافات الإقليمية وقدرتها على عرقلة التعاون في القضايا الإقليمية. وتستدعي العلاقات السعودية ــ اليمنية البحث في أعقاب أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ــ ١٩٩١) وعلى أثر التوتر الذي ساد العلاقات الثنائية خلال الحرب الأهلية. وإن هواجس السعودية حول ميل جارتها إلى انتهاج خط سياسي مغاير لها، وإثارة المشاعر للمطالبة بالأراضي الواقعة على الحدود بين البلدين، وتحريك الأحاسيس الآيديولوجية، هذه الهواجس من الصعب التغاضي عنها. ومن هنا يطرح البحث احتمال تصعيد النزاع مستقبلاً بين السعودية وبين يمن موحد، وكيف أن اضطراباً في علاقتهما يؤثر في الإدارة الإقليمية لنظام توازن القوى.

ويفسر البحث كيف أن مثل هذا النظام ينحصر إلى حد كبير في

استراتيجيات متعارضة تشمل الهيمنة والعزلة والائتلاف بين دول شبه الجزيرة، مع الإشارة إلى الاحتياجات، التي تبدو متعارضة وإلى الاستقلال والأمن الداخلي والخارجي. وإن بحث الكاتب في سياسة السعودية الخارجية وكيفية تأثير الأحداث المحلية في مسارها يشكل رؤية تحظى بالترحيب في ظل تصاعد التوتر مع جناح الصحوة الإسلامية في البلاد. وإن إمكانية قيام سائر دول الخليج العربي بدور «موازن» وفعلي استجابة للتغيرات في السلوك المتبادل بين اليمن والسعودية، تشكل المفتاح لفهم التوقعات الطويلة المدى للاستقرار الإقليمي. ومن هذا المنطلق، تصبح المقترحات المعلنة للمصالحة والتسوية وإقامة تحالفات مرنة، مفيدةً وربما مطمئنة بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن أساليب لترسيخ أسس التعايش السلمي في شبه الجزيرة العربية.

في الفصل الأخير وعنوانه «القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن»، يبحث مارك ن. كاتز في تورط قوى غير إقليمية وردود الفعل على الحرب الأهلية اليمنية. ويبحث بالتفصيل في قضايا يمكن أن تحيي العلاقات بين اليمن وجيرانه في شبه الجزيرة العربية. ويتناول كاتز الحرب الأهلية في اليمن التي اندلعت عام ١٩٩٤ خارج سياق «الحرب الباردة» بحيث افتقرت إلى العنصر الآيديولوجي الذي كان يميز الشرق عن الغرب، ويدرسها في إطار نظرة مختلفة تماماً تقارن بين مساهمة العوامل التاريخية الداخلية التي برزت في الحروب الأهلية السابقة التي شهدتها اليمن وبين العوامل ذات الطبيعة الخارجية الواضحة. كما يمحص هذه العوامل، الأخيرة من حيث علاقتها بالدول التي ساندت الجنوب والدول التي تلاقت على دعم الشمال. وانطلاقاً من الدور الرئيسي الذي تلعبه السعودية في شبه الجزيرة العربية، يطرح البحث بالتفصيل موقف الرياض من الأطراف المتقاتلة، ويشير بنحو خاص إلى دعوتها لوقف فوري لإطلاق النار، وكيف اختلف موقفها عن مواقف سائر الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبما أن وجود الخلافات الإقليمية، واحتمال اكتشاف آبار نفط هامة، والخوف من التأثيرات التي ستتركها

محاولات تطبيق الديموقراطية، تشكل معاً عوامل عدم استقرار بالنسبة للحالة الداخلية في اليمن وشؤونه الخارجية في الوقت نفسه، فإنه من الصعب عزل التأثيرات التي كانت مقتصرة على العلاقات اليمنية الخارجية.

يكفي القول إن تحركات وتصرفات جيران اليمن استجابة لحرب ١٩٩٤ الأهلية، كانت ترتبط على نحو وثيق بحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ــ ٩١) والإجماع فيما بينها على توفير «حل عربي». ومع أن معظم دول العالم العربي كانت من الناحية السياسية مساندة لنظام علي صالح في الشمال، بدت استجابة كل دولة متميزة بفارق دقيق يتوافق مع مجمل مصالحها الخاصة. ويبحث الكاتب فيما إذا كان هذا الأمر يصح بالنسبة للغرب أيضاً، وكيف أن موقف حكومة روسيا الاتحادية ــ إذا كان لها موقف ــ اختلف عن موقف حكومة الاتحاد السوفياتي سابقاً. لقد انتصر الشمال، ولكن ما هي انعكاساته على المنطقة والعالم، وما مدى تأثير المساعدات الخارجية في تحقيق الشمال لهذا النصر؟ يسعى البحث إلى الإجابة عن تلك الأسئلة، في محاولة لاستقراء درجة عدم الاستقرار المستقبلي المحتمل في اليمن وطابعه. وللتحقق من قدرات الدول الراديكالية في الشرق الأوسط على استغلال التوترات اليمنية الداخلية.

في هذا السياق جرت دراسة موضوع الفصل بين التوترات السعودية ــ اليمنية وبين سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتقرير ما إذا كان في وسع بلدان كالعراق وإيران أن تستخدم «الورقة اليمنية» على نحو فعال، من أجل أن تصدع وحدة مجلس التعاون.

وتشكل وجهة نظر المؤلف في كيفية فض التوتر السعودي ــ اليمني، تذكيراً في الوقت المناسب بمدى صعوبة إقامة سلام دائم، في منطقة لا يملك العالم أن يتجاهلها.

تمثل هذه الدراسات في مجموعها، جولة في آفاق القضايا الأساسية التي

أفضت إلى صراع ١٩٩٤ وحكمت نتائجه، وهي القضايا المرشحة لأن تعاود الظهور إلى السطح، بشكل أو بآخر، في حال عودة التوتر إلى التصاعد في اليمن مرة ثانية.

ومع أن الآراء السابقة لم تحط بالموضوع إحاطة تامة، إلا أنها تهدف لتعميق فهم الدارسين وعامة الناس على السواء لدولة وشعب سيستمران في التأثير على أمن شبه الجزيرة العربية ورفاهها تأثيراً قوياً، ونظراً لدور اليمن الحاسم في تاريخ المنطقة، وتطورها السياسي المعقد، ينبغي عدم الاكتفاء باعطاء تفسيرات محدودة للأحداث الأخيرة.

الفصل الأول

التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن

مايكل س. هدسون

في محاولة لفهم أسباب الحرب الأهلية الأخيرة في اليمن، يخطر على البال الفرق الذي أورده الخبير الفرنسي في شؤون الشرق الأوسط، بيار روندو، في بحثه حول لبنان في الأربعينات، بين «الوطن الشرعي» و«الوطن الحقيقي»[١]. وإذا أردنا أن نشرح السياسة اللبنانية نستطيع أن ننطلق من الدستور والبنى القانونية، ولكن من أجل إيجاد صورة متكاملة علينا أن نلقي نظرة على المراكز الفعلية للسلطة لدراسة السلوك السياسي للدولة واستقرارها. إلا أننا نحتاج أيضاً للنظر إلى ما وراء السلوك الظاهري للفاعلين الرئيسيين وإلى الإطار المؤسساتي الذي يعملون فيه (بشكل اسمي على الأقل)، للتوصل للأسباب الكامنة وراء السلوك السياسي للدولة. كما أننا نحتاج للنظر في العوامل التي تشكل سلوك المؤسسات والأفراد الذين يستحوذون على النفوذ الفعلي. فهل أن بنية السلطة وأشكالها في البيئة المحلية تساعد على تفسير سبب لجوء «الذين يلعبون اللعبة» إلى العنف لحل خلافاتهم؟

في عام ١٩٩٠ عندما شرعت اليمن في خوض تجربتها التاريخية بإقامة الوحدة وشرعت في الوقت نفسه بتطبيق الديموقراطية، وهي تجربة تتوازى مع

الأولى من حيث الأهمية التاريخية، أبدى كثير من المراقبين تفاؤلهم في نجاح التجربتين[٢]. وكنا نعتقد بأن اليمن الموحد والتعددي بدأ في تطوير نظام سياسي شرعي ومستقر. وكان معظم اليمنيين متفائلين أيضاً: كانت الوحدة اليمنية حلماً وطنياً لم تنجح الجهود المتعددة في تحقيقه خلال نصف القرن الأخير؛ وبدا النظام البرلماني الليبرالي المتعدد الأحزاب تقدماً كبيراً على السياسة الاستبدادية التي مارستها الدولتان اليمنيتان قبل الوحدة، وإن يكن بأساليب مختلفة؛ لكن لسوء الحظ فإن من يزور صنعاء في ربيع ١٩٩٤ يجد أن نظام الدولة الديموقراطية آخذ في الانهيار وأن الوحدة الوطنية الحديثة العهد مهددة أيضاً، فما هي حقيقة الأمر؟

يتضمن التفسير الشامل لوضع «الوطن الحقيقي» دراسة اليمن في إطار الثقافة السياسية والاقتصاد السياسي والعوامل الخارجية إضافة لعوامل أخرى. وهذا التحليل لا يندرج ضمن الغاية من هذا الفصل. لذا سأركز البحث تحديداً على محاولة تفسير أسباب الحرب اليمنية في إطار جوهر النزاع بين مراكز النفوذ الحقيقية المتنافسة. فلا يهمنا في هذا الصدد تحديد هوية المسؤول، وإنما محاولة فهم سلوك الأطراف المتنازعة كلاعبين منطقيين يتنافسون في حلبة رهان. لذا سأحاول تحري حقيقة الأزمة كما بدت لكل من الطرفين الرئيسيين المتنازعين: الجنوب والشمال. إلا أن ذلك لا يعني أن دور المؤسسات كان أقل أهمية. لذا يتوجب علينا البحث في مدى فعالية دور البنى المختلفة للحكم وحل النزاع. وما إذا كان اندلاع الحرب يشير أساساً لفشل مؤسساتي وعلى نحو خاص لفشل الديموقراطية.

النزاع بين «مراكز النفوذ الحقيقي»

في عام ١٩٥٧ قام كارل دويتش وزملاؤه[٣] بإعداد دراسة فتحت المجال للمقارنة التاريخية بين أنماط الاندماج السياسي، وقد اقترحوا وضع جدول مفيد

لدراسة الرموز مقسم إلى أربع وحدات، للتمييز بين الأنواع المختلفة للاتحاد بين الجماعات السياسية المنفصلة وذلك في اتجاهين:

أ ــ هل هي مندمجة أم غير مندمجة (إذ كان هناك دمج رسمي لوحدات كانت مستقلة سابقاً).

ب ــ هل هي متلاحمة أو غير متلاحمة (إذ كان قد نما فيها «إحساس بالجماعة والمؤسسات والممارسات» إلى درجة ضمان التوقعات الموثوقة حول حدوث تغير سلمي «لفترة طويلة»).

بالرغم من الشكل الرسمي للوحدة، فإن اليمنين كانا مرتبطين معاً في عام ١٩٩٠، في نظام «مندمج» وليس في نظام «متلاحم» ــ وهو أشبه ما يكون بامبراطورية هابسبورغ النمساوية ــ المجرية قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنه ليس كالولايات المتحدة الأمريكية (مجتمع أمني مندمج ومتلاحم) أو النرويج والسويد (مجتمع غير مندمج، لكنه أمني متلاحم وتعددي). فيما اتحاد اليمن (أي اندماج اليمنين المستقلين سابقاً) تم تحقيقه بجرة قلم في ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٩٠. ذلك اليوم التاريخي لم يكن في الواقع سوى علامة لبداية عملية الاندماج السياسي. وإذا كان في اليمنين الشمالي والجنوبي إحساس بوجود هوية مشتركة على أساس ثقافي وتاريخي واجتماعي، فهذا بحد ذاته لا يضمن أن الاندماج السياسي أمر مفروغ منه؛ وفي الواقع، تحت الغطاء السياسي (الوطن الشرعي) كانت المؤسستان السياسيتان اللتان جمعتا في «عقد قران» الوحدة، ولكنهما لم تدمجا، تناوران للمحافظة على استقلاليتهما وسلطتهما ــ وفعلياً لتوسيع نطاقهما. وعلى المستوى الرسمي تم تشكيل البنى اللازمة لنظام حكم اندماجي.. الدستور والبرلمان والانتخابات والمؤسسات البيروقراطية المندمجة. وفتح المجال لحرية التعبير السياسي.. فازدهرت الصحافة، وتأسست الأحزاب والاتحادات وعقدت المؤتمرات. لكن على مستوى «الوطن الحقيقي» بدا أن كلاً من مركزي النفوذ السلطويين سابقاً في عملية الاندماج، يفتقر إلى حسن النية

والثقة بالآخر. وفيما كان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني يتفقان على صيغة للمشاركة في السلطة، بنسبة ٥٠/٥٠ تقريباً، على الرغم من التفاوت السكاني ٢٠/٨٠، كانت هاتان المؤسستان تعدان استراتيجيات تراجع وخطط معدة للطوارىء تحسباً لنزاع متوقع. وسعى كل طرف إلى تعزيز قدراته العسكرية ولم يساهم إلا لفظياً في توحيد القوى المسلحة. وسعى كل طرف لتأمين دعم خارجي له. ويبدو أن كلا الطرفين كانت له مصلحة ضمنية في إعاقة تطوير القوى السياسية المستقلة، وفي إفساد محاولات «المجتمع المدني» اليمني الناشىء الرامية إلى الدخول في السياسة اليمنية بطريقة جدية. وفي الواقع إن بروز لاعب جديد، التجمع اليمني للإصلاح، هو الذي عجل في إشعال فتيل النزاع بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

يصعب على مراقبين من الخارج، بعد اندلاع القتال بفترة قصيرة، أن يكونوا على علم بالتاريخ التفصيلي لهذا النزاع وأن يقدموا بالتالي رأياً مطلعاً عن الجهة «المسؤولة» عن الحرب الأهلية التي خلفت ما بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ قتيل (تقديرات الحكومة كانت أقل، وتقديرات المعارضة كانت أعلى). لكن الباحث يستطيع أن يعيد بناء الظروف التي أدت إلى النزاع من مصدرين شمالي وجنوبي. وفيما يتناقض هذان المصدران بوضوح أحدهما مع الآخر، فإنهما يظهران بشكل مقنع إلى أي مدى فقد كل طرف الثقة بالطرف الآخر، فصور المؤامرة أوجدت حقيقة «موضوعية» خاصة بها. ومهما تكن حقيقة الأمر، كان كل طرف شديد الارتياب بالطرف الآخر.

الرؤية الجنوبية

يبدو أن قادة الحزب الاشتراكي اليمني الذين دفعوا باليمن الجنوبي إلى الاتحاد مع الشمال عام ١٩٩٠، أقدموا على ذلك لاعتقادهم أنهم سوف يظلون، على الأقل، شركاء متساوين مع نظام المؤتمر الشعبي العام في صنعاء.

لكن في الوقت نفسه كانوا يخفون شكوكاً عميقة حول ما اعتبروه مؤسسة شمالية منغلقة وواقعة تحت السيطرة القبلية. هذه هي التصورات التي يخرج بها المرء من اللقاءات مع السياسيين الجنوبيين ومن مطالعة الصحف. فهي تكشف أن جذور الحرب الأهلية تعود إلى إعلان الوحدة نفسها، قبل ثلاث سنوات من إقدام نائب الرئيس علي سالم البيض على نفي نفسه اختياريا بعدن. وفي مقابلة أجريت معه في حزيران/يونيو ١٩٩٠، أعلن حيدر أبو بكر العطّاس أن النظامين القديمين، اللذين أكد كل منهما بدوره على مباشرة العمل كلياً في ظل الوحدة، تعلما دروساً من التجربة اليمنية الأخيرة الإقليمية والدولية. وبعد الاضطرابات الدموية في عدن عام ١٩٨٦، أدرك الحزب الاشتراكي اليمني فضائل الوحدة ومساوىء الانقسام. وتعلم الحزب الاشتراكي وكذلك حزب المؤتمر الشعبي العام السعي إلى التسوية «والتسوية هي أمر جديد بالنسبة لليمن». فقد مضى زمن «حزب واحد ــ رأي واحد». لكن من الواضح أنه كان لدى العطّاس بعض التحفظات حول المشاركة مع نظام صنعاء. وقال إن هناك مشكلات كبيرة تواجهنا: التخلف والقبلية والطائفية والاختلافات الاجتماعية ــ الاقتصادية. وحذر بنحو خاص من التطرف الديني. وفيما صرح بأن الحزب الاشتراكي اليمني رحب بالإخوان المسلمين في النظام السياسي التعددي الجديد، أشار إلى أن الترحيب يعتمد على إحجام الإخوان عن وصف سائر الأحزاب (كالحزب الاشتراكي اليمني) بأنهم خائنون أو كفار. والسبيل إلى معالجة هذه المشكلات برأيه امتداد «نظام» الجنوب إلى «فوضى» الشمال. وبدون إدارة سليمة لا يمكن وضع حد للفساد الحالي. ونستنتج من ملاحظات العطّاس أنه وزملاءه أقدموا على الوحدة كمجازفة مدروسة، متوقعين أنهم سيتمكنون أخيراً من فرض النظام على شريكهما الأكبر، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور اللذين كانا دائماً العقيدتين المركزيتين في آيديولوجية الحزب الاشتراكي اليمني.

عبر سياسيون آخرون من الجناح اليساري عن وجهات نظر مماثلة. فقد شعر جار الله عمر، وهو من قياديي الحزب الاشتراكي اليمني والذي كان مراراً

«شخصاً غير مرغوب فيه» في صنعاء، شعر بأن الزمن تغير وبأن النظامين تغيرا أيضاً. وكان كل طرف في السابق يريد أن يقضي على الطرف الآخر، الآن أصبح كلا الطرفين أكثر واقعية، وصار بالإمكان «الالتقاء في منتصف الطريق». لكن هذه الملاحظات تتضمن الافتراض بأن كل «حزب» يظل لاعباً متميزاً ـ وهكذا فإن الوحدة لم تعن اندماج هذين المركزين المتطورين للنفوذ. وعندما سئل عما إذا كان محتملاً أن تسوء الأمور ثانية بسرعة، أجاب «أجل، هذا محتمل». لكنه كان مستعداً لخوض تجربة الوحدة المحفوفة بالمخاطر هذه لأن الديموقراطية أصبحت بدرجة أكبر ظاهرة دولية، تمتد حتى إلى بعض الدول العربية.

وفي فترة التوحد، أشار الدكتور ياسين سعيد نعمان، وهو أحد زعماء الحزب الاشتراكي اليمني ويحظى بالاحترام، إلى أنه قبل التوحيد كانت بدأت تظهر في الجنوب نزعة تعددية داخل الحزب الاشتراكي بعد اضطرابات عام ١٩٨٦. وبوصفه رئيساً للبرلمان الانتقالي الجديد الذي تشكل من أعضاء الهيئتين التشريعيتين الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى ثلاثين نائباً ذوي ميول سياسية أخرى تم تعيينهم، أعلن الدكتور نعمان بأن هذا المجلس يجب أن يلعب دوراً رئيسياً إذا كان الهدف تجنب حدوث عنف سياسي مستقبلي. وبعد إدراك طبيعة ما حدث، نلاحظ اليوم بأنه كان محقاً في ذلك. ولسوء الحظ فشل المجلس حتى بعد الانتخابات الحرة الأولى التي شهدتها البلاد في نيسان/إبريل ١٩٩٣، في لعب دور رئيسي، واتخذ العنف شكل حرب أهلية. وكان الدكتور نعمان، بالرغم من تفاؤله، مدركاً للمخاطر المحتملة. وتنبه إلى أن المؤسسات السياسية الشمالية كانت في الواقع تستند إلى أسس تقليدية، كانت تعوق التقدم الاجتماعي، وبالتالي كانت تعزز عدم الاستقرار. وعند الحديث عن الحركة الإسلامية المتنامية في الشمال، أكد بأن «معركتنا على الأرض، لا في السماء». وفي تعليق له يصف فيه الحرب الأهلية الأخيرة، لاحظ أن «الإرادة السياسية في العالم الثالث، أقوى من الإرادة الدستورية».

نستطيع أن نستنتج بأن الحزب الاشتراكي اليمني والزعماء الجنوبيين أقبلوا على الوحدة بتردد. وكانوا يدركون مدى شعبية شعار الوحدة اليمنية لليمنيين، في الشمال والجنوب، وكم هي مؤاتية سياسياً المشاركة في مثل هذا المشروع. وكان لديهم برنامج «للتطوير» يأملون في أنه سيطغى على صفات وصموا بها السياسة الشمالية: كالقبلية والفساد والتخلف. وجدوا أن الفرص الملائمة هي في الانضمام إلى يمن أكبر وتولي قيادته في النهاية؛ هذا اليمن الذي تتخطى إمكانياته الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الظروف المتداعية في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الضعيفة. لكنهم خافوا أيضاً من الوقوع تحت سيطرة أسلوب سياسي شمالي لا يحظى باحترامهم، وكانوا قلقين بنحو خاص من قدرات الحركة الإسلامية الجديدة المتنامية؛ وربما فكروا أيضاً أنهم في أسوأ الأحوال يستطيعون أن يتخلصوا من تجربة الوحدة، ويستعيدوا ـ ويسيطروا مجدداً ـ على يمن جنوبي مستقل. وكان ربط مصيرهم بعلي عبدالله صالح خياراً منطقياً، ومجازفة مدروسة، ولكن تبين لهم في نهاية المطاف أنهم كانوا مخطئين.

أدرك زعماء الحزب الاشتراكي في وقت مبكر أن حساباتهم خاطئة. وقد بددت ردة فعل المملكة العربية السعودية على موقف اليمن في الأزمة العراقية ـ الكويتية، المكاسب الاقتصادية المرجوة من الوحدة. كما أن حصيلة موارد النفط المتواضعة استهلكها عبء العمال اليمنيين المهاجرين الذين غادروا المملكة العربية السعودية. وإلى جانب ذلك لم يكتف نظام علي عبدالله صالح بأن يثبت مناعته ضد «تحديث» الجنوبيين، بل بدا مصمماً على تقليص قوة الحزب الاشتراكي اليمني بكافة الوسائل الممكنة. ولم تكن قد مرت سنة بعد على الوحدة عندما بدأ رئيس الوزراء علي العطّاس بالشك في النوايا الحسنة لعلي عبدالله صالح. واشتكى من أن الشماليين منذ البداية أرسلوا عدد أكبر مما كان مسموحاً به من القوات العسكرية ـ الأمنية والموظفين المدنيين إلى الجنوب سابقاً. وقد أشار بأسلوب ساخر إلى أن «تمكنات قوى الأمن المركزي (الشمالية)

في عدن تقدم الغداء لألفي عنصر والعشاء لخمسة آلاف». ومنذ البداية من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٣، كان الرئيس علي عبدالله صالح، كما يقول العطّاس، يهزأ مرة تلو الأخرى من ترتيبات المشاركة في السلطة التي تم إنجاز الوحدة في إطارها، وكان مستاءً بنحو خاص من أن جهوده في الإصلاح الإداري والتطوير الاقتصادي التي بلغت ذروتها في «برنامج البناء الوطني والإصلاح» المطول (الذي أقره البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) قوبلت بتجاهل رئيس الجمهورية لها؛ ويؤكد العطّاس أن علي صالح كان يتخذ بنفسه قرارات اقتصادية بالتوجه مباشرة إلى وزير المالية مهملاً مجلس الوزراء كهيئة. وإلى جانب ذلك، ومع أن عملية تقاسم المراكز الرئيسية كانت محددة بالمناصفة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي الديموقراطي، وجد وزراء الحزب الاشتراكي أن القرارات الفعلية في وزاراتهم كان يتخذها المديرون العامون من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الديموقراطي. ولم يكن هناك عدد كاف من أعضاء الحزب الاشتراكي أو من الموظفين المدنيين الجنوبيين في المستويات الأدنى في الوزارات في صنعاء كي يحولوا دون سيطرة البيروقراطيين الشماليين الأكثر عدداً.

ساد في المؤسسات العسكرية والأمنية وضع مماثل إلى حد بعيد؛ وكان من المتفق عليه أن تجري تخفيضات هامة في المؤسسة العسكرية في اليمن الموحد، لكنه كان من المستحيل على وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر، من الحزب الاشتراكي اليمني، أن ينفذ أي تخفيض في الوحدات الجنوبية والشمالية أو أي اندماج بينها. وكانت قراراته ببساطة تقابل بإهمال رئيس الأركان، وهو من الموالين لعلي صالح. وقدم العطّاس وثيقة مفصلة حول «مجال البحث» في عملية الاندماج العسكري في نيسان/إبريل ١٩٩٢، لكن العمل بها كان يؤجل دائماً، وفي الوقت نفسه، كانت قيادة الحزب الاشتراكي تعتقد أن القوات الشمالية المسلحة تتلقى تدريبات عسكرية من ضباط عراقيين أتوا إلى صنعاء بصفتهم «معلمين».

كانت بداية أعمال العنف في ١٩٩١، واستمرارها على نحو عرضي حتى اندلاع الحرب في أيار/مايو ١٩٩٤، أمراً ينذر بالسوء من وجهة نظر الحزب الاشتراكي. وفي أغلب الأحيان كان الموظفون الرسميون من الحزب الاشتراكي وأقرباؤهم هم المستهدفين. وأدت النتائج السياسية والاقتصادية لحرب الخليج إلى «اندلاع مفاجىء للعنف لم يسبق له مثيل»، كما وصفه أحد الصحافيين الغربيين، وذلك في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١[٤]، وقد اعتبره العطاس «الأزمة الأولى» في مرحلة الوحدة. وظهرت «الأزمة الثانية» في ١٩٩٢، واشتملت على سلسلة من الاغتيالات والتهديدات التي طاولت مسؤولين من الحزب الاشتراكي، وقد أصيب في ربيع تلك السنة وزير العدل من الحزب الاشتراكي عبد الوصي السلاّم بجروح خطيرة. كما كان العطاس نفسه هدفاً لمحاولات عدة في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣؛ واغتيل أخوه (رجل غير سياسي) في عدن في شهر حزيران/يونيو، وأصابت قذيفة صاروخية منزل الدكتور نعمان، الناطق البرلماني باسم الحزب الاشتراكي. وعندما كتب العطاس إلى علي صالح يطلب تفسيراً ومعالجة لهذه الأحداث، ألقى رئيس الجمهورية باللوم على «عناصر أجنبية» وبالكاد فعل أكثر من ذلك. وعلى الرغم من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نيسان/إبريل ١٩٩٣ واعتبرها مراقبون دوليون حرة بشكل معقول، فإن أعمال الترهيب استمرت، ومنها اغتيال عميد دار المعلمين في ذمار، وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر قتل ابن أخ نائب الرئيس علي سالم البيض. وكانت هذه الأحداث علامات على ما أطلق عليه العطّاس «الأزمة الثالثة»، وغادر رئيس الوزراء صنعاء أخيراً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ خوفاً على سلامته. ووجه الحزب الاشتراكي اليمني اتهاماً إلى قوات الأمن في صنعاء، التي كانت تحت إمرة شقيق رئيس الجمهورية، بأنها لجأت متعمدة إلى استخدام تكتيك الترهيب والاستفزاز لدفع الحزب إلى اتخاذ موقف انفصالي.

في ضوء هذا كله، يبدو من المعقول الاستنتاج أن الحزب الاشتراكي ربما كان مقتنعاً بسوء نية الرئيس علي صالح وأعوانه وأهدافهم العدائية. وهكذا

عندما أصدرت لجنة الحوار الوطني أخيراً «وثيقة العهد والاتفاق»، والتي تم فيها مجدداً تناول كافة القضايا الحساسة: الأمن والإصلاح الإداري واللامركزية، إلخ.. كان قد تكون لدى قيادة الحزب الاشتراكي قدر كبير من الشك في قيمة توقيع رئيس الجمهورية على تلك الوثيقة، ربما لدرجة أنها بدأت تخطط وبشكل «واقعي» للانفصال وتحريك الدعم الإقليمي.. وبشكل خاص الدعم السعودي ــ من أجل تلك الغاية. وكان قرار علي سالم البيض بالسفر مباشرة إلى الرياض والكويت بعد توقيع الوثيقة في عمان، قد أكد بشكل نهائي للمؤسسة في صنعاء أن الحزب الاشتراكي شارك في المفاوضات بسوء نية وهو الآن يتآمر علانية لتجزئة اليمن.

عرضت قيادة الدولة المنشقة، «جمهورية اليمن الديموقراطية»، وجهة نظرها بوضوح في رسالة شفوية حملها المبعوث الخاص، الأخضر الإبراهيمي، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقد جاء فيها:

> عندما تفجرت أزمة الخليج الثانية عمدت قيادة الجمهورية العربية اليمنية سابقاً إلى خرق اتفاقات الوحدة كافة وعملت بكل الوسائل الممكنة على فرض نظامها الخاص على الأمة الجديدة... وحالما بادرت الحكومة بإطلاق هذه الإصلاحات (إصلاحات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، عمد ذوو النفوذ في القيادة الشمالية سابقاً.. التي عارضت الوحدة والتقدم والتحديث.. إلى شن حرب غير معلنة ضد قيادة الحزب الاشتراكي اليمني. وقد تم تنفيذها بالاغتيالات السياسية والإرهاب بأشكال متعددة... واستخدمت قوات إسلامية أصولية في هذه الهجمات...

وتشتمل الرسالة الشفوية على اتهام صنعاء ببدء سلسلة المواجهات العسكرية واتهام علي صالح بأنه ألقى خطاباً في ٢٧ نيسان/إبريل ١٩٩٤ «يعادل إعلان

الحرب». هكذا برر علي سالم البيض إعلان الانفصال في ٢١ أيار/مايو. وفي ما بعد اتهم الحزب الاشتراكي اليمني سبعة عشر شخصاً من الرسميين في صنعاء، بدءاً بعلي عبد الله صالح (ومعه عدد من أفراد عائلته وقبيلته) بتدبير مؤامرة لجر البلاد إلى حالة الحرب[٥].

الرؤية الشمالية

كانت فكرة المؤامرة هاجس رئيس الجمهورية وأعوانه في صنعاء أيضاً. ويدعي المسؤولون في الشمال بأن مؤامرة تفكيك الوحدة اليمنية وضعت بالفعل في جنوا في إيطاليا عام ١٩٩٢ في اجتماع ضم قيادياً بارزاً من الحزب الاشتراكي اليمني ومسؤولاً رفيع المستوى «خبيراً في حل النزاعات» الخارجية. واستناداً لتأويل صنعاء، اتخذت المؤامرة شكلاً محدداً بعد انتخابات نيسان/إبريل ١٩٩٣ البرلمانية التي أسفرت عن إضعاف موقع الحزب الاشتراكي. وادعت مصادر الحكومة اليمنية أنه منذ أيار/مايو ١٩٩٣، بدأ طيران اليمن الجنوبي سابقاً «اليمدا» بنقل أسلحة خفيفة إلى عدن لدعم جيش الحزب الاشتراكي. وفي تشرين الأول/اكتوبر كشف النقاب عن شحنات أسلحة يجري تفريغها في ميناء عدن. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أصبحت الخطة، كما يصفها المسؤولون الشماليون، جاهزة تماماً للتنفيذ. ولاحظت أجهزة المخابرات في صنعاء أن كميات متزايدة من العتاد الحربي كانت تصل بشكل منتظم إلى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سابقاً. وبما أن الحزب الاشتراكي لا يملك على الأرجح المبالغ الضرورية لحيازة طائرات الميغ ٢٩ والدبابات والعربات المدرعة وغيرها من العتاد الذي تم شراؤه من مجموعة جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، اتجهت شكوك صنعاء نحو بعض الدول العربية.

تبين أيضاً للحكومة التي يسيطر عليها المؤتمر الشعبي العام وجود مخطط لتخريب مؤسسات الدولة الموحدة على يد علي سالم البيض وأنصاره في الحزب

الاشتراكي. فعلى سبيل المثال، كان علي سالم البيض يشك في الدعم الشعبي لتجربة الوحدة المتعثرة، وقد اعتبرت صنعاء هذه التأكيدات تقسيمية بشكل مدروس، وذلك وفق ما ذكرت الصحافة العربية عام ١٩٩٣، وفي فترة التصعيد التي سبقت الحرب في عام ١٩٩٤. وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ زار علي سالم البيض الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب صحية، لكنه أعد للقاء في واشنطن مع نظيره الأمريكي، نائب الرئيس آل غور؛ هذه الخطوة التي اتخذت بدون التشاور مع زملائه في المجلس الرئاسي، وخارج القنوات البروتوكولية للسفارة اليمنية في واشنطن، فسرتها صنعاء على أنها نموذج آخر من التخطيط التآمري... محاولة لانتزاع الدعم الأمريكي لقضية الحزب الاشتراكي التي تتضمن الانفصال في النهاية. وبعد هذه المناورة الاستفزازية، لم يتوجه علي البيض إلى صنعاء بل قصد عدن مباشرة (هذا ما فعله في السنة السابقة وذلك لبضعة أشهر)، رافضاً الرجوع إلى العاصمة السياسية وأداء مهامه كعضو في المجلس الرئاسي. وقد حذا حذوه عدد من زملائه المقربين. واعتبر أنصار الرئيس علي صالح هذا السلوك محاولة تهدف إلى شل الحكومة والقضاء على الوحدة قضاء مبرماً.

إذا كان المؤتمر الشعبي العام افترض هذه الشكوك في نوايا الحزب الاشتراكي فلا يفاجئنا أيضاً أنه شك في وجود هدف خفي في مطالبة الحزب الاشتراكي بإجراء إصلاحات سياسية. واعتبرت الدعوة التي وجهها الجنوب من أجل إقامة إدارة لامركزية بمثابة دعوة إلى التقسيم. واعتبر الاحتجاج الجنوبي على الاعتداءات التي أوحت بها صنعاء والتي تعرض لها مسؤولون من الحزب الاشتراكي بأنه مبالغة فاضحة تسعى إلى تعزيز الانقسام. ورفض الاحتجاج الجنوبي على الفساد المتفشي والذي تورطت فيه مجموعة من أنسباء الرئيس المقربين، باعتبار أنه لا أساس له ويستهدف إثارة الاستياء الشعبي. وبالنسبة للاتهامات التي وجهها الجنوب بأن الشمال يستغل موارده، رد الشماليون أن صنعاء تتولى بشكل أساسي الإدارة والتطوير في منطقة عانت من حرمان فعلي

لأكثر من عقدين من الزمن على يد حكم شيوعي غير كفء. ورفض كبار المسؤولين في حكومة الرئيس علي صالح اتهامات الحزب الاشتراكي بأن صنعاء كانت ترسل موظفين مدنيين (ما عدا حكام المقاطعات) إلى الجنوب لفرض إرادتها عليه؛ وردوا باتهام الحزب الاشتراكي بأنه رحل من حضرموت بضعة آلاف من العمال الشماليين المؤقتين وذلك خلال عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤. وكان السياسيون في الشمال يرددون باستمرار أنهم «اجتازوا ميلاً إضافياً» في ترك عدن تفوز بحصة من السلطة في الحكومة الموحدة أكبر مما يبرره وزنها الديموغرافي. ولم يكتف نظام علي صالح بالموافقة على قسمة المناصفة في عام ١٩٩٠ فحسب، بل استمر في الموافقة على التمثيل غير المتكافىء للحزب الاشتراكي حتى بعد بروز ضعف هذا الأخير في انتخابات عام ١٩٩٣. وأكد الناطقون باسم المؤتمر الشعبي العام أن مجرد مشاركتهم في لجنة الحوار الوطني التي شكلت خارج الحكومة في خريف ١٩٩٣ كانت بمثابة تنازل لصالح الحزب الاشتراكي وأنهم وافقوا على العديد من مطالب الحزب أثناء إعداد «الوثيقة». وفي ضوء هذا كله لم تعد المقاطعة المستمرة للمشاركة الحكومية في صنعاء والتي قام بها العديد من قياديي الحزب تعتبر مجرد مناورة سياسية «عادية»، بل حملة منظمة للتخريب.

يبدو أن معسكر علي صالح خلص في مرحلة معينة إلى نتيجة مفادها أن هناك ما هو أكثر من مجرد الخلافات السياسية مع الحزب الاشتراكي، وأن الحزب كان في الواقع يستخدم هذه الخلافات كغطاء لإخفاء نواياه الحقيقية. هذه النوايا لم تكن، على حد قول أعوان الرئيس، سوى الإطاحة بـ «العشيرة العسكرية الحاكمة» التي ينتمي إليها علي صالح (كما كان يسميها الحزب) وإعادة تقسيم البلاد. وكان رئيس الجمهورية في المقام الأول رجلاً عسكرياً مهنته توطيد الأمن. فهو رغم كل شيء وصل إلى السلطة في ظل ظروف خطرة (اغتيال الاثنين اللذين احتلا قبله هذا المنصب) وتمكن من المحافظة على مركزه ـ مما أثار دهشة الجميع تقريباً ـ لحوالي خمسة عشر عاماً من الممارسات

السياسية اليمنية العنيفة، بما فيها نشوب حرب وعصيان مسلح. وهو، كما أشار أحد معاونيه، لا يستطيع أن ينظر إلى العالم إلا من خلال منظار «الأمن». ومع أنه غير مستبد أو قاس أو انعزالي كبعض زعماء الشرق الأوسط، لكن من المتوقع أن يكون قد تعود، طوال هذه الفترة، على الحكم بحزم. وعلاوة على ذلك، عين في عدة مراكز عسكرية ـ أمنية حساسة أفراداً مقربين له من عائلته ومن أبناء قبيلته، وعليه أن يدرك أن هناك «مؤسسة» تقف وراءه وتتوقع منه أن يحفظ حقوق السلطة ـ وأن لا يترك، بالتأكيد، الآخرين ينتهكونها.

من بين التحديات العديدة التي واجهت مؤسسة علي صالح ـ حزب المؤتمر الشعبي العام، تبرز ثلاثة تحديات أساسية: الحزب الاشتراكي والإصلاح والاقتصاد. وبالتأكيد شكلت مؤسسة الحزب الاشتراكي التهديد الأبرز، خاصة بما تتمتع به من موقع سيطرة و«سيادة» في الجنوب لا تزال تحافظ عليه. وعلاوة على ذلك فإن الحزب الاشتراكي كان يحتفظ بالقوات المسلحة لجمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية تحت تصرفه مما يجعل التهديد الذي يشكله يختلف نوعياً عن التهديدات الأخرى، ولم يكن الدعم الذي يبدو قادراً على تأمينه من بعض الدول أقل إثارة للخوف. وإن النتيجة المنطقية لهذا الوضع (من وجهتي نظر المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) كانت على الأرجح «المجموع = صفر»: فأي ربح يحرزه الحزب الاشتراكي يعد خسارة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام، والعكس صحيح.

يأتي التهديد الثاني من النمو المتزايد لحركة الإصلاح الإسلامي المتمثلة في حزب الإصلاح. وكان بعض الزعماء ذوي الميول الإسلامية عارضوا في الأساس فكرة الوحدة، خوفاً من أن يعمد الحزب الاشتراكي ـ بما لديه من وسائل «علمانية أو شيوعية» ـ إلى نشر الفساد إذا سمح له بالعمل داخل إطار يمني موسع. وعجز حزب الإصلاح عن الحؤول دون الوحدة، لأنها كانت قبل كل شيء تحظى بتأييد شعبي واسع، إلا أنه مع ذلك استمر في لعب دور كان يزداد أهمية باعتباره الحزب «المعارض» الرئيسي للائتلاف الحاكم الذي يتقاسم

السلطة ويتألف من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. ومع نمو شعبية حزب الاصلاح كانت فعاليته تزداد في مواجهة علي صالح والمؤتمر الشعبي العام. ولكن منطق السياسة اليمنية أدى تدريجياً إلى حدوث تقارب بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح، ولا شك بأن الانتصار الملفت للانتباه الذي حققه الإصلاح في انتخابات نيسان/إبريل ١٩٩٣ البرلمانية كشف للمؤتمر الشعبي العام فائدة ضمه إلى الائتلاف الحاكم كحليف أصغر لتقليص حجم التهديد الأكبر الذي يشكله الحزب الاشتراكي. وأفضل ما في هذا الضم أن الإصلاح لم يكن يمتلك جيشاً محترفاً. وعلاوة على ذلك أتاح تنظيم التجمع الذي يسهل التسلل إليه فرصة لقوات الأمن التابعة لنظام الحكم لاختراقه. لكن الإصلاح كانت لديه مواقع قوة مستقلة: قاعدة قبلية في اتحاد «حاشد»، بقيادة عبد الله بن حسين الأحمر، وتوجه آيديولوجي إسلامي راديكالي آخذ في النمو يمثله الشيخ عبد المجيد الزنداني. وكانت قبيلة الرئيس علي صالح، سنحان، بالطبع منضمة إلى اتحاد حاشد. وقد يكون الرئيس فكر في أنه لو تسنى للحزب الاشتراكي أن يفرض على المؤتمر الشعبي العام إصلاحه الإداري واللامركزية وإصلاح الجهاز العسكري ـ الأمني، أو (ما هو أسوأ من ذلك) القضاء على الوحدة، وهي استثمار سياسي حيوي بالنسبة له، فقد ينحيه حزب الإصلاح من منصبه على اعتبار أنه ينتمي لنفس محيط علي عبدالله صالح القبلي.

وهكذا فإنه بالرغم من أن تحالف المؤتمر الشعبي العام المرن مع الإصلاح عزز موقع علي صالح عبر إضعاف قوة الحزب الاشتراكي النسبية، إلا أنه قد يكون حد من حرية تحركه. فيما كان الحزب الاشتراكي متخوفاً أيضاً من التحدي الذي يفرضه عليه حزب ثالث، خاصة أنه حزب معاد آيديولوجياً ويميل إلى تأييد منافسه الرئيسي، إلا أنه وافق مع ذلك، على إشراك الإصلاح في الحكومة، ربما لأنه كان يتوقع إمكانية أن يشكل الإصلاح تحدياً إسلامياً ـ محافظاً للرئيس علي صالح، ويزيد بالتالي من تأثير الحزب الاشتراكي على الرئيس. لكن

اليمن الموحد الذي كان يفتقر إلى إطار مؤسساتي عام من القانون والنظام يعجز أساساً عن احتواء التأثيرات التي تزعزع الاستقرار للانتقال من بنية سلطة ثنائية إلى بنية ثلاثية.

العامل الثالث الذي حظي باهتمام الرئيس علي صالح ـ حزب المؤتمر الشعبي العام كان التدهور الاقتصادي في اليمن. وإن خسارة ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنوياً من التحويلات النقدية يعتبر مشكلة جدية ومستمرة، كالعبء الذي شكلته عودة ٨٠٠,٠٠٠ عامل فجأة إلى البلاد من المملكة العربية السعودية. وكانت حوادث الشغب الاقتصادية الخطيرة التي وقعت في تعز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بمثابة علامة على السخط الكامن على السلطات الحاكمة. وفي عام ١٩٩٣ وصلت نسبة البطالة إلى ٣٦ بالمئة[٦]. وخسر الريال اليمني ثلاثين بالمئة من قيمته خلال السنة الأولى للوحدة، وازداد ضعفاً مع ازدياد تعمق الأزمة بعد لجوء علي سالم البيض إلى عدن في آب/أغسطس ١٩٩٣. وكان الدولار الواحد يساوي ثلاثة عشر ريالاً في فترة الوحدة ووصل إلى ستة وثلاثين ريالاً في شباط/فبراير ١٩٩٤، وتسارعت وتيرة انخفاض الريال حتى صار الدولار الواحد يساوي خمسة وسبعين ريالاً عند اندلاع الحرب في أيار/مايو. ونشأ هذا الوضع في وقت شنت فيه حملة إعلانية واسعة حول اكتشاف آبار نفطية جديدة، مما جعل اليمنيين العاديين، يعبرون بصوت عال عن استغرابهم من تدهور ظروفهم المعيشية بدلاً من تحسنها. وفتحت الصحافة المتحررة حديثاً، خصوصاً في الشمال، المجال للتعبير عن هذه الشكاوى. وكثيراً ما كان المراقب العادي في صنعاء، خلال الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب، يسمع عن أخبار الفساد الحاصل في المراكز العليا والتي يتناقلها أبناء الطبقة المتوسطة من اليمنيين ذوي الميول السياسية المختلفة (بما في ذلك أنصار المؤتمر الشعبي العام).و نستطيع أن نستنتج من كل هذا أن نظام حكم علي صالح ـ المؤتمر الشعبي العام، لم يعد يتمتع بالشعبية أو الاحترام كما كان في فترة التوحيد. وإن خسارة المؤتمر لنفوذه في أية مساومة مستقبلية مع الحزب

الاشتراكي، أو الأسوأ من ذلك خسارة الجنوب، قد تفاقم بنظر نظام علي صالح من تآكل شرعيته وربما استقراره أيضاً.

يستحيل الجزم بأن هذا الوضع هو الذي دفع نظام علي صالح إلى التحريض على الحرب من أجل رفع مستوى شعبيته، كما يقول بعض الجنوبيين. وإن التسليم فرضاً بأن الرئيس علي صالح كان واثقاً من أنه سيفوز في حرب كهذه، يحمل قدراً من المنطق. وبالطبع، لا يغني المنطق عن البرهان التجريبي. لذا فإنه من السابق لأوانه، في هذا الإطار بالذات، القول بأن صنعاء قصدت متعمدة الشروع في الحرب. صحيح أن المحللين العسكريين الغربيين في صنعاء كانوا مقتنعين على ما يبدو بأن قوات صنعاء لن تتمكن من إحراز انتصار حاسم، إلا أنهم، بالإضافة إلى قيادة الحزب الاشتراكي، أساءوا تقدير الوضع.

ماذا عن الديموقراطية؟

كما أشرنا في البداية، إن أية استنتاجات قاطعة حول الوحدة اليمنية والديموقراطية يجب أن تنتظر معالجة أكثر شمولية مما هو متاح الآن. ومع ذلك، فإن بعض الاتجاهات الوثيقة الصلة بالموضوع واضحة. كان هناك، أولاً، زخم قوي نحو الحرب الأهلية لأن الوضع كما رآه الطرفان الرئيسيان المتخاصمان على الأرجح، جعل اعتماد نهج التهديد المتبادل منطقياً بالنسبة لهما. وإن منطق الوضع أكثر عمقاً وأكثر دلالة من أي ادعاء بوجود خصام شخصي بين «العليين». فهو يتعلق بمؤسستين للحكم، كل منهما معقدة ومنظمة، ولها إمكانياتها وغاياتها ومصالحها. وإن المصالح المشروعة والسلطة في هاتين المؤسستين أيضاً تتجاوز «الغراء الآيديولوجي» للوحدة التي تحظى بشعبية واسعة. وليس هناك من سبب للتفكير بأن الوحدة لم تكن تحظى بتقدير واسع وعميق عند الناس العاديين، لكن من الواضح أن هذا لا يكفي للمحافظة على اندماج كيانين كانا مستقلين سابقاً.

ويبدو من الواضح، ثانياً، أن القالب الليبرالي، المتعدد الأحزاب والانتخابي البرلماني المؤسساتي، الذي أنشىء بعناية لتدارك النزاع ورعاية الوحدة الحديثة العهد وتعزيز الحكم السليم، كان غير قادر على تجاوز المنطق الذي دفع بمركزي النفوذ إلى الحرب. وكان تحرك اليمنيين داخل نطاق الحلبة السياسية يسترعي الانتباه، مع أنه انتهى بخيبة أمل، بدءا من زعماء القبائل وانتهاءً بالمثقفين العلمانيين ــ الذين كانوا يجاهدون لاستنفار «الرأي العام» ضد المنطق التدميري «للدعوات» الشمالية والجنوبية. وكما أوضحت شايلا كارابيشو في صحف عدة، كانت الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤، تتصف بازدهار النشاط «العام» و«المجتمع المدني»[٧] وكانت هناك مؤتمرات ومناظرات سياسية ومظاهرات سلمية تحث المسؤولين على اجتناب العنف والمحافظة على الوحدة. ويجب ألا يحجب نشوب الحرب على أية حال حقيقة أن المجتمع اليمني كان يخطو خطوات تقدمية هامة نحو سياسة نظامية تتسم بالمشاركة. ومع أن قيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي تصرفتا بشكل أساسي وفق الحسابات المنطقية لخصمين متواجهين في بيئة فوضوية، فإن كلاً منهما خطا خطوات هامة نحو تقبل نظام ليبرالي، بالمقارنة مع سلوكهما قبل الوحدة.

في عام ١٩٩٠، جعلت الظروف التاريخية أخيراً تحقيق الوحدة اليمنية أمراً ممكناً. وكان قرار التوحيد يتطلب ليبرالية سياسية لأسباب براغماتية. ومن الناحية النظرية ستتم بعد ذلك؛ صيانة الوحدة وتعميقها من خلال «النظام والقانون» في ظل حكم دستوري ليبرالي متعدد الأحزاب. وإن الاستنتاج بأن الديموقراطية كانت وسيلة غير كافية لصيانة الوحدة يفترض أن الوحدة نفسها تحققت فعلاً، لكننا نعرف أن اليمن، «المتحد» لم يكن «مندمجا» بالمفهوم الألماني. وربما نبالغ كثيراً إذا كنا نتوقع أن تصون المؤسسات الليبرالية الديموقراطية ــ أو أن تخلق بالفعل ــ الاندماج في ظل نظام لا يزال منقسماً إلى مركزي قوة يحتفظ كل منهما في الواقع بسيادته ــ «الوطن الحقيقي». وقد انتقد بعض الزعماء والمحللين المختصين بشؤون الشرق الأوسط صنعاء، مؤكدين

أن الوحدة لا يمكن إقامتها بالقوة، لكن هذا التأكيد ليس مدعوماً بشواهد تاريخية، خاصة بالنسبة لأي طالب يدرس التاريخ الأمريكي. وربما تكون الحرب الأخيرة، مع أنها باهظة الثمن، قد مهدت الطريق إلى وحدة فعلية من خلال إزاحة منافس «ذي سيادة». ويبقى السؤال (أ) هل أدت الحرب فعلاً الى هذه النتيجة (ب) وإذا كان هذا صحيحاً، هل ينتهج حكام هذا اليمن الأكثر اندماجية خطاً ليبرالياً ديموقراطياً (كما تعهدوا أن يفعلوا) أم أنهم سوف يرتدون إلى أساليبهم الاستبدادية السابقة؟ إذا كان الدرس الذي يستنتجونه من الحرب الأهلية هو أن اليمن ليس «مستعداً» للديموقراطية، فقد يستسلمون إلى نزعاتهم الديكتاتورية. وسيكون اختيار هذه الطريق خاطئاً، وسيكلف غالياً. ولقد تعرض بعض الصحافيين في صنعاء مؤخراً إلى السجن والضرب، فهذا لا يشكل بوادر خير، ويأمل المرء أن يكون ذلك تجاوزاً فردياً معزولاً في فترة ما بعد الحرب. وفي يمنٍ ذي مركزٍ واحد للسيادة، ولكنه يضم مجتمعاً مركباً ومتنوعاً ومتعدداً، فإن الدرس الحقيقي للحرب هو أن تشكل المشاركة السياسية والتعددية السبيل الوحيد لبناء حكم شرعي ومستقر حقاً.

الفصل الثاني

العامل القبلي في الأزمة اليمنية

بول ك. دريش

يتناول علماء السياسة في هذا الكتاب سلوك الدول بالدرجة الأولى. والمطلوب من الأنثروبولوجي (الذي هو إلى حد ما الرجل الخارج عن الجماعة) أن يعالج موضوع القبائل، وهو في عمله هذا يجازف بتخييب أمل الجمهور السياسي[١]. وباختصار، لم يكن هناك عامل قبلي في الأزمة اليمنية الأخيرة عام ١٩٩٤. وهذه الحقيقة نفسها ذات دلالة. وقد ركزت الصحافة الغربية والعربية على حد سواء على انتماءات السياسيين القبلية. لكن أياً من القبائل الرئيسية لم تشترك في القتال كقبيلة.. وفي الواقع، من المبالغة تسمية هذه الحرب حرباً أهلية ـ وكذلك فإن اعتبارها انقلاباً موسعاً ليس أكثر دقة[٢].

سأبدأ برسم صورة موجزة للعوامل الأساسية قبل الأزمة. وسأتناول مواقع القبائل المختلفة والنزعة القبلية في تاريخ اليمن الحديث في فقرتين مختصرتين. وبعد ذلك أتناول المؤتمرات والتنظيمات القبلية البارزة التي ازدهرت بعد الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠. وفي النهاية نرجو أن نصل ليس فقط إلى مدى تأثير النزعة القبلية على سياسة البلاد، بل إلى تحديد الفرص التي تتيحها لأولئك المعنيين بتطوير اليمن أيضاً.

الأزمـــــة

لقد بدأت الوحدة طريقها عام ١٩٩٠ انطلاقاً من حالة الإفلاس التي عرفها اليمن الجنوبي. فمع انهيار الكتلة الشرقية حيث لم يعد هناك طرف يمكن اللجوء إليه ـ ثم جاءت خطة التنقيب عن آبار النفط، والتي دفعت لاحقاً جماعة علي سالم البيض للحصول على أفضل صفقة ممكنة[٣]، ومحاولة الانفصال فيما بعد. وكان يبدو أن الشمال يضم الجنوب، كما ضمت ألمانيا الغربية بعد بضعة أشهر ألمانيا الشرقية. وإن التوازن بين الحكومتين السابقتين اللتين كانتا منذ عهد قريب حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، عزز اتباع نمط موسع من التعددية؛ برز العديد من الأحزاب الصغيرة، وأصبحت حرية إبداء الرأي في المدن لا تقل مستوى عما كانت عليه دائماً في الريف الشمالي، وأخذت الصحافة بالانفتاح فعلاً، وكانت المناقشات البرلمانية التي نقلها التلفزيون اليمني على مستوى وذات أهمية لا يضاهيهما سوى اجتماعات اللجان في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تستطيع أية دراسة أن تغفل أهمية ما كان يحدث[٤]. إلا إذا كانت هذه الدراسة نظرية. لكن الأحزاب حملت معها تاريخها المختلف.

تأسس حزب «المؤتمر الشعبي العام» في الشمال بداية الثمانينات، كبديل للسياسة الحزبية. وكان من المفروض أن تتولى اللجان المحلية انتخاب اللجان الإقليمية حتى تتوصل هذه العملية أخيراً إلى تشكيل لجنة وطنية تعبر عن إرادة الشعب أمام المسؤولين عن الحكم. وتحمس الجميع لهذه العملية. لكن النظام أخذ بسرعة كبيرة يعمل في الاتجاه المعاكس لما كان معلناً، فهو لم يجذب إلى المركز شيئاً غير الضرائب، وحكم المحيط الخارجي، من القمة إلى القاعدة، عبر نظام متقن من المحسوبية. وصارت الدولة شأناً عائلياً. وتمحور حول العائلة تجمع أطلقت عليه في مكان آخر تجمعاً عسكرياً ـ تجارياً[٥]. وفي عام ١٩٩٠ كتب أحدهم على رزمة من الأوراق النقدية، (بالحبر وبخط جميل بحيث يبدو الكلام

مطبوعاً)، وعلى ورقة تلو الأخرى، حيث قضى على الأرجح ساعات صب فيها جام غضبه ـ قائلاً «اليمن، أرض المليون عقيد». فهناك ضباط في الجيش من ذوي الرتب العالية وبضع عائلات من التجار الكبار، يضع جميعهم أيديهم في جيوب بعضهم بعضاً. ويبسطون سيطرتهم على الدولة.

كما تشير بعض الأقوال التي كانت تتردد حتى في حفلات الزفاف عن حالة التذمر ونفاد الصبر:

يا العاصمة فلقد السية محل المحصنة
فهو من النقمة على النعمة ومن قل القبول
لو بالمثل سنحان تتولى على الجنة سنة
ليكتبوا في الباب يا خولان ممنوع الدخول(*)

هذه الأقوال كانت تعبر عموماً عن التذمر بروح ودية. لكنها تشير من ناحية ثانية إلى مشكلة فعلية ترسخت في النظام العائلي خلال السنوات العشر الأخيرة. ولم يعد الرئيس، كما يمكن أن نتوقع، يتمتع بحرية التصرف التي كانت متاحة له في بداية الثمانينات[٦]. (لذلك سوف أستخدم في ما يلي من البحث العبارة المحايدة «أعوان الرئيس» لأن التوجه باللوم إلى الرئيس شخصياً، كما يفعل خصومه، ليس واقعياً تماماً).

بعد إبرام الوحدة عام ١٩٩٠، رأت عدة تجمعات، ولم تكن هذه قليلة في القبائل الشمالية، أن الفرصة متاحة لتنظيم الأمور بشكل مختلف. ولم تكن هناك أزمة. وكانت الأموال لا تزال متوافرة بكثرة في أيدي الناس. وظلت ميزانية الحكومة بعيدة عن التخطيط (إذا تبين وجود عجز في إحدى الميزانيات، كما يحصل غالباً، تعمد الدول المجاورة إلى تحويل حوالي مئة مليون دولار إلى المصرف المركزي اليمني). وعند اندلاع حرب الخليج تغير هذا الوضع، إذ عاد

(*) نص الأبيات كما أوردها الباحث.

٨٠٠,٠٠٠ عامل يمني، ونتج عن ذلك ارتفاع مفاجىء في السيولة المتوافرة، فساد التخوف من إمكانية الإفلاس اللاحق. وتفاقمت الاضطرابات عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مع أنها لم تتسبب في مشكلات بنيوية تضر بمركزية الثروة والسلطة.

كان بإمكان المرء في الأرياف الشمالية المعروفة ببلاد القبائل عام ١٩٩٠، أن يرى أموراً كثيرة نادراً ما كانت تحدث من قبل. وكانت أعمال النصب والسرقة هي الأكثر لفتاً للنظر. وكانت القبائل تعاني دائماً من مشكلات داخل كل قبيلة وفيما بينها، لكن سرقة السيارات كانت تعتبر من قبل، على سبيل المثال، رداً على إساءة سابقة، فالأمر كان يتطلب عقد لقاءات عامة وتفاهم مباشر، كما اقتضت العادة، بهدف تسوية النزاعات المختلفة. فأصبحت تقع أعمال عنف عشوائية[٧]. وأخذ الكلام يكثر عن وجود «عصابات» من اللصوص، وأدت محاولات القبائل للسيطرة عليها إلى استعادة صلاتها بجهاز الحكم. وكان مجتمع رجال الأعمال، كما تطلق عليه الصحف، يتعرض أيضاً لحالة مماثلة. فيتم إحباط الصفقات، ومنع الأعمال التجارية، وكان كل شيء تحت سيطرة حفنة من رجال السلطة. وهكذا فيما كان الاقتصاد آخذاً في الانهيار، كانت القبائل في الريف، وهي قاعدة للسلطة الحضرية، تبتعد أكثر فأكثر عن الدولة؛ وأصبحت القضية البارزة في الاهتمامات القبلية ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ هي المحافظة على الذات.

لم يتبين خلال هذه المرحلة أن أياً من الحزبين المحليين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، يرغب في انتهاج سياسة علنية. وكانت هناك مناسبات عديدة، ليس أقلها غياب علي سالم البيض في الفترة الأخيرة في الجنوب عندما كان علي عبد الله صالح يستطيع أن يناور لدفعه إلى الهامش بالانفتاح شعبياً ـ وكان الحزب الاشتراكي يعاني من انقسامات واضحة من الممكن استغلالها. وكان علي سالم أيضاً، في الفترات الأولى لإقامته في الجنوب، يستطيع إن أراد أن يتحدث علانية عما لديه من مآخذ على علي

صالح[٨]. ولكن كليهما فضل اتباع نهج أكثر خصوصية. وتحقق إنجاز هام عندما التقى الزعيمان في الحدَيْدة أواخر عام ١٩٩٢. حتى ذلك الحين كان علي سالم البيض والحزب الاشتراكي يشكلان القيادة الفعلية للمعارضة، وضم هذا الطرف أحزاباً أصغر حجماً ذات قاعدة حضرية، أحزاباً إسلامية، وعدداً من التنظيمات القبلية ذات الغالبية المنتمية إلى بكيل، دون أن تقتصر عليها. ونتج عن اجتماع الحديدة اللجوء مجدداً إلى العبارات المعتادة من الأخوة الأبدية، لكن الذي دار بين الزعيمين ظل لغزاً حتى بالنسبة للمسؤولين وذوي النفوذ[٩]. كما أن حركة المعارضة الواسعة التي أحاطت لفترة بعلي سالم البيض أخذت تبتعد عنه منذ ذلك الحين. وإن جزءاً من أسباب عدم مشاركة القبائل فعلياً في القتال الأخير، نابع من أن أية قبيلة، منذ أواخر عام ١٩٩٢، لم تعد تجد أي طرف موضعاً للثقة.

عند استعادة الأحداث الماضية يبدو أن قرار القيادة الشمالية بخوض القتال تبلور في أوائل شباط/فبراير. لكن الحرب كانت لا تزال تبدو قراراً غير حكيم. ولا داعي لأن يكون المرء إرڤين روميل لكي يرى أن الشمال لا يستطيع إلحاق الهزيمة بالجنوب في فترة قصيرة (ليست قصيرة لدرجة استباق جهود التسوية)، وقد يكون الثمن السياسي لحملة طويلة مرتفعاً. وقد دحرت الوحدات الشمالية الوحدات الجنوبية في عمران وذمار. وشن الجنوب، الذي شعر بلا شك بأن الفخ يكاد يطبق عليه، حملة على صنعاء[١٠]. في حينه تم تشكيل حكومة جنوبية لم تقتصر على أعضاء في الحزب الاشتراكي بل ضمت، على سبيل المثال، عبد الرحمن الجفري (لم يكن اختيار عناصر الحكومة الجنوبية يوحي بظروف بعيدة عن الحرب). وفي الشمال لم يكن العسكريون وحدهم يرددون الخطب العدائية بل ساهم في تلك الحملة التكنوقراطيون أيضاً الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر تحفظاً[١١]. وعند استعادة الأحداث الماضية ستبدو لنا الأمور محتومة ــ المسألة هي الشمال في مواجهة الجنوب ــ لكن الأمر لم يكن كذلك.

قد يعتبر الساخرون بأن المؤتمرات القبلية والمظاهرات السلمية في المدن غير واقعية. ويدعي هؤلاء أن لعبة الأمم يتم لعبها في مكان آخر، ولكن عدداً من السياسيين اليمنيين النافذين والمؤثرين في الأشخاص المتحمسين لرؤية التاريخ من خلال «رجل عظيم»، عملوا جاهدين على تفادي القتال ـ وتضم لائحة أعضاء «لجنة الحوار» أسماء أشخاص مشهورين ومثيرين للاهتمام أيضاً. وفي إطار الحديث عن القبائل نشير إلى رجلين: سنان أبو اللحوم من قبيلة نهم (بكيل) رجل دولة متقاعد له مكانته في السياسة اليمنية، ومجاهد أبو الشوارب من قبيلة خارف (حاشد)، رجل يكاد يكون فريداً في كونه يحظى باحترام الشماليين والجنوبيين على حد سواء؛ كلاهما غادر اليمن بكلمات جارحة لا بسبب مشكلة عسيرة بين الشمال والجنوب، ولا بسبب نزاع قبلي، ولا حتى بسبب احتمالات «التدخل الأجنبي»، بل بسبب الخلافات بين مجموعة صغيرة من السياسيين[١٢].

لا يستطيع أي أجنبي أن يحكم على صحة المطالب والمطالب المضادة. وفي كل الأحوال يتابع التاريخ مسيرته. وسوف يرغب المعنيون بالأمر في بناء العلاقات من جديد. إلا أن طبيعة أزمة عام ١٩٩٤، نجمت جزئياً عن عزلة القيادة السياسية (أو الزعامات) عن سائر فئات المجتمع، دون استثناء النظام القبلي من ذلك.

أصل القبائل

في شمال اليمن ثلاثة تجمعات كبيرة من القبائل ـ حاشد وبكيل ومدحج. وفي جنوب اليمن هناك قبائل يمكن إلحاقها بالتجمع الأخير، وهناك قبائل تدخل في تجمعات متفرقة من شبوة إلى عمان، وقبائل تتمسك بشكل لافت بعزلتها، خاصة يافع ـ «حاشد الجنوب»، كما يطلق عليها بعض الشماليين. وكان موقع هذه القبائل كما قدمت ذاتها على الصعيد الوطني يختلف بين اليمنيين[١٣].

ظل الجنوب يندد بالعشائرية لسنوات عديدة وكان يقارنها بالإقطاعية. ويعد ذلك من الناحية الإثنوغرافية أمراً خاطئاً. إذ أن المناطق التي هي اليوم، أو كانت، إقطاعية بطريقة ما ليست مناطق عشائرية. والمناطق العشائرية ليست إقطاعية. وليس لهذه المعادلة معنى سوى الافتراض الحديث بأن العشائرية والإقطاعية شكلان «رجعيان»(١٤). وكانت نتائج هذا التفكير مروعة: فزعماء القرى، الذين لم تكن ملكياتهم أكبر من ملكية أي شخص آخر، قتلتهم الدولة بوصفهم «ملاكين إقطاعيين»، وفي السنوات الأخيرة كان المرء عرضة «للاختفاء» بتهمة العشائرية كأي جرم آخر. وكان الحزب الاشتراكي اليمني الجديد يرغب بعد الوحدة في الاستفادة فعلياً من قبائل الشمال، لكنه لم يكن أفضل استعداداً من الحزب القديم لدرجة تقبل العشائرية على مستوى النظرية السياسية. وفي الجنوب بث الرعب في قلب من يريد العودة إلى العشائرية، لكن القبائل بالتأكيد تجمعت ثانية. ولم تقم بأي عمل يثير المخاوف. وكانت عودة بعض الحكام السابقين («الإقطاعيون»، الذين أصبح البعض منهم إسلاميين متطرفين أيضاً) تثير بالتأكيد قلق الحزب الاشتراكي، إلا أن قبائل هذه المناطق كانت تسعى في المقام الأول للتوسط في حل نزاعات الآخرين، وتحاول أيضاً كالقبائل الشمالية (مع اختلاف المحيطين) أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتأثر بالسياسة غير القبلية(١٥).

أثناء القتال، حسب المعلومات المتاحة، تصرفت القبائل الجنوبية بحكمة، ولم تتدخل كثيراً، فالعوالقة كما يبدو تركوا ببساطة جيش الشمال يمر في منطقتهم معتبرين أن المعركة لا تعنيهم؛ كذلك فعلت قبائل ردفان، القليلة عددياً وذات النفوذ البارز على الخارطة كما كانت في زمن الاستعمار. وعاد الكثيرون من أبناء يافع إلى بيوتهم ولزموها. وإن المحاولات التي بذلها علي سالم البيض لتجميع «قبائل حضرموت» لم تعط نتيجة(١٦).

كان الشمال أكثر قبولاً بالهوية القبلية. لكن ثبات هذا الطرح يحجب

تحولات في البنية الاجتماعية. فقد أدت التغيرات التي حصلت في الشمال خلال الثمانينات إلى انقسام مفهوم القبلية لوجهين مختلفين: نمط من المحسوبية يربط بين القيمين على السلطة والتابعين لهم في اليمن والعرابين في الخارج؛ والقبلية التي يفهمها معظم رجال القبائل على أنها نمط من أنماط السلوك ــ أو ربما التصرف ــ يستند إلى زعم المساواة الأخلاقية. وإن الانفصال بين وجهين، كانا سابقاً يتواجدان معاً ببساطة، يشار إليه بكلمة واحدة: التباعد، تباعد كبار الشيوخ عن أتباعهم. وما لبثت أن أصبحت القبلية (أعراف القبائل، العادات القبلية) موضوعية ولم تعد هي النظرة السليمة النابعة من الواقع، بل صارت آيديولوجية تفرض، من منطلق مثالي، وتتعلق بالكيفية التي يجب أن تكون عليها الأمور. وتميل التغطية الصحافية وحتى الدبلوماسية أحياناً إلى تجاهل هذه الفروقات الواضحة. فتفترض أن القبائل تشكل كتلاً صلبة وتتصرف، بناء على ذلك، وهذا نادراً ما يكون صحيحاً. وإن الحديث عن قبيلة ضد قبيلة ــ عن أهداف وتحالفات بسيطة مضلل غالباً: ذلك أن لعبة الأمم تشكل نموذجاً هزيلاً لشرح أساليب سلوك رجال القبائل.

سوف يقول البعض إن الحكومة «بسطت نفوذها حتى على المعاقل القبلية الحصينة». هذا صحيح في الأماكن التي ينتشر فيها عدد كاف من الجنود وحيث يسجل الناس سياراتهم (بالطريقة القانونية)، لكن هذه الصورة تفترض أن القبائل والحكم يشكلان كيانين مستقلين، وهما ليسا كذلك. فرجال القبائل كانوا يتولون وظائف حكومية. كما برز زعماء القبائل في جهاز الدولة وفي مجال التجارة أيضاً[١٧]. فالدولة لم تبسط نفوذها عبر اليمن الشمالي ظاهرياً فقط، بل نشأت، بالأحرى، طبقة صغيرة (بعض أفرادها ذوي خلفية قبلية)، وباتت مصالحها مختلفة عن مصالح جيرانها القريبين. ونشأ التمايز بين أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة (الدولة، بنحو تقريبي) وبين سائر أفراد المجتمع، في إطار بيئة كانت شديدة التلاحم. وإن الحالة النادرة هي حالة عبدالله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد.

كان الشيخ عبد الله ولا يزال في قلب الأحداث اليمنية، منذ ثلاثين سنة، رجلاً ذا تجربة واسعة. لكن موقعه صار مثيراً للجدل أكثر فأكثر. وفي أزمة عام ١٩٩٤ وقف إلى جانب الرئيس بحزم إلى درجة أن عدداً كبيراً من الناس تحدثوا عنه بالفعل بوصفه العقل المدبر للسياسة الشمالية. ومن المتفق عليه أن العلاقات بين صنعاء والرياض شيء، وتلك التي بين آل سعود وبيت الأحمر شيء آخر. ومن ناحية ثانية من المتوقع أن يكون التحالف بين مصدر الصلة الأكثر قدماً (والأقرب بلا شك) للمملكة العربية السعودية في شمال اليمن وبين أقل رجل يحوز على رضى السعوديين في اليمن (وعلى الأرجح في شبه الجزيرة العربية بأسرها) تحالفاً له قيود صارمة[١٨]. وتعتبر «القبلية» وصفاً ضعيفاً للعلاقات المعقدة المشار إليها هنا.

بتشجيع من أصدقائه في الدول المجاورة، أقدم الشيخ عبد الله حسين الأحمر على المشاركة في تأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح. ويعتبر التجمع اليمني للإصلاح أحياناً حزباً متزمتاً. في حين أنه في الواقع يضم متزمتين ـ وهذا أمر مختلف[١٩]. وبشكل موجز، إن رجال القبائل الملتزمين بالإصلاح يكرهون عادة المتزمتين، والمتزمتون يكرهون رجال القبائل، وإن الاختلاف حول كيفية إدارة الدولة يفصل بين هاتين الفئتين في أعلى مستويات الحزب؛ والمتزمتون الأكثر تعصباً يتخطون حدود الإصلاح ـ أولئك الذين انضموا إلى الإصلاح يستطيعون اختيار طريقهم، إذا كانت سياسة الحزب لا تناسبهم، والانضمام إلى أولئك الموجودين خارج الحزب، ويعارض بعض هؤلاء الإصلاح بشدة[٢٠]. وباختصار، هذا شكل آخر من أشكال التحالف الذي يفتقر إلى الكثير من أسس التضامن. ولم تكن فكرة قيادة الشيخ لدولة من «العرب الأفغان» مقبولة. وإن الانقسامات داخل الإصلاح التي أعارتها الصحافة اهتمامها بشكل متأخر[٢١] ليس لها علاقة بالقبائل إطلاقاً.

أخيراً تولى الشيخ عبد الله الأحمر منصب رئيس البرلمان اليمني، ليس هذا المنصب مناسباً لأسلوبه المميز ولمهاراته، لكن الأهم من ذلك أنه استكمل عملية

وصف الآخرين له (بما في ذلك رجال حاشد) كرجل سياسي وحزبي. وإن الأشخاص الأكثر تقرباً منه في النظام «القبلي» هم الذين وجدوا التغيير صعباً. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ تزايدت بشكل فعلي الأخبار التي تلقي باللوم على الشيخ داخل حاشد لما يعاني منه رجاله من محن؛ ومعظم هذه الأخبار لم يكن لها أساس يذكر. والمهم في هذا السياق أن الناس يعتقدون بأن الصلة بحكام البلاد تخالف دور الشيخ القبلي.

في ظل قاعدة قبلية صلبة يستطيع المرء أن يقف وسط النزعات المتعارضة ويوجهها ببساطة إلى هدف واحد، لكن الشيخ لم يكن يفعل ذلك ــ ومن غير المؤكد أن أي شخص آخر يستطيع القيام بذلك في التسعينات، لأن التناقضات قد أفسدت القبلية الآن. وكان عبد الله الأحمر يعتبر شيخ مشايخ اليمن. وهذه العبارة لم تعد تستخدم اليوم، بل منذ عقد من الزمن وضمن هذا الإطار العام، كان الحاشديون يفخرون بأن قبائلهم، المختلفة عن سواها، متوحدة «كوحدةٍ في الجيش». ولم أعد أسمع هذا التباهي من أي رجل من حاشد منذ فترة طويلة: ربما يعود السبب في ذلك لضعف معنويات عدد من الأشخاص المنتمين لقبيلة حاشد وقد يكون من الصعب على أي حال التصور بأن تعمد القبائل إلى الوقوف ضد الشيخ ــ إنه يتمتع باحترام كبير، وهذا حق ــ ولكن هناك صعوبة مماثلة في تصور القبائل (بما في ذلك حاشد) وهي تتصرف معه بالطريقة ذاتها التي كانت تتبعها حتى منذ عشرين سنة. وإن نفوذ الشيخ الذي لا يقبل الشك، ليس له علاقة تقريباً «بالعصبية» التقليدية.

المظاهر مضللة، فقد تصورت مجلة «الوطن العربي»، لأسباب خاصة بها، «سيناريو» يقضي بتنحية علي عبدالله صالح عن السلطة واستبداله بالشيخ كرئيس للجمهورية نزولاً عند إلحاح ضباط حاشديين، من ذوي الرتب العالية، «بحكم زعامته القبلية»[٢٢]. وحيثما يتوجه المرء، يسمع هذه الخلاصة، ليس هنــاك إلا حاشد. هذا الادعاء يردده أحياناً رجال القبائل، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنهم يفعلون ذلك عندما يفهمون الأمور بشكل مغلوط تماماً.

بقدر ما دخلت حاشد في إدارة الدولة في نهاية الحرب الأهلية (حوالي عام ١٩٧٠)، ابتعد معظم الحاشديين عن أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة مثلما فعل معظم البكيليين أو أبناء مدحج. والشيخ عبد الله الأحمر نفسه من العصيمات. ومن الصعب أن نجد أية قبيلة أخرى استفادت أقل من العصميات من انتصار الجمهورية. وقد تركزت المعارضة الوحيدة الواضحة داخل العصيمات في «مؤتمر حاشد التضامني»، ولم تكن ذات شأن؛ لكن في إطار الافتراض، بكل ما لهذه الكلمة من معنى، بإنه سيتم التصويت للأحزاب عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ وليس لمرشحين معينين، فإن أكثر من نصف العصيمات كان من الممكن أن يصوت بالفعل لصالح الحزب الاشتراكي اليمني. وقد حققت قبائل أخرى معينة من حاشد (خارف وبنو سريم) ما هو أفضل، حيث حصلت على وظائف في الجيش والخدمة المدنية، إلا أن هؤلاء يواجهون «سقفاً زجاجياً»، لأن السلطة الفعلية تكمن في يد قبيلتين فقط، همدان صنعاء وسنحان، وهذه الثانية هي قبيلة الرئيس.

إن استخدام وجهاء القبائل لعبارة «الأسرة المالكة» أو «الأسرة الحاكمة»[٢٣] يمكن فهمه عند الأخذ بعين الاعتبار كم هي الصلات العسكرية محكمة الترابط. فشقيق علي صالح، محمد، يقود الأمن المركزي؛ وعبدالله أخ علي صالح يتولى قيادة الحرس الجمهوري[٢٤]؛ ومحمد صالح مسؤول عن سلاح الطيران؛ وعلي محسن صالح مسؤول عن الفرقة الأولى، وهكذا. وقد منح عدد غير محدد من سائر أبناء سنحان ترقيات تجاوزت مؤهلاتهم، إضافة إلى عدد من الهمدانيين أيضاً، فاللواء الأول، الذي شارك في بداية القتال في عمران، كان بإمرة قائد همداني حكم عليه بالتسكع ومضغ القات في بيته نظراً لوجود رئيس أركان من سنحان. وإن الترقيات غير المناسبة للسنحانيين والهمدانيين كانت من أسباب محاولة الانقلاب التي وقعت عام ١٩٧٩ (كانت قبيلة ذو محمد متورطة فيها). ومنذ ذلك الحين صار جهاز الدولة أفضل استعداداً لإحباط مثل هذه التحركات، لكنه لم يعد يحظى بالشعبية؛ ولا يستطيع أحد

أيضاً التحدث عن سيطرة حاشد عندما تقتصر فوائد السلطة في إطار محيط قبلي محدود كما سبق ذكره.

همدان وسنحان هما بالفعل ضاحيتان للعاصمة صنعاء. تاريخياً كانتا هامشيتين بالنسبة للشؤون القبلية، لأنهما كانتا غالباً إما تحت سيطرة إمام يتخذ من المدينة مقراً له، أو تحت سيطرة مطالب بالعرش، اليوم هما تسيطران على العرش. فأحمد الغشمي من همدان وعلي عبدالله صالح من سنحان عملا ضد إبراهيم الحمدي، الذي كانت نواياه على ما يبدو، حسب التفسير الحاشدي، استبدال سلك الضباط الموجود برجال من هاتين القبيلتين الصغيرتين. ولعل ربطهما بالمدينة كان على الأرجح أقوى من الافتراض بأنهما كانتا إلى حد تنتميان إلى حاشد. وتعزز الارتباط بالزعامة المركزية، والذي كان بمثابة خطأ قاتل في الحسابات ارتكبه ابراهيم الحمدي. ـ همدان وسنحان تنتميان اليوم فعلياً إلى عالم المدنية وانتماؤهما للنظام القبلي اسمي.

عندما وصل الغشمي إلى السلطة اعتقد رجال من حاشد أنهم ربما يستعيدون ما كان لهم من حظوة. لكن بروز الرئيس الحالي، علي عبدالله صالح، لم يكن ينظر إليه بنحو خاص في إطار «قبلي»: ومنذ البداية كان الجيش هو القضية، وقد يظهر التجنيد فيه بالتأكيد تحيزاً قبلياً لكن بنيته ليست قبلية. ومن وجهة النظر القبلية، يعتبر أبناء سنحان فعلياً من الوافدين الجدد، ولم تحظ بانتشار واسع أية روايات قد تعطيهم ماضياً مشرفاً. وجدير بالذكر في هذا السياق أن البعض في الجنوب كانوا يعبثون بعبارة «جماعة بيت الأحمر»[٢٥]. وفي الواقع، فإن اسم قرية علي عبدالله صالح هو بمحض الصدفة الاسم نفسه للعائلة الرئيسية في حاشد؛ ولا توجد أية قرابة أو أصل مشترك. وهناك ميل عند أبناء القبائل للتعبير عن الصلات العملية القائمة في إطار «المحسوبية» وليس في إطار «القبلية». إن كلمة «قبلية» يستخدمها، أكثر، المثقفون غير التابعين للنظام القبلي[٢٦].

القبلية كنظام

يتعرض أفراد القبائل للضغوطات الاقتصادية التي يتعرض لها سائر الناس. لكنهم يلجأون إلى وسائل أخرى في مواجهتها، فلا يشاغبون (كما قد يفعل فقراء المدن) أو يسحبون رأس المال (كما يفعل رجال الأعمال)، بل يطلبون أشكالاً معينة لتأمين الملاذ وتسوية الخلاف. وعندما سيطرت القبلية على الشمال، وضع هذا الواقع حدوداً لما يحتمل أن يحدث. وحتى الحرب الأهلية الطويلة في الستينات لم تكن مجزرة، كما يمكن أن تكون في مكان آخر (إلا بالنسبة للجيش المصري بالطبع). وفي السبعينات كان اليمن الشمالي واقعاً بين دولتين متعارضتين (إلى جانب تعرضه لتدخلات دول أخرى أيضاً)، وتمكن من اجتياز المرحلة بسلام: وإذا كانت القبائل تتناحر فيما بينها، فإنها كانت تعمل على تلافي حدوث دمار فعلي باحتواء النزاعات بأساليبها الخاصة.

هذه الأساليب تشتمل على مبدأين أساسيين في العرف القبلي. الأول، يجب على القبيلة أن تضم من يلجأ إليها من القبائل الأخرى التي تكون في حالة نزاع مع جيرانها؛ وعلى الرغم من الولاء السياسي، نحن نضمهم إلينا وهم يضموننا إليهم حتى يتم التوصل إلى تسوية مع إخواننا. وهكذا لعبت القبلية دور احتواء الصدمة، فاستوعبت وبددت أثر الضربات التي تلقتها. ثانياً، إن التحكيم بين القبائل المتنازعة قد تتولاه قبيلة ذات مكانة، ولا يقتصر فقط على القبائل التي لها علاقة بالطرفين المتنازعين. وبناء عليه لم تعد القراءة المبسطة للخارطة القبلية قادرة على تحديد مدى تأثير الشيخ أو مجرى الأحداث. وإن تلك القبائل التي كانت في الستينات بأغلبيتها ملكية، أصبحت في السبعينات بأغلبيتها اشتراكية، ومن المؤكد أنه غير صحيح القول بأن «القبائل» عموماً كانت تنظر إلى الجنوب قبل الوحدة بوصفه ملحداً ومغايراً: بعضها اعتبره كذلك، لكن البعض الآخر وجد الجنوب رائعاً[٢٧]. والأكثر أهمية، من ناحية ثانية، أنه يمكن تحديد الآراء داخل القبائل بشيء أكبر من التفصيل، وإن القول

مثلاً بأن عيال يزيد هم ناصريون تعبير شبيه بالقول إن ولاية ميشيغان ديموقراطية، ويجب أن يخضع الامر في الواقع لقدر أكبر من التحفظ.

لم تكن كافة القبائل الشمالية معادية للجنوب، وكذلك لم تكن قبل ثلاثين سنة كل حاشد جمهورية أو كل بكيل ملكية. لكن الذي يهمنا في دراستنا الحالية كيفية ابتعاد القبلية في السنوات الأخيرة عن إدارة سلطة الدولة. سأعطي مثاليْن على ذلك.

مع أن عبد الله دارس، ظل يعمل مع الرئيس، إلا أنه، استقال من منصبه كحاكم لمأرب بعدما اكتشف أن القائد العسكري المحلي (ضابط ذو رتبة عالية من سنحان) كان يتلقى الأوامر بدون علمه من صنعاء. وبيت دارس من المشايخ المعروفين في ذو محمد. ولم تتجاوز المشكلة الأولية عملية تسجيل سيارة. فما أن انتهى الجنود من إلقاء ثقلهم على الساحة (هذا التصرف من الأفضل تجنبه مع رجال القبائل لأسباب تتعلق بحسن الإدراك والسلوك في الوقت نفسه)، حتى تحولت المنطقة الممتدة من مأرب إلى الجوف الأعلى إلى جبهة حرب تقريباً. وخضع موقع حزم الجوف لحالة حصار متقطع. ولم تمتد حالات الفوضى هذه شرقاً نحو الصحراء فحسب بل امتدت غرباً إلى نِهم، حيث عمد الجنود في عام ١٩٨٩ إلى جذب سيدة من عائلة معروفة من داخل سيارة شحن وكسر ذراعها على ما يقال. وأن يكون عبد الله دارس قدم استقالته هذا أمر مفهوم، لم تكن أية مشكلة من هذه المشاكل قضية قبيلة ضد أخرى بل قضية القبلية (كنظام سلوكي لا يقل أهمية عن سائر الأمور) التي يسخر منها موظفو الدولة.

أثارت أحداث الجوف حالة هيجان اتخذت لفترة وجيزة شكلاً فولكلورياً عندما اتصل مجاهد أبو الشوارب (من حاشد)، بالرئيس هاتفياً ويقال أنه صاح قائلاً إن «التعرض لبعض القبائل اليمنية» بهذه الطريقة ـ أية قبائل ـ يعني التعرض لها جميعاً. ولم يكن هذا التصريح «سياسياً». ومرة أخرى المسألة تتعلق

بمجموعة قواعد سلوكية أو بنظام محدد في هذا الإطار. وعلى الفور عكس هذا القلق حول نهج السلطة في صنعاء قلقاً في الريف، حيث كان السكان معرضين فعلياً للخطر.

كان علي حسن بن جلال ومحسن علي بن معيلي من قبيلة عبيدة، يحاولان تسوية المشكلة بين نِهم والجنود. ولحسن حظهما كانا يجريان بعض المحادثات في شاحنة قديمة في آخر الموكب عندما قامت نقطة تفتيش عسكرية بتوقيف الموكب وأطلقت عليه نيران «البازوكا» والأسلحة الخفيفة. وادعت القبائل، بصرف النظر عن صحة ذلك أم عدم صحته، أن الوسيطين وقعا في فخ نصبه القائد المحلي (ضابط من سنحان أيضاً). وعندما يتساءل المرء عن السبب الذي يدفع أي شخص للقيام بمثل هذا العمل، يقال له إن الأمر يتعلق بدور الوسيطين في حل المشكلات على جبهة عبيدة ـ مراد... فقد أصبح السعي لإقرار السلام مهمة خطيرة. ويسود بين مشايخ القبائل المختلفة الاعتقاد بأن الحكومة (بما في ذلك بعض المشايخ الأكثر نفوذاً) تريد أن توقع الشقاق لفرض سيطرتها.وتقودنا هذه الاتهامات إلى صفقات مريبة لبيع الأراضي تمت في الماضي ولا تتناسب في حجمها مع المشاكل التي تسببت بها.

لكي لا يبدو أن المؤتمر الشعبي العام كان الطرف الوحيد المعني في هذا الوضع، نذكر الحداء وآنس والقبائل الموجودة جنوب صنعاء. فقد نشأ نزاع بسبب فرز قطعة أرض في حدة، ضاحية من ضواحي صنعاء شيد فيها حديثو الثراء فيلات لا تمت إلى الذوق بصلة. ولن نستطيع أن نعرف حقيقة ما جرى بالتفصيل. لكن في عام ١٩٩٢ قتل الجنود فرداً من إحدى القبائل طالب بقطعة الأرض السابقة، وزعم أن الجنود هذه المرة كانوا على صلة بسالم صالح من الحزب الاشتراكي اليمني[٢٨]. وجرت وساطات بناء على إلحاح الحكومة. فرفضت الحداء وآنس ذلك. ونجحت محاولة أخيرة في احتواء الخلاف، فقط لأن المشايخ في هذه المحاولة الأخيرة لم يكونوا من أنصار الحكومة. وإن النقطة

الوحيدة التي علقت على أساسها الحداء اللقاء مع المجمع العسكري ـ التجاري كانت رفضها وساطة أشخاص لهم صلة وثيقة بالثروة والسلطة. ولم يكن رفضها يقتصر على حزب محدد بل يشمل أي شخص كان في الائتلاف الحاكم في حينه. ومنذ عشر سنوات كان تأمين وساطة من شيخ له صلات بالحكم يبعث على البهجة (بغض النظر عن المجتمع القبلي الذي ينتمي إليه). واليوم بات المرء يحاول تجنب أمثال هؤلاء الأشخاص.

المؤتمرات القبلية

كانت المؤتمرات التي تدعو إليها القبائل، وفقاً للأصول القبلية، وجهاً من وجوه السياسة اليمنية الشمالية منذ بداية الحرب الأهلية ـ وبالتحديد منذ مؤتمر عمران عام ١٩٦٣ ومؤتمر خمر المشهور الذي انعقد في عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٤ قام الشيخ عبد الله الأحمر بمسعى هام، عندما كان لا يزال على علاقة طيبة بإبراهيم الحمدي، من أجل عقد مؤتمر قبلي على صعيد اليمن ككل. وبعد عهد الحمدي جرت بعض اللقاءات الموسعة في بكيل، لن نخوض في تفاصيلها هنا لأن هذا تم بحثه في مكان آخر، لكننا نشير إلى أن الهدف الواضح كان إرجاع بكيل إلى مكانتها الملائمة حسب اعتقاد البكيليين[٢٩]. ومع أن الصحافة اليمنية، والأجنبية على حد سواء، ظلت تشير إلى بكيل بوصفها تكتلاً يناهض فساد الدولة، إلا أنه في عام ١٩٩٢ أخذ زعماء بكيل النافذون يخففون من حدة هذا الأسلوب. وقد جاء ظهور مجلس بكيل مجدداً متأخراً إلى حد ما[٣٠]. ولا تزال بكيل وحاشد تستخدمان التعابير التي يتوقعها الصحفيون وأجهزة الحكم.

كان العامل الأكثر إثارة للانتباه في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات هو بالفعل عودة ظهور مدحج، التي كانت معظم القبائل المنضمة إليها تعتبر في

السابق جزء من بكيل؛ وكان الادعاء بالانتماء إلى الطرف المعارض لحاشد له بدون شك معنى أكثر من مجرد الابتعاد عن شؤون الدولة؛ ويتضح الأمر عند الاطلاع بإيجاز على كيفية الشروع بعملية إحياء قبيلة مدحج، واستمر الخلاف لسنوات عديدة بين مراد وخولان الطيال (من قبائل بكيل بالتأكيد) والقايفة والحداء وآنس (من قبائل بكيل أحياناً، حسب رأي أهلها، وأحياناً من مدحج)، كما كان الخلاف سائداً بين مراد وعبيدة وبين قبائل الجوف. وأخذ الاحساس يتزايد (في جبهة عبيدة أولاً)، بأن الدولة تزيد من حدة هذه الخلافات[٣١]. وعقد في المملكة العربية السعودية اجتماع ضم عدداً من مشايخ مدحج. ووفقاً لمعظم التقارير كان غالب الأجدع هو المرشح الأوفر حظاً لمنصب شيخ المشايخ، لكن المعارضة من داخل قبيلته رفضت منحه «تهجيراً»[٣٢] رسمياً. وبعد رجوعه، استناداً إلى معظم التقارير أيضاً، نصحه الرئيس بالعدول عن مواصلة السعي. وبعد حوالي سنة قتل ناصر الذهب من القايفة، وافترض الناس أن سبب ذلك الجهود التي بذلها لحل الخلافات القبلية.

برغم ذلك تم جمع مشايخ القبائل المختلفة من مدحج، وأخذوا يلتقون أكثر فأكثر ويتداولون في مشكلاتهم. وفي إطار الوحدة التي أقاموها امتدت «دعوة» مدحج إلى قبائل أخرى متجاوزة الحد السابق: فالحارث، قرب بيحان ومراد، جنوبي مأرب، كانتا على سبيل المثال مترابطتين، والآن تم تنشيط الصلات، وللمرة الأولى منذ عشرين سنة على الأقل بات اسم مدحج يعني شيئاً. والأكثر من ذلك أن «دعوة» مدحج عادت إلى الظهور في الإطار الذي سبق رسمه. وكان الاعتقاد السائد أولاً أن الدولة تعمل على زرع الخلاف بين قبيلة وأخرى، لذلك كانت مسألة هوية مدحج هذه تثار في أحاديث مع قبائل من بكيل كخولان الطيال، ليس تماماً في سياق مواصلة النزاع. ثانياً، إن بلورة «العادات القبلية» تعني أن مثل هذه الأحاديث تتميز عن لهجة السلطة ـ سجل مختلف، كما يقول اللغويون، لغة تسمح بالتواصل رغم الاختلافات حول السياسة الوطنية.

تمزج المؤتمرات بين الجانبين، القبيلة والدولة. وكما أشرنا سابقاً، هذه المؤتمرات ليست جديدة تماماً. لكن اللقاءات الرسمية شكلت سمة بارزة في الشؤون القبلية منذ الوحدة عام ١٩٩٠ حتى اندلاع القتال عام ١٩٩٤. وكانت الدعوة لعقد هذه اللقاءات تتم بالأساليب التي أشرنا إليها. وفي الوقت نفسه اقتبست أسلوب الأحزاب والحكومة بسلاسة لا نظير لها.

أول مؤتمر بارز كان «مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية»، الذي انعقد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٠. وعند الاطلاع على فيلم مسجل لوقائع المؤتمر نقتنع بلا أدنى شك بشموليته. وحضر المؤتمر بضعة آلاف من المندوبين من كافة أنحاء اليمن، لم يأتوا من النجد الشمالي والجوف فقط بل ومن «البيداء» أيضاً. وعبر المؤتمر عن اهتمام خاص بقضية عودة العمال اليمنيين. وكان توجهه متعاطفاً بشكل واضح مع السعوديين، وغير متعاطف بصورة مطلقة مع العراق[٣٣]. وبما أن الصحافة اليمنية، كما تبين لي، لم تقم بتغطية أحداث المؤتمر، سأذكر بعض ما ورد فيه من مقررات:

البند الثالث ـ يشجب المؤتمر القرصنة والاعتداء العراقي على دولة الكويت الشقيقة.

البند السادس ـ حرصاً من المؤتمرين على وحدة الشعب اليمني يطالب المؤتمرون وضع اليمن الجديد الموحد تحت راية الإسلام وتصحيح موقف اليمن الرسمي تجاه أزمة الخليج والسماح لأبناء القبائل اليمنية المتطوعين للانخراط في صفوف المقاومة الكويتية جرياً على العادات القبلية.

لا يشير البيان بالتفصيل إلى الغاية التي يرجى إحرازها من ذلك. لكن فيما يخص الشؤون الداخلية فإن البند ١٢ يوضح موقف المؤتمرين.

البند الثاني عشر ـ إن المؤتمرين ما زالوا يذكرون بكل الأسى الحادث

> الذي راح ضحيته خمسة وستون من مشايخ خولان. ومنهم الشيخ ناجي بن علي الغادر والشيخ صالح بن علي الهيال والشيخ علي محمد حنتش ـ وغيرهم. وما حصل في قبيلة عبيدة. ولهذا ندين الحزبية بشكل عام وخاصة الحزب الاشتراكي اليمني.

قتل شيوخ خولان على يد الحكومة الجنوبية في أوائل السبعينات. وأرسلت برقيات عديدة إلى الرئيس، اعتقد ليس من الضروري ذكرها، لأنها لم تحظ بجواب.

انتخب المؤتمر حمود أبو رأس سكرتيراً عاماً. وأعتقد أنه سيسمح لي بالقول إن أهداف المؤتمر كانت أقل وضوحاً مما ينبغي، وبعض الذين يكنون لحمود إعجاباً كبيراً قالوا إن النتيجة كانت «سياسة بدون برامج». بعض المتحمسين، من خولان الطيال بشكل خاص، كانوا يردون على كل سؤال بشعار: «اليمن هي القبائل، والقبائل هي اليمن». وهناك بعض الحقيقة في هذا الطرح. إلا أنه لا يساعد كثيراً على التحليل. وقد لا يكون يقصد به ذلك، لأن أولئك الذين ضمهم المؤتمر، مهما كانت توجهاتهم، رأوا أنه لا داعي لصدور برنامج تفصيلي عن المؤتمر: لقد اتخذ المؤتمر موقفاً من القضايا الكبيرة المطروحة لكنه لم يتعرض للأهداف الصغيرة الخاصة، التي ربما ستقضي على الحكم الذاتي القبلي.

من بين الوثائق الهامة التي صدرت أولاً في عام ١٩٩٠: «قاعدة التضامن» و«دعوة للصلح». ويعمل مؤتمر التضامن من خلال من يعتقد أنهم وسطاء[٣٤]. ومجموع الأعضاء فيه غير محدد بالمرة. وفي كل الأحوال يصعب تحديد ما كان يستطيع المؤتمر، أو لا يستطيع إنجازه، لكن القرار بأن تتولى القبائل فيما بينها حل الخلافات التي تسببها الأيدي الخفية، قرار مميز في تلك المرحلة.

الاهتمام بترسيخ الهدنة نفسه أدى إلى الدعوة لعقد الاجتماع القبلي الثاني من حيث الأهمية: «مؤتمر التلاحم الوطني». وكان تاريخه باختصار كما يلي

حراشة المهاشمة (جزء من دهم) اختلفت مدة طويلة الأوقاف حول أرض قرب سعده (إشارة مجدداً إلى موضوع صفقات الأراضي المريبة، والتي يفترض أنها مرتبطة بجهاز الحكومة). وقام عبد الله دارس بمحاولة للتسوية باءت بالفشل. في محاولة ثانية قام بها وفد أكبر عدداً لم يضم عبد الله دارس فحسب بل إلى جانبه على سبيل المثال عبد الله محسن ثوابه (من ذو محمد أيضاً)، وتم إنجاز بعض التقدم. وكبرت العملية بسرعة وأرسل وفد أكبر فيما بعد للتوسط بين بني نوف، وآل حمد من ذو حسين: هذا الخلاف المستحكم الذي تسبب على مر السنين بمقتل حوالي مئتي شخص، تكفل بحله ثمانون شيخاً من بكيل عمدوا مع أتباعهم إلى البحث في الأمور المتنازع عليها لأربعة وأربعين يوماً على التوالي. وتم التوصل إلى إعلان هدنة بين المرانات من سفيان وآل عاطف من الدمينة (ذو محمد). وتم التوصل إلى حكم في خلاف مزمن عند العمالسة، وخلاف آخر عند آل سالم، وآخر عند آل عمار، وهكذا؛ حتى أنهم توصلوا أيضاً إلى عقد هدنة بين بيت حيدر وبيت ذيبان من سفيان (بكيل)، مع أنهم لم يفصلوا بين قيس وخيار من بني صريم (حاشد)، وكانوا يودون لو يتمكنوا من إبرام صلح بينهما، كما لم يستطيعوا وضع حد للنزاع بين بيت حيدر وبيت الأحمر، مما كان سينعكس إيجاباً على حل الخلافات بين كافة القبائل اليمنية[٣٥].

في مستهل تقدمهم «من برط وحتى صنعاء» وجد المصلحون أنهم يلتقون بشكل عام مع شيوخ آخرين من بكيل... مع محسن أبو نشطان من أرحب، على سبيل المثال، الذي اعتبر فيما بعد يستحق القتل[٣٦]. ووجهت دعوة لحضور اجتماع لمؤتمر التلاحم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بالقرب من ريده. وللأسف بذل أعوان الرئيس جهدهم لمنع الناس من الحضور أو حتى من معرفة ما كان يجري. ومع ذلك تم عقد الاجتماع. والقرارات الصادرة عنه نشرت في حينه، وهي تدعو إلى:

١ ــ إصلاح ذات البين في شتى ربوع البلاد وتسوية كل القضايا

والمشاكل العشائرية والقبلية وحقن الدماء وأن تكون الدولة هي الداعمة لحلول مجمل هذه القضايا والمساندة لتنفيذها في جوانبها الطبقية والمادية والمعنوية.

٢ ـ المساواة الكاملة بين عموم أبناء الشعب في الحقوق والواجبات دون تمييز بحكم المنطقة والعشيرة أو الانتماء واعتبار كل الواجهات والشخصيات الاجتماعية في مستوى واحد وقدر واحد في المكانة والصلاحية والوجاهة بهدف توجيه دورها وجهدها وتوظيفه في خدمة وإسناد مسيرة الثورة والوحدة والشعب.

٤ ـ إزالة الفوارق والتمايز في المصالح والصلاحيات داخل مؤسسات قواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي والتي ولدتها حالات الفرز المستندة إلى الانتماءات العشائرية والقبلية وحالات الولاءات الفردية التي يرفضها شعبنا رفضاً مطلقاً.

إن لفظة «عشيرة» التي أقحمت بعض الشيء في هذا السياق مقابل لفظة قبيلة، تشير إلى العشائرية في مقابل القبلية. وكان استخدام تعبير «عشائرية» كافياً ليدل على تدخلٍ ما للحزب الاشتراكي، وأي شك في هذا المجال يزول عند الاطلاع على البند الرابع الذي يشير إلى حماية الجيش وقوى الأمن «للأمن والاستقرار» في البلاد، وكان هذا التعبير الأكثر تردداً ووضوحاً من بين كافة شعارات الحزب الاشتراكي، كما أن البند التاسع يدعو إلى ربط هذا «الأمن والاستقرار» «بلجان شعبية» في إطار معترف به في الجنوب وغير معروف في الشمال.

ترجع الصلة مع الحزب الاشتراكي إلى الجهود الأولية لتوطيد السلام في صعدة، حيث كان جنوبي يشغل منصب الحاكم الإقليمي. أما فيما يتعلق بكيفية تطور هذه الصلة، فالأمر لم يكن نابعاً تماماً من الاختيار. وكانت الجهود المتكررة لكسب تأييد أعوان الرئيس تبوء بالفشل. ولم يكن الأمر يتعلق بمؤتمر

التلاحم فقط. إذ أن عدة شيوخ من برط (ومن بينهم، كما تبين لي، من لم يكن أبداً من أنصار «التلاحم»)[٣٧] صرفهم أعوان الرئيس ونصحوهم بالانضمام إلى الشيخ عبد الله الأحمر من حاشد ـ وفي تلك الفترة لم يكن هذا بكل بساطة ليحل مشكلاتهم. ولم تكن رسائل مؤتمر التلاحم إلى الرئيس تحظى بأي اهتمام، وكذلك رسائل مؤتمر التضامن المختلف تماماً عن مؤتمر التلاحم. لقد رفضت صنعاء مساعدة الطرفين أو مجرد الخوض في هموم القبائل.

تمكن مؤتمر التلاحم من تحقيق الكثير. واستطاع أن يكبح نزاعات لم يتمكن أحد غيره من السيطرة عليها، وكان البعض منها يعود إلى عقود مضت. وبدأ المؤتمر في تأسيس نظام للقبائل كي تتفاعل مع الأحزاب دون أن تصبح هي نفسها أحزاباً. وقام بكل هذه الأعمال شيوخ ليسوا على صلة وثيقة بالحكم. ولم يكن أي واحد من هؤلاء غبياً، أو على جانب من السذاجة لدرجة نسيان سجل الحزب الاشتراكي قبل الوحدة (الذي بدا أن الدبلوماسيين والصحفيين الغربيين في حينه يميلون غالباً إلى نسيانه)، ولم يكن بينهم، حسب اعتقادي، من يعتبرون أنفسهم اشتراكيين في أي حال من الأحوال، كحزب الحق، الحزب الزيدي التقليدي الذي كان معنياً ببعض ما يجري.

كان مؤتمر التضامن معادياً للاشتراكيين بحدة، وقد أعلن بوضوح تعاطفه مع السعودية والتقى زعيمه بالملك فهد والأمير سلطان مراراً. وعلى عكس ذلك، كان مؤتمر التلاحم يعمل مع الاشتراكيين بسهولة، وكان العديد من أفراده لا يثق بالسعوديين. وكان الانتساب إليهما متداخلاً بالطبع. لكن الانسجام بين الزعماء في التجمعين كان أقل مما تمناه بعض الأعضاء في التلاحم. وأبرز ما جمع بينهما عدم الثقة بأعوان الرئيس وبالشيوخ الكبار الذين احتلوا المقالات الرئيسية في الصحف. وكان فقدان الثقة هذا متبادلاً كما يبدو. وتولت المبادرة مجموعات ضمت مشايخ عاديين من الطرفين، وتمكنت هذه المجموعات فيما بينها من ممارسة تأثير عملي هام على الشؤون القبلية فاق إمكانيات معظم الأسماء الشهيرة.

استناداً للمعلومات الصحفية، لم يكن للشيخ ناجي بن عبد العزيز الشايف، وهو كبير مشايخ بكيل، دور في هذه الفترة، فقد كان نفوذ الشيخ ناجي في بكيل محدوداً، كما كان سابقاً، والمبالغ التي أغدقت عليه عبر سنوات من شمال الحدود تشكل ثروة لا بأس بها، وفي حال أراد أحد الأطراف خوض لعبة الوصاية هذه سيتبين له بالتأكيد أن هناك عدداً من الشخصيات في بكيل الذين يستطيع اعتبارهم على الأقل حلفاء واعدين. ولا أحد يتذمر من ثروة الشيخ ناجي بالطبع (الرزق من الله)، لكن المرء يتساءل أحياناً ما إذا كان المعنيون بالشؤون اليمنية، يدركون ماذا يفعلون[٣٨]. وفيما يحاول الأشخاص المشهورون في أغلب الظن أن يقدموا أنفسهم للغرباء بوصفهم قادة للقبائل، يلجأ الناس العاديون في الإطار القبلي إلى القيم القبلية للتذمر من تأثيرهم وتجنبه تحديداً. وتتحكم بلعبة الأمم قوانين ليست هي دائماً قوانين رجال القبائل.

تتصف الردود على أفعال الدولة والأحزاب أحياناً بأنها نابعة من وعي ذاتي تقليدي ومن إحساس عميق. فناجي بجاش الشايف من ذو حسين، على سبيل المثال، انضم إلى مؤتمر التلاحم في بداية تكوينه؛ وفي أحد الأيام رافقه محمد عائض من صنعاء إلى بيته في برط حيث قتله. وكان محمد عائض مقرباً من أحد أشقاء الرئيس. وبدت الملابسات السياسية في غاية الوضوح. واعتقد الذين ليس لديهم اطلاع كافٍ على شؤون القبائل أن خلافاً سينشأ بين ذو محمد وذو حسين. لكن ردة فعل ذو محمد كانت في الواقع تدمير بيت عائض والوعد بقتله من أجل مسح العار الذي جلبه للقبيلة كلها: حتى الآن، مهما تحاول الأحزاب أن تفعل، هناك، بكل بساطة، أمور غير مسموح بها قبلياً.

كان مؤتمر التلاحم المشارك الرئيسي في اللقاء القبلي التالي من حيث الأهمية، مؤتمر سبأ، الذي عقد في وادي دنة ـ وعقد بشكل متعمد في ذكرى الثورة الشمالية، وبذلك شكل اهانة لصنعاء. يقع وادي دنة في أرض خولان. وقام مشايخ خولان بنحو خاص بتوجيه الدعوات وإصدار تصاريح المرور وهذه

خطوة بارعة ليس من أجل وضع حد للادعاءات بوجود خلاف حزبي فحسب، بل ولتجنب الاتهامات بالانحياز القبلي أيضاً[٣٩]. وأبدى عدد من المنظمين بعض التعاطف مع الحزب الاشتراكي قابله ارتياب من حزب المؤتمر الشعبي العام ـ هذا لا شك فيه ـ لكن بعض الذين حضروا اللقاء كانوا يتبنون وجهات نظر أكثر اتساعاً. وكما حدث مع مؤتمر التلاحم في ريده بذل أعوان الرئيس جهودهم في سبيل الحؤول دون عقد اللقاء[٤٠].

مقطعان شعريان من «الزوامل» يعطيان فكرة عن موقف اللقاء من الحكومة:

قالت مراد العار من يصبر على الباطل حمار
سنحان حكمه جار محصول اليمن كله لهم
قد زاروا الأقطار قد أفسلهم عمل مصنع ودار
إحنا ورا الأجدار قالوا عيب نفعل مثلهم
حل اليمن كله لسنحان وبن الأحمر
والباقيين ساروا ضياع
قد أصبح اليوم البتول قائد معسكر
والملحقة قائد قطاع

أثناء انعقاد المؤتمر طرأ تعديل واضح على القيادة. وأفسح أولئك الذين دعوا لعقد اللقاء بحماسة بالغة المجال لمجموعة ائتلافية أكثر شمولية وتم انتخاب محمد ناجي الغادر رئيساً، وقد كان على الأرجح أكثر تعاطفاً مع السعوديين من بعض زملائه[٤١]. إلا أن مقررات المؤتمر كانت شبيهة بمقررات مؤتمر التلاحم التي أعلنت قبل سنة:

١ ـ يؤكد المؤتمر وينوه بالأهمية البالغة في الحفاظ على الوحدة اليمنية وعدم المساس بها.

٣ ـ يحمل المؤتمر الدولة مسؤولية كل ما حدث بين القبائل وأبناء اليمن عامة من حروب وقتل وسفك دماء واغتيالات سياسية ويعتبرها مفتعلة من الدولة.

٥ ـ يقر المؤتمر إلزام الدولة بحتمية المساواة بين أبناء الشعب على مختلف فئاته في جميع الحقوق والواجبات وضبط كل أساليب التلاعب بالأموال وحقوق الشعب واتخاذ العقوبات الشرعية والقانونية ضد أي متلاعب بها.

١١ ـ يؤكد المؤتمرون رفضهم لواقع التمييز بين أبناء الشعب في صفوف القوات المسلحة والأمن في الصلاحيات والقيادات بسبب الانتماءات الأسرية والقبلية والولاءات الفردية والحزبية وتحريم تدخل القوات المسلحة في القضايا المدنية وتسخيرها وتوجيهها لحماية حياض الوطن اليمني.

من بين أسماء أعضاء اللجنة المركزية التي ذكرت في نهاية الوثيقة، أحد عشر وجيهاً من وجهاء القبائل هم: محمد ناجي الغادر (خولان الطيال) ومحسن علي معيلي (عبيدة) وعلي القبلي نمران (مراد) ومحسن أبو نشطان (أرحب) وعلي محمد العكيمي (ذو حسين) وسيف أحمد القبلي (مراد) وعبد الحميد القوسي (الحداء) والشريف حسين علي الضمين (أشراف الجوف) وأحمد الباشة زبع وعبد الله المقدشي (آنس) وحسين أحمد الرصاص (عائلة قضاة معروفة). وتحت القيادة المشتركة بين محمد الغادر وعلي القبلي نمران، استمر المؤتمر في عقد لقاءات دورية فيما بعد وفي إصدار بيانات. وكل الذين يفهمون المجتمع القبلي يعرفون أنه لا يمكن تقليص أهمية هذه اللجنة وتحديدها بشروط الولاء الحزبي. إن القبائل المشاركة فيها تمتد جغرافياً لتشمل مساحة هامة من الأرض؛ وأود أن أضيف هنا، أنه على الرغم من استياء معظم المشاركين في المؤتمر من سنحان، إلا أن أحداً من المسؤولين، على حد علمي، لم يذكر حاشد

بوصفها كتلة واحدة. وإن التعابير المستخدمة في الصحف والتي تشير إلى حاشد وبكيل على أنهما كتلتان لم تكن هي نفسها المستخدمة عملياً[٤٢].

آخر المؤتمرات الهامة، مؤتمر بكيل الموحد، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والذي يبدو للوهلة الأولى مشروعاً «للانشقاق» في تأكيده على الدور الذي يجب أن تلعب بكيل من خلاله في كافة التنظيمات الوطنية (البند ١/١). لكن اللقاء مع ذلك يشدد على «الحفاظ على العلاقة التاريخية والوطنية التي تربط بكيل بكل القبائل اليمنية» (البند الخامس)، وقد جاءت مقرراته مماثلة لمقررات المؤتمرات الأوسع إطاراً، واتخذت الشكاوى التي تضمنتها شكلاً أكثر حدة:

يلزم مجلس بكيل السلطة بالحفاظ على المال العام وعدم العبث به وشل الأيدي العابثة ومراقبة نشاط المؤسسات الإيرادية والبنك المركزي وكذا تفعيل أجهزة الرقابة المالية ضد العابثين والمختلسين والمرتشين وعدم بقاء المال العام بيد فرد أو حزب لاستخدامه في شراء الذمم والولاءات الحزبية والسياسية ومنع التصرف بالأموال العامة إلا بما يتفق مع النظم والقوانين وبما تقرره الموازنة العامة للدولة وتسخيره لأغراض التنمية الشاملة لا سيما في المناطق المحرومة (بند ٣/١).

ويوضح البند الذي يليه انعكاسات هذه المشكلة في الحياة اليومية، ويطالب المجلس الدولة في هذا البند بما يلي:

الحد من الإنفاق الحكومي على الاحتفالات والسيارات والأثاث وبدلات السفر للمسؤولين وضبط الإصدارات النقدية وإلغاء ما يسمى بالبنود غير المنظورة.

بتعبير آخر محاربة الفساد في الصفقات التجارية. ويجب أن يتم ضبط السياسة المالية كما يقولون بالاستناد إلى مبدأ «من أين لك هذا؟».

كانت بيانات مؤتمر التلاحم ومؤتمر سبأ (مؤتمر القبائل اليمنية حديثاً) ومؤتمر بكيل، ذات صبغة شمولية. ولو كان لدينا المجال في هذه الدراسة لتناولنا مثلاً مقررات تتعلق بالموازنة والسياسة الاقتصادية والتعليم والحاجة إلى توفير الدعم للقطاع الزراعي، إلى جانب تلك المتعلقة بالتجنيد والتوجهات السياسية في أبسط أشكالها. (التصريحات الصادرة عن معظم هذه المؤتمرات تنم عن حنكة ودراسة متأنية). ومع أن القرارات الأكثر أهمية معلقة، مؤقتاً على الأقل، لكن تجدر الإشارة إلى بعض النقاط التي تعتبر مشتركة في القرارات جميعاً.

١ ـ لا يحق لأي طرف أن يدعي الأسبقية القبلية. وكان الجميع بالفعل يؤكدون أن القبلية تعني المساواة وأن تشجيع الناس على الاعتقاد بانتماء قبلي مشترك، غير صحيح. (من الواضح أنهم يفترضون أن طرفاً آخر يقوم بذلك، وإلا ما كانوا يشتكون منه؛ لكن، خلافاً للمقررات التي صدرت منذ عشر سنوات، لا يتولون بأنفسهم هذا الأمر).

٢ ـ تؤكد المقررات كافة على أهمية الإصلاح الإداري. والشكاوى الصادرة عن المجتمعين تشبه كثيراً شكاوى رجال الأعمال. (نذكر هنا أن كل فرد معني بالتجارة، بدءاً من الكبار وأرصدتهم في المصارف الأجنبية وانتهاء بالصغار وما يمتلكون من محال أو بضع شاحنات).

٣ ـ بالنسبة لحالة النزاع وسفك الدماء التي غالباً ما يلقى اللوم على القبائل بسببها، تعتبر كافة اللقاءات القبلية أن المسؤولية فيها تقع على عاتق الدولة. (هناك ما يفيد صحة إدعاءاتهم؛ واللافت هنا أن عملية رد الاتهامات إلى مصدرها تعني أن القبائل وقفت مع بعضها بعضاً بطريقة لم يسبق لها مثيل).

٤ ـ إصلاح جهاز الدولة مطلب دائم، عبرت عنه جماعات عديدة. (وبدلاً من أن تعبر القبائل عن رفض السلطة، أو رفض حكومة معينة. طالبت أن يعامل أبناؤها معاملة لائقة كمواطنين، ولا مجال إطلاقاً للشك في ولائها الوطني).

٥ ـ بالرغم من أن الولاءات الحزبية بين المشاركين تفاوتت كثيراً، إلا أن اللقاءات شددت ككل على الحياد التام فيما يختص بالمطالب الحزبية. (تبدو القبلية وسيلة لكبح الإسراف في النزاع الحزبي، وتسمح في الوقت نفسه للفرد بأن ينتمي بحرية إلى الأشكال الأكثر اتساعاً للعمل السياسي على الصعيد الوطني).

كان هم المجتمعين من الناحية العملية حماية أبناء القبائل من الأذى الذي تتسبب به الدولة. وعقد مؤتمر في مقاطعة البيداء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عبر عن مواصلة هذا الخط. ولم يكن العنصر القبلي يمثل إعلاناً عن ولاء حزبي ما، أو دعوة لأسبقية قبلية، بل يعتبر تعهداً بإقامة هدنة عامة في كافة المناطق القبلية: فالحفاظ على الذات كان الحاجة الأكثر إلحاحاً. وانطلاقاً من تلك القاعدة كان يرجى التوصل في النهاية إلى بناء دولة أكثر تسامحاً وعدلاً[٤٣].

مع أن الاجتماعات القبلية كانت الأولى والأكثر شمولية، فقد تبعتها لقاءات إقليمية تتشابه معها عموماً، مؤتمر تعز ومؤتمر حجة، على سبيل المثال؛ ولم يكن أي لقاء منهما برعاية حزبية. وبالتأكيد لم ينعقد اللقاءان برعاية الدولة. وإذا كان العلماء السياسيون ما زالوا يبحثون عن تعابير تشير إلى المجتمع المدني سوف يجدون في هذه اللقاءات ما يستحق الدراسة. وإذا كانت اللغة الحكومية الحالية باستخدامها التعددية والديموقراطية وحرية التعبير تقصد ما تعنيه فعلاً، سيتضح ذلك من انعقاد المؤتمرات الإقليمية والقبلية التي تعمل باستقلالية. وفي حال توقفت مثل هذه اللقاءات، يحق للمرء أن يشك في أن هذه اللغة ليست سوى ادعاء لا معنى له[٤٤].

عندما اندلع القتال بين الحزبيين المحليين، في أيار/مايو ١٩٩٤، ساد في بعض الأوساط الاعتقاد بأن بكيل، وقبائل أخرى، سوف تشكل جبهة ضد الحكومة الشمالية: وذكرت التقارير الصحفية أن كميات من الأسلحة والأموال أرسلت لها من الجنوب. لكن بكيل كانت تتمتع بحسن تقدير جعلها لا تقدم على

ذلك. وكذلك فعلت أيضاً قبائل مدحج. وحذت حذوهما، كما عرفنا، مناطق في الأقاليم الجنوبية تعتبر مناطق قبلية. ومهما تكن أوهام الصحافيين[٤٥]، فإن هذا الرفض من جانب القبائل لأن تشكل طرف مواجهة في لعبة الأمم كان متوقعاً. وربما تكون رسالة اللقاءات القبلية ازدادت حدة، لكن فحواها ظل ثابتاً من البداية حتى النهاية، من أيار/مايو ١٩٩٠ وحتى أيار/مايو ١٩٩٤.

ما هي القبلية؟

خلال مؤتمر التضامن (الاجتماع الأول عقد في عام ١٩٩٠) كتبت على أدوات القرطاسية المستخدمة الآية القرآنية: ﴿جعلناكم شعوباً وقبائل﴾ (الحجرات: ١٣). وإن تقسيم العالم إلى قبائل هو من الله، لا من الإنسان، ويتم تقبله بوصفه كذلك بكل بساطة. وقد تتغير هوية قبائل معينة أو تركيبتها، لكن الواقع القبلي يظل قائماً ــ هنا يبدو التمايز بين هذه الطريقة في رؤية العالم وبين الخرافة الغربية البارزة (عند هوبز أو روسو) التي تبدأ بأفراد ما قبل المجتمع ومن ثم تفترض أنه يتوجب بناء المجتمع، فمن وجهة النظر القبلية «حالة الطبيعة» اجتماعية منذ البداية.

هذا التصور له انعكاساته العملية. وإذا كانت الأحزاب وأجهزة السلطة تعتبر من ابتداع أشخاص معينين، وأنها تعبر غالباً عن طموح شخصي، فالانتماء القبلي شيء يمتلكه الجميع، كباراً كانوا أم صغاراً. وليس هناك من داعٍ لكي لا يتم لقاء بين قبيلة وأخرى، بل بالأحرى هناك دواع كثيرة لكي تلتقيا. للقبائل مصالحها المشتركة ولغتها المشتركة للتفاهم فيما بينها. وطالما أن النقاشات تتم في هذا الإطار القبلي الواعي، توضع جانباً الاختلافات السياسية داخل القبائل أو فيما بينها. وفي أول مؤتمر قبلي هام، كما أشرنا، أعلن عن رفض تام للسياسة الحزبية. وتبنت المؤتمرات التالية وجهة نظر، ألا وهي أن الولاء الحزبي لم يعد موضع اعتراض إلا أنه لا يعني المجتمعين حتى يتدخلوا فيه. وفي المؤتمرات ككل لم يكن الطرح يتناول هذه القبيلة أو تلك، بل القبلية كما كان

يفهمها الناس العاديون، والتي باتت في خطر بعد النهج السياسي الأخير الذي اعتمدته الدولة.

السؤال المطروح الآن يتعلق بزعماء البلاد وما إذا كان بإمكانهم الاستجابة للمطالبة بالمعاملة الجيدة. فالرئيس مقيد بنظام من المحسوبية ينمو بثبات منذ عقد من الزمن، مما أدى إلى إبعاده عن الجمهور الطبيعي الذي يؤمن له الدعم... وهذا بالطبع يشمل القبائل. وإن تغيير هذه الحالة ليس سهلاً، ويتطلب مستوى رفيعاً من التحكم في شؤون الدولة. أما الشيخ عبد الله الأحمر، من جانبه، فيستشهد بالقيم القبلية[٤٦] ويزين بيته المجدد بسلسلة نسب قحطان بأسرها. لكن إذا لم يتم اعتماد هذه القيم القديمة بشكل جدي، فإنه لا يعود للأسماء معنى يذكر. وبعدما توقف القتال تبدو الحكومة أكثر بعداً عن الشعب مما يتمناه المجلس الرئاسي، ولا تزال هناك، على ما يبدو، خطوات كثيرة يجب اتخاذها إذا ما طلب من اليمن أن يكون أكثر من مجرد جيش وجمع من المواطنين المرتبكين والمستائين. وتظل المطالب القبلية لا تلقى تجاوباً.

يعبر شعر الزوامل عن مزاج أبناء القبائل بشكل دقيق... وهذا الشعر كناية عن قصائد صغيرة من النوع الذي ذكر سابقاً: وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه الأشعار رائجة في كل مكان. ويفهم مغزاها أبناء القبائل جميعاً؟ ولا أستطيع أن أقول إنني لاحظت أي اختلاف في طريقة الترحيب بها، لا فرق بين المستمعين من هذه القبيلة أو تلك، من حاشد أو بكيل أو مدحج أو سواها. لكن هذه الأشعار لا تنظم دائماً حول موضوعات سياسية. وكانت حاشد، التي يفترض أنها تشكل «المفتاح» القبلي للأحداث، واضحة في التزامها الصمت. ويبدو أن الحاشديين ـ الذين كانوا واقعين بين سيطرة عدد قليل منهم والمشكلات التي يشترك معظمهم فيها مع جيرانهم من أبناء القبائل الأخرى ـ يجدون أن موقعهم غير واضح في الإطار القبلي.

الفصل الثالث

السياسة الداخلية في اليمن: تقدم أم تراجع؟

تشارلز ف. دنبار

يمكن اعتبار انتصار صنعاء في الحرب الأهلية اليمنية عام، ١٩٩٤ إما إنجازاً رائعاً أو فشلاً ذريعاً للسياسة القومية. وعند النظر إلى الحرب من وجهة نظر واحدة تبدو انتصاراً حاسماً للقومية اليمنية على فئة أنانية داخل البلاد كانت تعمل لمصلحتها الشخصية، وعلى قوى خارجية تريد الانتقام لنفسها بسبب رفض اليمن الانضمام إلى الائتلاف ضد صدام حسين، وفوق كل ذلك تريد إبقاء اليمن ضعيفاً. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، تكون هزيمة نائب الرئيس السابق علي سالم البيض وكتائب حزبه الاشتراكي (الحزب الاشتراكي اليمني) هي المرحلة الأخيرة من عملية بدأت عام ١٩٦٢ مع قيام الجمهورية العربية اليمنية، واستمرت حتى توصلت، بعد الكثير من المحن والعوائق، إلى إقامة جمهورية يمنية موحدة، مرة واحدة وإلى الأبد.

هذه الرؤية للأحداث قابلة للنقاش. بالإمكان طرح القضية من زاوية أن الحرب، بما عرفته من تبادل القصف بصواريخ سكود وتدمير الممتلكات وخسائر في أرواح المدنيين، كانت نكسة وخيمة العواقب في بلد أحرزت إمكانياته السياسية تقدماً ملموساً. وفي ربيع ١٩٩٠ كان الحماس كبيراً لتحقيق الوحدة في ظل نظام اعتبر في حينه نظاماً ديموقراطياً أكثر فأكثر، بشكل خاص في

الجنوب، وكان اندفاع الرئيس علي عبدالله صالح بلا تردد نحو الوحدة جديراً بالثناء باعتباره انعكاساً رائعاً للرؤية السياسية. وحتى بعد حرب الخليج الثانية والأزمة الاقتصادية التي تمخضت عن عودة حوالي ٨٠٠,٠٠٠ عامل يمني من المملكة العربية السعودية، لاقت الانتخابات البرلمانية اليمنية في ربيع ١٩٩٣ ترحيباً في الغرب باعتبارها انتصاراً للديموقراطية.

إلا أن صنعاء لم تعمل على ترسيخ انتصاراتها، وتركت الجنوب يتدبر أموره بوسائله المحدودة، ولم تبذل جهداً يذكر لإزاحة أو تعديل البيروقراطية الاشتراكية القديمة، وبدت كأنها تنفق خارج الجنوب العائد المتواضع من الإنتاج النفطي الآخذ في التزايد، بما في ذلك إنتاج إقليم حضرموت الجنوبي. وهكذا، عندما قرر قادة الجنوب متابعة المسيرة وحدهم، كانوا قادرين على الاستناد إلى ولاء المؤسسة العسكرية في اليمن الجنوبي سابقاً، وإلى الاقتناع الضمني على الأقل لدى سكان الجنوب الذين كانوا قبل سنتين سعداء بالتخلص من الاشتراكية اليمنية. وفي الشمال بادر عدد كبير من القادة السياسيين البارزين، من زعماء القبائل بنحو خاص، إلى الابتعاد بسرعة عن الرئيس علي صالح، ووفقاً لما أفادت به حكومة صنعاء، ضموا جهودهم إلى جهود أعدائه في الداخل والخارج.

يتوصل هذا العرض إلى الاستنتاج بأن الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، كانت النتيجة الحتمية لتكاسل صنعاء وعجزها. وأتت على البقية الباقية من حسن النية الجنوبية نحو صنعاء، وخلفت انقساماً حاداً في البلاد، وقضت على أي احتمال بأن يكون الرئيس علي صالح قادراً أو راغباً في قيادة البلاد نحو تعددية سياسية ورفاهية اقتصادية.

يبدو الواقع اليمني مزيجاً من الطروحات الإيجابية والسلبية التي أشرنا إليها أعلاه. ومهما تكن شعبيته، فعلي عبدالله صالح هو مرة أخرى زعيم بلاده بلا منازع، وهناك احتمال قوي في أنه يحظى بالشعبية في صفوف جيشه المنتصر،

ويسيطر سيطرة تامة على الموارد الطبيعية الهامة في الجنوب. كما أن انتصار صنعاء ساهم أيضاً في تقوية الوحدة اليمنية ومنح الحكومة فرصة لتجعل الوحدة مفيدة في نظر اليمنيين كافة. وفي الوقت نفسه، لا يزال أعداء علي عبدالله صالح في الساحة أو قريبون منها، وإن ظلوا بعيدين عن الأضواء في المدى القصير. كما أن سائر الشخصيات السياسية، كزعماء القبائل الشمالية الذين تخلوا عنه عندما كان وضعه السياسي صعب للغاية، قد ينقلبون ضده إذا لاحظوا أن زمام الأمور بدأ يفلت من يده. وإن تردد صنعاء أو مجرد تصور ترددها في التعامل مع المشكلات الاقتصادية في البلاد، قد يؤدي إلى تغييرات مفاجئة في نظام لفت الأنظار إلى اليمن، بشماله وجنوبه على حد سواء.

في الصفحات التالية يطلق الكاتب بعض التخمينات حول المسار المحتمل للسياسة اليمنية المحلية في السنوات المتبقية من القرن العشرين. ويقيم أولاً إمكانية المحافظة على الترتيب الحالي للقوى السياسية. وبعد ذلك ينظر في احتمالات نجاح أية قوة من قوى التغيير السياسي الأربع في السيطرة على الآخرين وتغيير الوضع الراهن. ويخلص الفصل إلى استنتاج بضع أفكار حول الخطط السياسية التي تستطيع إطالة حياة الحكومة الحالية وحول الفرص المتاحة لمتابعة خطط كهذه.

خمسة سيناريوهات

إذا ألقينا نظرة على الإمكانيات السياسية في اليمن على امتداد السنوات الخمس التالية، نستطيع أن نحدد خمسة اتجاهات تستطيع البلاد أن تسلكها. الاتجاه الأول، الذي يعتبره الكاتب الأكثر احتمالاً، هو المحافظة على ما يشار إليه بأنه وضع راهن غير مستقر. أما الاتجاهات الأربعة الأخرى الأقل احتمالاً للتطور السياسي فهي: انبعاث القبلية وما ينجم عن ذلك من إضعاف لسلطة الحكم المركزية؛ وظهور دولة إسلامية راديكالية وإحياء الانقسام الشمالي ـ

الجنوبي؛ واعتماد النظام السياسي في البلاد لتوجه ليبرالي حقيقي. بالطبع قد تكون عناصر اثنين أو أكثر من هذه السيناريوهات متوافرة في الوقت نفسه؛ وقد يظهر انبعاث القبلية وإحياء النزاع الشمالي الجنوبي جنباً الى جنب مثلاً. كما قد يكون هناك تمازج بين الاستبدادية والليبرالية السياسية؛ وطبيعة هذا التمازج تعود إلى ثقة حكومة صنعاء بنفسها. لكن من أجل أن يتمكن هذا البحث من تحقيق أهدافه يجب تناول كل قوة أو نزعة سياسية على حدة.

الوضع الراهن

في المدى القريب والمتوسط، هناك أسباب تدفع للاعتقاد بأن الملامح السياسية لليمن سوف تظل بشكل أساسي على حالتها الحاضرة. وكما هو سائد اليوم، سيكون النظام على الأرجح مطلقاً، في ظل حكم الرئيس علي صالح يعاونه عدد من المستشارين ويسانده الجيش وقوى الأمن، وممسكاً بمعظم الاوراق السياسية. ومن المتوقع أن يظل مستوى النفقات العسكرية عالياً، للحؤول دون تفاقم المعارضة القبلية وكوسيلة للاحتفاظ بولاء القوات المسلحة.

إن مظاهر الديموقراطية، التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية، قد تعود إلى الظهور، ولكن ضمن قيود صارمة. وكما كان في السابق، من المتوقع أن تتاح الفرصة للبرلمان وسائر الهيئات المنتخبة للتعبير عن رأيها فيما يتعلق بأمور كالميزانية على سبيل المثال. ومن ناحية ثانية، ستكون حرية التعبير وحرية الصحافة، اللتان تم تحقيقهما قبل الحرب، محدودتين في المدى القريب على الأقل. كما أن الرئيس علي صالح لن يبدل رأيه على الأرجح في إعطاء الأولوية للتفاوض والتصالح، عوضاً عن المواجهة، في تعامله مع خصوم سياسيين موجودين أو محتملين. وحتى الآن، يبدي استعداده للصفح ونسيان الماضي فيما يخص زعماء القبائل الشمالية الذين تخلوا عنه خلال المواجهة مع القيادة الجنوبية. كما إنه منهمك أيضاً في عملية مساومة مع الإسلاميين الذين دعموه أثناء الحرب ويطلبون اليوم من الحقوق والنفوذ أكثر مما هو مستعد لإعطائه.

وأخيراً عمد علي عبدالله صالح إلى إعلان عفو عام، دون أن يشمل قادة الجنوب الرئيسيين، وهذا العفو قد يحظى بقبول عند الجنوبيين الذين يرتابون حالياً من رغبته وقدرته على السماح لهم بالدخول إلى البلاد، وربما إلى الحياة العامة لاحقاً.

من أبرز الأسباب التي تساعد على الاعتقاد بإمكانية المحافظة على الوضع الراهن، تظهر شخصية الرئيس علي صالح وموقعه السياسي. فهو في المقام الأول انتصر في حرب كانت فيها قضية الوحدة اليمنية المطلوبة شعبياً عرضة للتشكيك. أما أعداؤه الجنوبيون فقد لقي البعض منهم حتفه، والبعض الآخر أصبح خارج البلاد. وزعماء قبائل اتحاد بكيل، الذين يقول أحد المقربين منه إنهم تآمروا ضده، وحتى رفيقه في اتحاد حاشد القبلي الشيخ مجاهد أبو الشوارب، ظلوا مراقبين خلال الحرب، فهم يتحملون المسؤولية السياسية في التأخر عن مساندة القضية الوحدوية. وفي عام ١٩٩٠ راهن علي صالح على الوحدة وربح الرهان. وفي ١٩٩١ لعب دوراً ضعيفاً في حرب الخليج وحافظ على وجوده. وفي ١٩٩٤ تحدى القواعد المرعية بأن أياً من الشمال أو الجنوب لا يستطيع إلحاق هزيمة بالآخر وخرج منتصراً من حرب بالغة الخطورة، كان عدد قليل فقط مقتنعاً بأنه سيربحها، وحاولت فيها القوى الخارجية أن تحثه على وقفها والقبول بأن انفصال الجنوب صار أمراً واقعاً.

في هذا الوضع من غير المحتمل أن يغير الرئيس علي صالح أسلوبه المعتمد في الحكم. فهو من الناحية الأولى حافظ على موقعه كرئيس مطلق لأكثر من ست عشرة سنة، وتمكن في بعض الأحيان حتى من تحقيق ازدهار اقتصادي، في حين كان الذين سبقوه يتعرضون لخسارة مناصبهم وحياتهم أحياناً. ولا يبدو أن تجربته في السنة الماضية ستحمله على تغيير وجهة نظره بأن وجوده السياسي والفعلي يعتمد على قدرته على الحكم بحزم.

وفي الوقت نفسه، أدرك الرئيس علي صالح مجدداً خلال فترة تفاقم الحرب

الأهلية أن لديه الكثير من الأعداء الأقوياء، لذا من الأفضل استرضاءهم، وإذا كان ذلك ممكناً، التعاون معهم، بدلاً من مواجهتهم. وفي هذه المرحلة السياسية غير المستقرة بالذات ليس من المحتمل أن يختار الانتقام من الذين عارضوه. وفي الواقع أشار أحد المستشارين المقربين من علي عبدالله صالح إلى أن الحكومة عازمة على استئناف العمل كالمعتاد مع كل زعماء القبائل تقريباً الذين جابهوا الرئيس أو ظلوا على الحياد خلال الحرب[1].

هناك عنصر آخر يساعد على المحافظة على الوضع الراهن وهو النزوع الواضح لدى اليمنيين للإذعان لما يحكم به قائد قوي كعلي عبدالله صالح بخصوص المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الوطنية. وعلى الرغم من شكوك المحافظين في الشمال حول الوحدة مع الجنوب «الكافر»، والضائقة التي نتجت عن ميل الرئيس علي صالح إلى العراق خلال حرب الخليج، لم تكن هناك انتقادات فعلية موجهة لهاتين المسألتين بشكل علني، وكان عدد قليل من اليمنيين على استعداد لتوجيه الانتقادات حتى في الأحاديث الخاصة. وكان هذا التكتم ناجماً إلى درجة كبيرة عن الخوف من انتقام قوى الأمن، كما أنه يعكس أيضاً نزوعاً قوياً عند اليمنيين لترك البت في شؤون السياسة العليا لقادتهم، خاصة لقائد تمكن من إحراز النجاح كالرئيس علي صالح. ومن المفروض أن يؤدي هذا الموقف إلى تقوية قبضة الرئيس عند إعداده لخطته السياسية لفترة ما بعد الحرب.

من المتوقع أن تتنامى ميول الحكم لفرض السلطة المطلقة، في قطاعين؛ أولاً، قد تعطى أجهزة المخابرات حرية أكبر للتمكن من رصد التهديدات لأمن الدولة والقضاء على تأثير ما هو قائم منها. وكان المستشار المقرب من الرئيس أعلن بوضوح أن التآمر ضد الحكومة واسع الانتشار، مع وقوع حوادث الانتقام التي تتكاثر في فترة ما بعد الحرب بنحو خاص.

من المتوقع أن تحتل مسألة الحريات الفردية مكانة متأخرة قياساً بالاهتمامات

الأمنية. ونذكر هنا نبأ إلقاء القبض على صحافيين ومثقفين، أواسط تموز/يوليو ١٩٩٤، بعد المشاركة في اجتماع عام لمناقشة مستقبل البلاد[٢].

ثانياً، يكاد يكون من المؤكد أن تعمد الحكومة إلى إجراء تعديلات هامة في البنية الإدارية في الجنوب. وفي السنوات الأربع التي امتدت من التوحيد إلى الحرب الأهلية، كان الحزب الاشتراكي اليمني يتولى إجمالاً السيطرة على البيروقراطية الجنوبية. وهذا الأمر، برأي مستشار الرئيس الذي سبق الإشارة إليه، لم يؤد فقط إلى إعاقة جهود التحرير الاقتصادي بل ساهم بتوفير دعم كبير للحزب الاشتراكي في انتخابات عام ١٩٩٣ وللقادة الجنوبيين أيضاً قبل نشوب الحرب؛ فمن الأولويات التي يجب أن تتبناها حكومة صنعاء، برأي هذا المستشار، تنصيب إداريين مخلصين في كافة قطاعات البيروقراطية الجنوبية.

قبل تناول موضوع القوى الجنوبية التي قد تشكل تحدياً لاستمرارية الحكم المطلق للرئيس علي صالح، يجب أن نتساءل عما إذا كان ذلك النظام قادراً على البقاء في حال تعرض الرئيس للاغتيال أو للإزاحة بالقوة عن مسرح الأحداث! ومن المحتمل بالطبع أن يؤدي الاختفاء المفاجىء للرئيس إلى إحداث حالة اضطراب سياسي، ومن المشكوك فيه أن يعتمد الإجراء الدستوري لاختيار الخلف إلا في المدى القريب. وفي الوقت نفسه من المرجح أن تتدخل القوات المسلحة في عملية الخلافة وأن تحاول إقامة نظام مطلق مشابه لنظام الرئيس. وليس من الواضح ما إذا كانت القوات المسلحة ستتمكن من فرض سيطرتها في نزاع على السلطة، لكنها تبدو على الأقل في موقع موازٍ للعنصرين الآخرين في المجتمع، القبائل أو الإسلاميين، للتأثير على النتيجة.

خلاصة الأمر أن الرئيس علي عبدالله صالح خرج من الحرب بمقدرة فعلية قصيرة الأجل على مواصلة حكمه المطلق، ومن الممكن تخيل استمرار النظام الذي أوجده حتى بعد خروجه من الساحة السياسية. وإن مدى قصر تلك المدة

يرجع إلى مقدرة الرئيس على معالجة المحن المختلفة في اليمن، وعلى درجة تنظيم السياسة والمجتمع في اتجاهات مختلفة. وسنتناول فيما يلي دراسة أربعة أساليب أخرى، مع تحديد احتمال رواج أي منها.

الانبعاث القبلي

لعبت القبائل في اليمن دوراً أساسياً في تحديد مصير البلاد، إلا أن نفوذها السياسي مقابل نفوذ الحكم في صنعاء أخذ في التراجع في الخمسين سنة الأخيرة. وقبل إقامة الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٢، قامت القبائل بتدبير معظم شؤون الحياة اليومية في أنحاء البلاد وكان الإمام يلعب دوراً محدوداً؛ وفي العقدين الأول والثاني من عهد الجمهورية الأولى كان زعماء القبائل مثل عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ مشايخ اتحاد حاشد، يحددون مصير البلاد السياسي. وخلال معظم هذه الفترة لم تكن الأوامر الحكومية في المناطق القبلية في شمال وشرق الجمهورية العربية اليمنية تصل إلى أبعد بكثير من حدود بعض مدنها الكبيرة.

خلال معظم فترة الثمانينات كان العامل السياسي الفاعل الأكثر أهمية في الجمهورية اليمنية هو التوسع التدريجي للسلطة الحكومية وامتدادها إلى المناطق القبلية، وما نتج عن ذلك من ضعف في القوة السياسية لزعماء القبائل. وقدمت الحكومة خدمات اجتماعية كالمدارس والعيادات والطرقات للمناطق القبلية، وأصبحت بذلك منافساً للشيوخ، وفي الوقت نفسه بدأت تستميل هؤلاء بإعطائهم فرصاً مستمرة للعمل. وبهذه الطريقة صار رجال أمثال سنان أبو اللحوم الشيخ الأكبر لقبيلة نهم في اتحاد بكيل، أكثر انشغالاً بالمصالح التجارية للشيوخ وأقل اهتماماً بالمحافظة على مواقعهم داخل قبائلهم. وتخلى بعضهم رسمياً عن موقعه القيادي في القبيلة ليكرس أوقاته لربح المال.

لا يعني هذا أن النزاع بين الحكومة والقبائل اختفى في الثمانينات أو أن الرئيس علي صالح لم يعد بحاجة لأن يأخذ أية خلافات على محمل الجد.

وفي أواخر الثمانينات قطع الرئيس زيارة رسمية للصين وعاد إلى البلاد عندما نشب نزاع بين قبيلة سنحان، من اتحاد حاشد، ومجموعة خولان المجاورة، من بكيل. وفي عام ١٩٨٩ عمل جاهداً على نزع فتيل المواجهة التي حدثت بين القوات الحكومية والقبائل في إقليم مأرب الشرقي. وإن سرقة سيارات شركة النفط واختطاف السياح والعاملين في شركة النفط في مأرب، وعلى نطاق أضيق في صعدة في الشمال، كان يتفاقم على نحو متكرر، وعندما يحصل ذلك، تتدخل حكومة صنعاء بسرعة.

إن قدرة الحكومة المتزايدة على التدخل في معظم أنحاء المناطق القبلية لم تكن في أي من النزاعات موضع شك. وهذا صحيح لأن الرئيس علي صالح لم يكن يترك النزاعات تتفاقم بل يتخذ خطوات سريعة لاحتوائها بهدنات مؤقتة. وأصبحت هذه الحلول المرتجلة حلولاً دائمة مع مرور الزمن. وإن عدم تحول مثل هذه الخلافات إلى مشكلات خطيرة بالنسبة للحكم لدليل على القوة المتزايدة لنفوذ الدولة في مواجهة زعماء القبائل.

لو كان زعماء القبائل المستاؤون من الرئيس علي صالح ينتظرون فرصة ذهبية لاستعادة مكانتهم السياسية السابقة، لوجدوا تلك الفرصة في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤. وكان التهديد الذي شكله الجيش الجنوبي، بتجهيزاته وتمويله، على حكومة صنعاء هو الأكثر خطورة منذ تسلمها الحكم عام ١٩٦٢. كما ذكرت وسائل الإعلام أن اتحاد بكيل أبدى استعداده لمحاصرة صنعاء، انسجاماً مع العرف القبلي العريق، كما حدث في الحرب الأهلية في الستينات، لمؤازرة الجهود الجنوبية.

لم يتخذ التهديد القبلي لصنعاء شكلاً ملموساً لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، كان زعماء بكيل غير قادرين أو غير راغبين في التعاون ضد حكومة الرئيس علي صالح. ثم إن الروابط بين قبائل اتحاد بكيل أكثر تفككاً من تلك القائمة في حاشد، والشيخ ناجي شايف من ذو محمد حامل لقب شيخ بكيل،

ليس له دور بارز كدور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ حاشد، في السياسة القبلية والوطنية. وكان الشيخ ناجي يواجه أيضاً صعوبات عديدة بسبب تورطه المزعوم في محاولة اغتيال سياسي شمالي بارز. ثانياً، ظل الشيخ عبد الله الأحمر، الذي كان مقاتلوه من حاشد ناشطين في حربهم ضد الجنوب في حرب الحدود عام ١٩٧٩، على ولائه لصنعاء، وقدم حزبه السياسي المحافظ، الإصلاح، دعماً قوياً للحكومة في مواجهة الجنوب. وأخيراً فإن الشيخ مجاهد أبو الشوارب، الشيخ البارز في حاشد، كان على ما يبدو يعاني من خيبة أملٍ من الحكم، فاختار ببساطة أن يغادر البلاد خلال الحرب. ولو أنه أعطى مزيداً من الدعم لحركة العصيان، لكان تضامن حاشد مع الدولة سيتعرض للانقسام.

وهكذا يبدو أن الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ أكدت مجدداً وجهة النظر القائلة بأن قدرة القبائل اليمنية على لعب دور حاسم في السياسة الوطنية آخذة في التراجع في الوقت الذي تتنامى فيه القوة العسكرية والاقتصادية للحكومة. ولو اضطرت صنعاء للمطالبة بالسلم أثناء الحرب، لكان من المحتمل أن يسعى زعماء القبائل إلى تشكيل تحدٍ خطير للرئيس علي صالح. ومن جهة ثانية، لم يكن هؤلاء مستعدين لتبني موقفه طالما أن نتيجة القتال لم تحسم بعد، ويبدو أن انتصار صنعاء عزز قبضة الحكومة في العلاقات المستقبلية مع القبائل.

الراديكالية الإسلامية

إن القوة الثانية القادرة نظرياً على تشكيل تحد للحكومة هي الحركة الإسلامية في البلاد، التي يعتبر حزب الإصلاح مركزاً لها. ولقد نال حزب الإصلاح ثقة حوالي خمسة وعشرين بالمئة من مجموع الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٣، وعين أحد قادته البارزين، الشيخ عبد المجيد الزنداني، كعضو في المجلس الرئاسي الذي يتألف من خمسة أعضاء؛ وكان حزب الإصلاح الحليف الطبيعي للحكومة في حربها ضد القيادة السياسية السابقة في الجنوب. وركزت

وسائل الإعلام الأجنبية، التواقة دوماً لتسجيل أية بوادر على نهوض «الأصولية الإسلامية» في وطن إسلامي آخر، على حضور مزعوم لقوات إسلامية غير نظامية في صفوف الجيش الشمالي، وعلى نقل نبأ تدمير مصنع للبيرة بعد سقوط عدن. وهناك قوات غير نظامية من الإصلاح، من بينها فئات عادت إلى الوطن بعد المشاركة في حرب أفغانستان، هؤلاء جميعاً قيل إنهم قاتلوا ببسالة في الحرب الأهلية.

ظاهرياً يعتبر الإصلاح قوة يحسب حسابها. وقد ظل الجناح الإسلامي الراديكالي فيه والذي تمثله شخصيات كالزنداني، يعمل طوال سنوات عديدة على نشر فكر إسلامي متشدد في مساجد البلاد وفي «المؤسسات العلمية» التي تدرس منهجاً دينياً موسعاً كبديل لما هو موجود في المدارس الثانوية الخاضعة للدولة. كما يشكل حزب الإصلاح، الذي يترأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ملاذاً سياسياً طبيعياً لأبناء القبائل الشمالية الذين يعجبون بموقفه الحازم المعادي للشيوعية وبنزوعه المحافظ المتشدد. أما البعد الثالث للإصلاح فهو الدعم الذي يتلقاه من العديد من التجار الأثرياء في البلاد، ذلك أن الهبات المالية التي يقدمها هؤلاء لها أهميتها البالغة بالنسبة للتجمع، كما هو الحال بالنسبة لحركات سياسية أخرى.

بعد توقف القتال، بدأ الإصلاح في الأسابيع التالية تحركه السياسي. وأوردت التقارير أنه يطالب بمقعد ثان في المجلس الرئاسي، ليحتل أحد المقعدين اللذين كانا سابقاً للحزب الاشتراكي اليمني. وعمد مندوبون من الإصلاح إلى الانسحاب من اجتماع لمجلس الوزراء عقد بعد الحرب في عدن في ١٤ تموز/ يوليو كبادرة للمصالحة، لأن وزيراً جنوبياً كان قد حث على مساندة صنعاء خلال القتال أرجع إلى منصبه وسمح له بالحضور. ويعبر الإصلاح عن موقفه القائل إنه إذا كان ممكناً مسامحة الشيوعيين سابقاً على أخطاء تصرفاتهم الماضية في زمن الوحدة، فإن قرارهم، إما بالانضمام إلى محاولة سالم البيض بشكل

صريح أو الاكتفاء بدور المتفرج، يستدعي أن يحظر عليهم القيام بأي دور سياسي مستقبلي في اليمن. وأخيراً نشير هنا إلى ما بدر من عضو في الإصلاح، كان تم تعيينه في منصب إقليمي في الجنوب خلال الحرب أو بعدها مباشرة، إذ بادر في الحال إلى طرد اثنين من أعوانه لأنهما ينتسبان إلى الحزب الاشتراكي اليمني[٣].

لا يبدو حزب الإصلاح قادراً حالياً على فرض برنامج إسلامي راديكالي على اليمن، وذلك لثلاثة أسباب. أولاً، يتميز الإصلاح عن سائر الأحزاب الإسلامية في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، بأنه يشكل ائتلافاً واسعاً بين أشخاص لهم وجهات نظرهم ومصالحهم المختلفة، وليس حزباً نظامياً له عقيدة سياسية محددة بوضوح. وإن عناصر الحزب من أبناء القبائل ورجال الأعمال محافظون بشكل أساسي، ويدعمون المحافظة على الوضع الراهن لأنه يعود عليهم بالفائدة اقتصادياً وسياسياً.

ثانياً، تمكنت الحكومة وحزبها الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، من تحقيق بعض النجاح في تهدئة الدوي السياسي الصاخب الذي أحدثه الإصلاح. فقد اتخذ حزب المؤتمر موقفاً محافظاً من بعض القضايا الاجتماعية كتعدد الزوجات وتجارة المشروبات الروحية. وعلى الرغم من رفض الطلب الداعي الى أن يشكل الإسلام القاعدة «الوحيدة» بدلاً من «الرئيسية» في القانون اليمني وذلك حتى عهد قريب، لا تزال الطروحات الدينية المحافظة عند حزب المؤتمر والحكومة تعتبر تحدياً صعباً للإصلاح[٤].

أخيراً، لا يبدو أن العناصر التي يجب أن تتوافر لقيام ثورة إسلامية موجودة في اليمن حتى الآن. وتختلف اليمن عن العديد من الدول التي تضم حركات إسلامية قوية في أنها لا تزال بلاداً ريفية إلى حد كبير، والمجموعات الكبيرة من الشبان الريفيين الساخطين الذين شكلوا القوات الصدامية في النشاط الراديكالي الإسلامي في طهران والقاهرة والجزائر، لا يتواجدون حتى الآن في مدن اليمن.

وأكثر من ذلك، لا يوجد في اليمن حتى الآن تكتل كبير من «المثقفين» ذوي التعليم المتواضع والعاطلين عن العمل والذين استمدت منهم الحركات الإسلامية الدعم في أماكن أخرى.

إن الموضوع الذي ركزت عليه في الفقرة السابقة يؤكد على أن الراديكالية الإسلامية قد تصبح قوة أساسية في اليمن في المدى المتوسط والبعيد. وفي صنعاء يبدو أن الإصلاح يحرز تقدماً، خاصة في جامعة صنعاء حيث وجه تهديداته إلى أساتذة علمانيين مما دفع البعض إلى البحث عن عمل خارج البلاد[٥]. وفي الوقت نفسه، أغلق صمام الأمان أمام الطاقة البشرية في اليمن مع عودة العمال اليمنيين من المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج؛ وتقوم جامعات البلاد بتخريج أعداد من المثقفين «المصطنعين». وسوف يتوجه أفراد هاتين الفئتين إلى المدن، وفي ظل غياب تطور اقتصادي بارز، من المحتمل أن يفعلوا كما فعل زملاؤهم في أماكن أخرى، فيتبنون الإسلام الراديكالي. وفيما يتضاعف حجم هذه المجموعات المستاءة، يصبح من المحتمل بروز تجمع إسلامي راديكالي فعلي.

الانفصالية الجنوبية

لا تزال هناك بعض الاسباب للاعتقاد بأن الحركة الانفصالية في الجنوب ستستمر، على الرغم من الهزيمة العسكرية التي لحقت بها. وبشكل عام، لم يجن الجنوب فائدة كبيرة من الوحدة، وباستثناء بذل جهد هام لتحقيق التنمية الاقتصادية برعاية الحكومة، يتوقع تزايد مشاعر الاستياء من صنعاء. وقد تشكل مقاطعة حضرموت، بآبارها النفطية وما لها من علاقات هامة مع المملكة العربية السعودية، محوراً لحركة انفصالية قد يدعمها قادة المحاولة الفاشلة الذين ينتمون إلى حضرموت. وبينما تظل السياسة المستقبلية لدول المنطقة، كالمملكة العربية السعودية، غير واضحة وليست في نطاق بحث هذا الفصل؛ يوحي التطور الأخير للأحداث بأن حركة انفصالية ناشطة سوف تلاقي دعماً من الخارج.

ولكن في ظل الظروف الراهنة يبدو من غير المحتمل ظهور حركة انفصالية مجدداً في المدى القريب. ولم ينجح الزعماء اليمنيون المنفيون، من الجنوبيين أو الشماليين، في إعادة ترسيخ الدعم الشعبي لهم داخل البلاد. وليس الزعيم الجنوبي السابق، علي ناصر محمد، سوى واحد من هؤلاء. وأكثر من ذلك، إذا واصلت صنعاء السعي إلى المصالحة بجدية، كما يقول أحد المستشارين المقربين من الرئيس، فقد يرغب بعض الزعماء الانفصاليين في التعاون معها.

والأكثر أهمية في هذا السياق أن قوة الدعم الشعبي للوحدة سوف تؤدي إلى إفشال أية محاولة لإحياء حركة انفصالية جديدة. ويسود الاعتقاد بأن الخطأ الأبرز الذي ارتكبه الانفصاليون كان الإعلان عن إقامة «جمهورية اليمن الديموقراطية». وعلى الرغم من أن الإعلان ادعى بأن الكيان الجديد يمثل الوطن بأسره وأن قادته سوف يعملون من أجل توحيد اليمنيين، بدا زعماء الجنوب وكأنهم يدعمون حلًا للحرب الأهلية في إطار دولتين، وهذا ما أدى إلى تضاؤل الدعم الشعبي لقضيتهم. وبعد الإعلان عن قيام الدولة الجديدة أعلنت وحدات عسكرية جنوبية انضمامها إلى الشماليين، ومع أن حجم حركة الارتداد هذه ليس معروفاً بدقة، إلا أنها كانت بالتأكيد على جانب من الأهمية، وأدت إلى تزايد التضامن مع صنعاء والرئيس علي صالح[٦].

إذا كانت الحركة الانفصالية الجنوبية لا تعتبر قضية أمنية فورية بالنسبة لصنعاء وللرئيس علي صالح، فإنها تكلف الرئيس خسارة في رصيده السياسي بحرمانه من حلفاء نافعين محتملين. وفي حال استمر الوضع الاقتصادي للفئات الشعبية في اليمن بالتدهور، ستتضاعف بالتأكيد المشاعر الانفصالية الجنوبية، ولكن سوف يكون الإسلاميون، لا الجنوبيون، في موقع أفضل لمواجهة حكم علي صالح. ويواجه علي صالح مشكلة إذا كان غير قادر على إعادة ترسيخ علاقته بزعماء الجنوب، وعلى توزيع الخيرات الاقتصادية في الجنوب، عندئذٍ سيحرمه الشعور الانفصالي من الحليف الذي استخدم بفاعلية لمجابهة النفوذ

الإسلامي من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٣، وربما يؤدي ذلك إلى إضعاف فعلي لمنصب الرئاسة في المدى البعيد.

انفتاح ديموقراطي

أخيراً نشير باختصار إلى الفرص المتاحة لانفتاح ديموقراطي فعلي. لقد نال الرئيس علي صالح تقديراً عالياً في الغرب لإجرائه انتخابات وطنية واتخاذه خطوة فريدة عندما أعلن بأنه سوف يحدد مدة توليه لمنصب الرئاسة وإن وإجراء انتخابات نيابية جديدة، خصوصاً إذا ترافق مع القيام بمبادرة واسعة للمصالحة الوطنية، سوف يمنحه، وهو الذي انتصر في «إنقاذ الأمة»، تفويضاً جديداً لحكم البلاد. وبالإمكان تسريع عملية انتقال اليمن إلى نظام سياسي فيه مشاركة أكبر، وذلك بالإعداد لهذه العملية بالشكل المناسب.

لكن على الرغم من إمكانية تحقيق انفتاح ديموقراطي أساسي من الناحية النظرية، يستبعد أن تكون صنعاء مستعدة للسير في هذا الاتجاه في المستقبل القريب. وكما أشرنا سابقاً، كان مستشار الرئيس علي صالح منشغلاً للغاية في تحديد مدى «التآمر» ضد الحكومة في فترة ما قبل الحرب الأهلية. وقد يعمد علي صالح إلى بذل جهد حقيقي لإعادة احتواء أكبر عدد ممكن من زعماء الجنوب وإعادة ترسيخ علاقات جيدة، أو صحيحة على الأقل، مع مشايخ القبائل الذين عارضوه أو على الأقل الذين لم يقدموا له الدعم حين احتاجه. وربما يسمح أيضاً بالبدء مجدداً في السير باليمن تدريجياً نحو تعددية سياسية واحترام الحقوق الفردية والحريات. لكن أي انفتاح ديموقراطي أكثر طموحاً من ذلك غير محتمل في هذه الأثناء. وإن تجربة الرئيس علي صالح في عمله السياسي المضطرب تجعله يميل إلى اعتماد أساليب الحكم المطلق التي أوصلته إلى المكانة التي هو عليها اليوم.

استنتاجات

إن انتصار صنعاء في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، خدم بشكل جيد المصالح اليمنية. فأي سيناريو آخر كان من المحتمل أن يؤدي إلى فترة مطولة من عدم الاستقرار يواصل فيها الرئيس علي عبدالله صالح القتال من أجل تدعيم مستقبله السياسي لمواجهة زعماء قبائل تمكن من تقليص نفوذهم. وفي مثل هذه الحالة تصبح إمكانيات السعي لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية في الشمال ضئيلة للغاية، كما أن قدرة الجنوب على التقدم، فيما الشمال غارق في اضطراباته، تصبح محدودة جداً.

وهكذا، كما حدث بعد الوحدة في عام ١٩٩٠، أعطي الرئيس والحكومة فرصة جديدة لمواصلة الحياة السياسية. ومن المحتمل أن تعتبر نهاية حرب عام ١٩٩٤ فيما بعد نقطة تحول في التاريخ المضطرب للجمهورية اليمنية. ومن الممكن أيضاً أن ينظر إلى انتصار صنعاء مستقبلاً بوصفه متنفساً لبلاد محكوم عليها بالاقتتال الداخلي السياسي الدائم وحالات الانفجار العسكري المتكررة. وسيرتبط ما تقوم به صنعاء في الأشهر المقبلة بالسيناريو الذي قد يتحقق.

في هذه الحالة، هناك ثلاثة توجهات سياسية تستطيع الحكومة أن تلجأ إليها بشكل مفيد. الأول، كما ذكرنا أعلاه، هو السعي إلى إجراء مصالحة وطنية تكون شاملة إلى أقصى حد ممكن. وقد أثبت اليمنيون تفوقهم في هذا المجال، حيث لاحظ أحد المراقبين الغربيين أن اليمنيين ضعفاء، بالتحديد، في تفادي النزاع. ولذلك يحتاجون، (وقد ابتدعوا ما يحتاجونه بالفعل)، إلى وسائل صالحة لحل النزاع. وبعد الحرب الأهلية في الستينات، تمكن الجمهوريون والملكيون إجمالاً من تجاوز خلافاتهم وتعايشوا معاً بسلام تقريباً لسنوات عديدة. وليست الأحقاد بين الشمال والجنوب أكثر حدة من تلك التي عرفتها الستينات، ويؤكد مستشار الرئيس علي صالح، الذي أشرنا إليه، أن الحكومة التي ستعمل على

تجنب اتخاذ أية خطوة قد تفسر على أنها اعتراف باستمرار وجود الدولة الجنوبية، في الوقت الذي تعتبر فيه حكومة صنعاء أن المصالحة الوطنية أولوية مطلقة.

ومهما تكن نواياها، لم تتمكن صنعاء حتى الآن من إحراز تقدم ملموس في الجهد الذي تبذله لإعادة القادة الجنوبيين إلى الساحة السياسية. وقد أوردت التقارير أن المجتمعين من قادة الحزب الاشتراكي اليمني في دمشق أصيبوا بخيبة أمل عندما نقل إليهم مبعوث من الرئيس علي صالح، بأن الرئيس لا يستطيع تقديم أية وعود حول المستقبل السياسي للقادة الجنوبيين الذين يتجاوبون مع دعوته بالرجوع إلى اليمن. وأكد أحد الحاضرين في الاجتماع أن الرئيس علي صالح لا يستطيع اتخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق المصالحة الوطنية بسبب ما يتمتع به حزب الإصلاح والشخصيات الشمالية المحافظة من نفوذ، بما في ذلك أفراد من عائلة الرئيس نفسه(٧).

أما بالنسبة للضرورة السياسية الثانية ـ ضرورة التنمية الاقتصادية ـ فإن الحكومة ستواجه صعوبة أكبر في محاولة إنجازها. وتحتاج صنعاء بشكل ملح إلى تقليص مستوى نفقاتها العسكرية، التي تشير التقارير إلى أنها الأكثر ارتفاعاً في العالم نسبة إلى مستوى الدخل الفردي(٨)؛ وتحتاج إلى زيادة مدخولها من النفط ومن الغاز الطبيعي أيضاً كما هو متوقع، وأن توظف هذه الموارد في تحسين مستوى المعيشة في كافة أنحاء البلاد، وفي الجنوب بنحوٍ خاص. ويصل انتاج آبار النفط إلى ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، ويتراوح عدد السكان بين ١٢ و١٤ مليون نسمة، وتتمتع اليمن بمواطن ممتازة لصيد الأسماك وبمستوى مقبول من الزراعة، مما يجعل البلاد ذات إمكانيات أفضل بكثير من إمكانيات دول أخرى. ويجب أن تتمكن صنعاء أخيراً من ترجمة هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس في إطار توفير حياة أفضل لمعظم اليمنيين.

سوف يجد الرئيس علي صالح صعوبة في تنفيذ ذلك لأسباب عدة. أولاً،

إنه يدين بالفضل إلى قواته المسلحة، التي يتولى قيادة الوحدات الهامة فيها أقرباء له، في تحقيق الانتصار في الحرب الأهلية. ومن المحتمل أن تتملكه رغبة قوية لمكافأة أولئك الذين وقفوا إلى جانبه وحافظوا على مستوى عالٍ من الأداء العسكري. وعلى أية حال إن المحافظة ـ على سلطة قوى الأمن يتلاءم مع ميله لتوطيد حكم مطلق ومع تخوفه المبرر من الراغبين في إثارة المشاكل داخل البلاد وخارجها. وعلاوة على ذلك إن مشكلة تأمين العمل لثمانمئة ألف من العمال العائدين من المملكة العربية السعودية، وليس هناك احتمال في أن يجد معظمهم مجالات للعمل خارج البلاد، هذه المشكلة سيكون من الصعب إيجاد حل لها في المدى القريب. وحتى لو توافرت النوايا الطيبة، يحتاج اقتصاد البلاد إلى سنوات قبل أن يتمكن من استيعاب هؤلاء العمال ويوفر لهم مستوى لائقاً للعيش كالذي عرفته عائلاتهم قبل عام ١٩٩٠.

على الرغم من هذه الصعوبات يجب أن يبدأ علي صالح بالعمل على تنظيم شؤون اليمن الاقتصادية. ومن المحتمل أن يكون الفشل في إنجاز ذلك أكثر كلفة على الصعيد السياسي من المحاولة الجدية للخروج من حالة الركود الاقتصادي.

أخيراً، فيما يظل تخليه عن اعتماد أسلوب الحكم المطلق مستبعداً، يجب أن يعود الرئيس علي صالح بأسرع وقت ممكن إلى اعتماد سياسة توسيع التعددية السياسية من خلال عدة إجراءات كالقبول بحرية الصحافة، وبنشاط الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي. ومن المؤكد أن القيام بخطوات كهذه سوف يحسن صورة اليمن في المؤسسات الاقتصادية الدولية القادرة على مساعدة اليمن في إيجاد الحلول لمشاكلها الاقتصادية. كما أنها تساعد الرئيس علي عبدالله صالح على تعزيز شعبيته التي أحرزها بسبب انتصاره في الحرب الأهلية.

يظل الاحتمال السياسي على المدى القريب هو استمرار الحكم المطلق ذاته

الذي كان من نصيب اليمن منذ تأسيس الجمهورية. وإن قدرة الرئيس علي عبدالله صالح على تقليل تركيزه على القضايا الأمنية وتدعيم قواته المسلحة، من خلال الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، تزيد في احتمال تجنب الأزمات كالحرب الأهلية عام ١٩٩٤. ولدى الحكومة اليوم مجال أوسع للتخطيط. وإن الفشل في اتخاذ المبادرة الآن سوف يجعل مجالات الاختيار أمامها محدودة أكثر فأكثر في المستقبل.

الفصل الرابع

الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤: تأثيرها على دول الخليج العربي

روبرت د. بوروز

انتهت الحرب الأهلية اليمنية (عام ١٩٩٤) في أوائل شهر تموز/يوليو بانتصار القوات الشمالية برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، فأكدت على أن الجمهورية اليمنية موجودة كما ينص التعريف الإقليمي الذي وضع لها عند قيام الوحدة عام ١٩٩٠[١]. وتكبد اليمن الجنوبي سابقاً خسارة عسكرية ـ سياسية، وهي خسارة حاسمة على الأرجح[٢].

للحرب الأهلية اليمنية نتائجها التي تنعكس على الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية، وسائر دول الخليج العربي، وهذه النتائج سلبية بمعظمها. وإن انعكاسات الحرب الأهلية على هذه الدول ليست بالضرورة كبيرة أو يتعذر تجاوزها. وبالإمكان تجاوزها ـ إذا كانت هذه الدول ومعها اليمن، ترغب في ذلك ومستعدة لاتخاذ الخطوات السريعة الضرورية لتحقيق ما سبق.

تأثيرات الحرب الأهلية

ما هي طبيعة هذه التأثيرات أو النتائج المنتظرة؟ وما هو الأثر الذي ستتركه

والذي يفترض أن نتوقعه؟ قد تتأثر سياسة شبه الجزيرة العربية والأمن في دول الخليج العربي بثلاثة متغيرات على الأقل:

أ ـ سيكون هناك يمن أكثر قوة وتوحداً وأقل تبعية؛ يمن أكثر قدرة من ذي قبل على أن يكون غير ودي مع جيرانه.

ب ـ إن العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن، والتي كانت نوعاً ما مزيجاً معقداً وغامضاً وخفياً من النزاع والتعاون في السبعينات والثمانينات، تكشفت اليوم، بوضوح أكثر وبحدة، عن صفتها النزاعية التي قد تصل إلى اعتماد نمط من الحرب الباردة واحتمال خوض حرب مكشوفة؛ هذه الأوضاع سيكون لها بالتأكيد أثر سلبي على سائر دول الخليج العربي.

ج ـ إن التوازن في نظام القوى غير الرسمي والذي بدأ العمل به حديثاً إجمالاً، ظهر في شبه الجزيرة العربية في الستينات وصار فاعلاً خلال الثمانينات؛ إنه توازن شكل بالنسبة إلى دول الخليج العربي بعض الارتياح من الضغط غير المتحفظ الذي تمارسه بعض القوى الإقليمية، وقد يصبح أقل قابلية للتطويع في إطار بوادر التصلب الجديدة في العلاقات بين اليمن وسائر دول الخليج العربي.

اليمن ما بعد الحرب

فيما يختص بالتغيير الأول، لن يبدو اليمن في النصف الثاني من التسعينات مشابهاً للصورة القديمة لليمن الشمالي ولا لصورة اليمن التي ابتدعها الجنوبيون. وكان اليمن الشمالي ـ أي الجمهورية العربية اليمنية ـ يعتبر بلاداً ضعيفة وغير منظمة، متخلفة ومحافظة، وفي الوقت نفسه تابعة وفقيرة للغاية. وتقابلها دولة فقيرة جداً أيضاً، لكنها أكثر تقدمية وأفضل تنظيماً وانضباطاً وهي اليمن الجنوبي الماركسي أو ـ جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية. وخلال الأزمة العسكرية ـ السياسية عام ١٩٩٤، عمد القادة الجنوبيون وأصدقاؤهم إلى تعديل

هذه الملامح العامة وأظهروا اليمن الجنوبي بلاداً حديثة وحيوية، تتطلع نحو الأمام ولا تتبنى الاشتراكية، في مقابل يمن شمالي ضيق الأفق ومتخلف تخضع فيه محاولات التقدم والتطور للقيود التي تفرضها القبائل والحركة الأصولية الإسلامية(٣).

إن حقيقة الوضع تختلف عن هذا كله. ويجب أن تؤدي محصلة الحرب الأهلية أخيراً إلى تطبيق الاندماج الذي تأخر كثيراً بين الدولتين اليمنيتين وجيشيهما. كما يجب أن تؤدي أيضاً إلى إعادة تنظيم الحياة السياسية في اليمن ـ التي يرجى أن تكون قائمة على أساس الحريات والتعددية الحزبية التي شهدت ازدهاراً في الفترة الانتقالية بعد إعلان الوحدة في عام ١٩٩٠. وحتى لو تبين أنه من المستبعد شن حرب عصابات كما وعد الجنوب، من المفترض أن يتمكن النظام الذي يترأسه الرئيس علي صالح من تأمين سيطرته على معظم اليمن. ويؤدي تحقيق ذلك إلى قيام الدولة الأكثر سكاناً في شبه الجزيرة العربية، دولة لها مواردها المتواضعة، ولكن تضمن لها الكفاية، من النفط والغاز، ولديها فرصة قوية للتطور(٤). وعلى الرغم من المشكلات العديدة ومواطن الضعف فيها، تمكنت الجمهورية العربية اليمنية ـ من اتخاذ خطوات هامة في ظل حكم الرئيس علي صالح نحو تحقيق هذه الإمكانية في الثمانينات، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجمهورية اليمنية لن تتمكن من فعل ذلك أيضاً. سواء كان اليمن موحداً أو فيدرالياً، وإن عملية الدمج الكلي «للأقاليم الجنوبية»، وبنحو خاص إقليمي عدن وحضرموت الحديثين، ستؤدي إلى تخفيف حدة التهديد المبالغ فيه بانحراف المحافظين والقبليين والإسلاميين عن مسار الجهود المبذولة لبناء دولة حديثة وتحقيق التطوير الاجتماعي ـ الاقتصادي.

من المحتمل أن يصبح اليمن في فترة قصيرة قوة بارزة على الخارطة السياسية في شبه الجزيرة العربية، دون أن يعني ذلك أنه يشكل أي تهديد مباشر لدول الخليج العربية. ويفتقد اليمن القدرة على إيصال ما لديه من قوة إلى الأماكن

البعيدة في الخليج، حتى لو كان يرغب في ذلك. وإن علاقته مع عمان، المجاورة له، قبل الحرب الأهلية، التي ارتكزت على اتفاق حدودي هام، قد تعتبر نموذجاً لإقامة علاقة صداقة ذات منفعة متبادلة. والموقف المعاكس يثير المخاوف، إلا أن اليمن لن يكون على الأرجح محتاجاً، ويبدو أكثر تعقلاً من أن يسمح لنفسه بالتورط في مخططات إقليمية كالتي أقدمت عليها دول مثل العراق وإيران والسودان في النصف الثاني من التسعينات ـ خصوصاً إذا ما أتيح له الخروج من العزلة السياسية في شبه الجزيرة العربية. ولم يبد اليمنيون حماستهم لتصدير أفكارهم الجمهورية، إلا بوصفها عبرة. لكن ما يستطيع اليمن القيام به من ناحية ثانية، هو أن يمنح الدعم الدبلوماسي السياسي، أو يرفض منحه لدول الخليج العربية عند احتياجها إليه.

العلاقات اليمنية ـ السعودية

كان التدهور مفاجئاً في العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية، منذ اندلاع الأزمة في الخليج عام ١٩٩٠. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تحسنت العلاقات فيما بينهما، ولكن ازدادت حدة تبادل الاتهامات العلنية والانتقادات في عام ١٩٩١، ووصلت في عام ١٩٩٤ إلى مستويات لم تبلغها منذ فترة نشوب الحرب الأهلية اليمنية الأولى في الستينات[٥]. لذلك صار النزاع اليمني ـ السعودي في السبعينات والثمانينات، من أهم أسباب توتر العلاقات اليمنية ـ السعودية[٦].

يحمل النزاع اليمني السعودي بوادر الانفجار، لأن الدولتين متجاورتان وبينهما منذ فترة طويلة مشكلات تتعلق بحدود كل منهما: ويبدو النزاع على الحدود مهماً، إلى جانب الاعتزاز بالسيادة، لأن بعض الأراضي الحدودية تحتوي على النفط الذي يحتاجه اليمنيون بإلحاح. وعلاوة على ذلك، ومنذ عام ١٩٩٠، أخذت الخصومة المتزايدة بين اليمن والمملكة العربية السعودية حول قضايا أخرى، تتحول بشكل متزايد إلى نزاعات حدودية، وكان يتم التعبير عنها

في هذا الإطار. وبالتالي ارتفع معدل الخطر واتخذت النزاعات سبيلاً أكثر حدة. وكان اليمنيون، على سبيل المثال، يطالبون بعسير ونجران وجيزان، وهذه المطالب معلقة منذ سنوات عديدة، وهم اليوم يثيرونها من منطلق قانوني معتبرين أن الابعاد الجماعي لليمنيين من السعودية في عام ١٩٩٠ يشكل انتهاكاً لمعاهدة الطائف عام ١٩٣٤؛ وهي المعاهدة التي علق اليمنيون بموجبها مطالبتهم «بالأقاليم الشمالية». وعلى الرغم من طرح القضية في هذا الإطار، أبدى بعض القادة اليمنيين أواخر عام ١٩٩٢، بشكل غير رسمي، استعدادهم للتخلي عن المطالبة بهذه المناطق إذا أعلن السعوديون عن مبادرة كريمة فيما يختص بالمطالب اليمنية الإقليمية في شرق وشمال حضرموت. لكن القضية صارت منذ ذلك الحين مشحونة سياسياً لدرجة أن احتمال قبول أي من الطرفين بعقد اتفاق كهذا، حتى لو كان راغباً في ذلك، بات أمراً مستبعداً[٧].

إن الأحداث الناجمة عن النزاعات الحدودية، أو أية قضية مماثلة، تساهم في تصعيد الأوضاع نحو نشوب نزاع مسلح أو حرب بين المملكة العربية السعودية واليمن. وليست أية دولة منهما مستعدة لمثل هذا الاحتمال، على الرغم من تجربتي حرب الخليج الثانية والحرب الأهلية اليمنية، فهاتان الدولتان ليستا خبيرتين في خوض الحروب؟ والأكثر أهمية من ذلك أنهما غير خبيرتين في تلافي الحرب وفي الخروج منها. وبناء عليه يبدو من المحتمل وقوعهما في حسابات خاطئة واتخاذهما خطوات متعثرة. وإذا وصلت الخصومة بين أكبر دولتين في شبه الجزيرة العربية إلى حد يصعب التحكم فيه وأدت إلى نزاع مسلح خطير أو إلى حرب، من المحتمل عندئذ أن تعمد دول الخليج العربي المجاورة إلى التدخل بنسبة معينة، من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بأسلوب آخر[٨].

العلاقات في شبه الجزيرة

إن النمط التكتلي الذي تتخذه المملكة العربية السعودية وغيرها من دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال اليمن، نشأ في أزمة الخليج الثانية ما بين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وتعزز خلال الأزمة السياسية ـ العسكرية التي عرفتها اليمن عام ١٩٩٤، ولم يكن هو الترتيب السياسي السائد في شبه الجزيرة العربية خلال نصف القرن الماضي. وإن ما يميز هذه العقود المكونة لشبه الجزيرة الحديثة، هو الظهور البطيء لنظام توازن قوى بدائي إلى حد ما، تم تجاوزه بدرجة كبيرة في التوجهات السياسية التي شهدتها التسعينات. وكان لهذا النظام أربعة معالم رئيسية:

أ ـ المملكة العربية السعودية الحديثة، المواجهة للشمال وللشرق، وهي القوة المهيمنة التي تبسط نفوذها من وسط شبه الجزيرة إلى محيطها الخارجي، وتحاول أن تفرض تأثيرها، على سائر دول المنطقة.

ب ـ المملكة العربية السعودية، ولأسباب أمنية، تحاول تحييد دور اليمن في الجزيرة العربية.

ج ـ تحاول بعض دول الخليج العربي المجاورة أن تقلل من الضغط السعودي عليها وذلك من خلال خطوات عدة منها تقوية اليمن في إطار توازن القوى في المنطقة(٩).

د ـ يسعى اليمن لطلب الدعم والمساعدة من مصادر مختلفة.

هذا النظام كان يعمل وفقاً لمنطق بسيط:

أ ـ بالنسبة للسعوديين، لو كانوا غير منشغلين باليمن لتمكنوا عندئذ من التركيز على التحدي الذي كانت تمثله القومية العربية الثورية، والخلافات الحدودية مع الدول المجاورة... إلخ.

ب ـ وبالنسبة للدولتين اليمنيتين، إذا تسنى لهما الحصول على الدعم المادي وسواه من الدول المجاورة ومن دول أخرى، وإذا تمكنتا من إقامة علاقات داخلية جيدة بينهما أو حتى إذا توحدتا وشكلتا دولة واحدة، ستكونان

في وضع أفضل لإقامة علاقات متوازنة مع المملكة العربية السعودية.

عندما يسري منطق التوازن ووجود القوة الموازية، للقوة السعودية كما يحدث غالباً، يساهم في منح دول الخليج العربي بعض النفوذ في تعاملها مع المملكة العربية السعودية الأكثر قوة. وإن استخدام اليمن كطرف موازٍ للقوة السعودية بدا، بوضوح أكبر، في العلاقة الثلاثية السعودية ـ الكويتية ـ اليمنية خلال السنوات الخمس والعشرين التي سبقت عام ١٩٩٠. وهو يساعد على فهم سبب إقدام الكويت التي نالت استقلالها حديثاً على منح الجمهورية العربية اليمنية هذا القدر من المساعدة خلال الحرب الأهلية اليمنية في الستينات، وأقدمت على ذلك على الرغم من معارضة السعوديين الذين كانوا يدعمون بقوة الملكيين في مواجهة الجمهوريين؛ كما يساعد أيضاً على تفسير استمرار هذا الدعم خلال السبعينات والثمانينات، وفي تلك المرحلة كان السعوديون يمارسون ضغوطاً ملحوظة على الكويتيين للامتثال لهم واتباع خط أكثر محافظة في الداخل والخارج. أخيراً، إن الدعم الكويتي لجمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية، الماركسية، في السبعينات والثمانينات تم بالتأكيد بهدف إبقاء المملكة العربية السعودية منشغلة بالطرف الآخر في شبه الجزيرة.

هناك أمثلة أخرى عديدة على الجهود التي بذلت لتأييد اليمن ودعمه بوصفه قوة موازية للمملكة العربية السعودية. كما أن جهود سلطنة عمان لتحسين العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية في الثمانينات تعود إلى سعيها للمحافظة على وضع مستقل عن المملكة العربية السعودية. والجهود التي بذلتها دول الخليج العربي المجاورة للمحافظة على صلات ثنائية قوية مع الجمهورية العربية اليمنية في الثمانينات كانت تسعى لتحقيق نفس الهدف.

بعض ملامح هذا النظام من التوازن والقوة الموازية، استمرت بعد أزمة الخليج الثانية حتى نشوب الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ وخلالها أيضاً؛ وأبدى

السعوديون سخاءً في مفاوضات الحدود الناجحة مع عمان في أوائل التسعينات، وربما يعود ذلك جزئياً لرغبتهم في الاستعداد لإجراء مباحثات حدودية، مع اليمن، تبدو على قدر أكبر من الأهمية والتحدي؛ وعلى نحو مماثل بدا العمانيون موافقين على المحاولات اليمنية المتتالية للإعلان عن اتفاق الحدود اليمني ـ العماني عام ١٩٩٢ بإعتباره خطوة هامة في طريق تسوية الخلافات الحدودية الأخرى. وأخيراً، إن تمسك قطر بالعلاقات الطيبة مع اليمن ورفضها الوقوف إلى جانب الجنوب خلال الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، يمكن إرجاعه مباشرة إلى خلافاتها الحدودية مع الدول المجاورة[١٠].

إبطال التأثيرات السلبية

ماذا تستطيع أن تفعل دول الخليج العربية لإبطال التأثيرات السلبية للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤؟ إذا رغبت في إحياء نظام توازن القوى الناشىء بحكم الضرورة، والذي يكاد لا يكون واضحاً، ذلك التوازن الذي وفر لها بعض الحماية من الضغوط الإقليمية قبل أزمة الخليج، يجب عليها عندئذٍ أن تعيد بناء علاقات فاعلة مع اليمن. وتعتبر مثل هذه العلاقات شرطاً ضرورياً لاستعادة إمكانية إقامة التحالفات بسهولة أو الخروج منها بسهولة أي، تشكيل توازنات جديدة للقوى في ظل ظروف جديدة وأوضاع جديدة. وببساطة، يجب إرجاع اليمن إلى موقع الحليف المحتمل في لعبة الأمم في شبه الجزيرة العربية.

تتضمن الصيغة الممكنة لتطبيع العلاقات المعاملة بالمثل، إذ يطلب كل طرف من الطرف الآخر أن يغفر وينسى. وقد يغفر اليمن وينسى الدعم الذي قدمته القوى الإقليمية للجنوب؛ ومن جانبها سوف تتبنى هذه القوى موقفاً مماثلاً بخصوص تخلف اليمن عن تأييد التحالف الذي أقيم خلال أزمة الخليج الثانية بقيادة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار هذا

الاعتراف المتبادل بالأخطاء، ليس هناك ما يدعو إلى أن ينحني أي طرف أمام الآخر ويرجو منه المغفرة ـ إذ بالإمكان جعل عملية المصالحة مشرفة وذات منفعة متبادلة، ويجب أن تكون كذلك. فضلاً عن ذلك هي خطوة ممكنة، وصغيرة في هذا الإطار. وقد أعلن اليمن عن توقه لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع دول الخليج العربي خلال الأسابيع الأولى التي تلت انتصاره على الجنوب، وكان أعلن ذلك أيضاً قبل سنة، أواسط عام ١٩٩٣ (وكان بدأ في ذلك منذ ربيع ١٩٩١). ومن جانبهما، بدت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان مستعدتين للقاء اليمن في منتصف الطريق هذه المرة. ولا تزال الكويت، على عكس ذلك، ترفض اتخاذ هذه الخطوة.

يعتبر استئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربي شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لإحياء نظام مرن لتوازن القوى. وإن توافر هذا الشرط لن يحقق النتيجة المطلوبة طالما أن اليمن والسعودية متمسكتان بعلاقة تخاصم تتراوح بشكل ضيق بين الحرب الباردة والتهديد بالحرب الساخنة، أو شن تلك الحرب فعلاً. وبصرف النظر عن احتمال وقوع الحرب الذي سيكون له بالتأكيد أثره على الدول الأخرى في شبه الجزيرة العربية، فإن استمرار النزاع بين اليمن والمملكة العربية السعودية يجعل عملية تشكيل تحالف في شبه الجزيرة أقل مرونة وأكثر تصلباً، وبالتالي يربك نظام التوازن الهش العود ويعرضه للخطر. وفقاً لذلك، يجب أن تبادر دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج العربي، بالإضافة إلى تحسين علاقاتها مع اليمن، إلى العمل على تسوية الخلافات بين السعوديين واليمنيين. وتستطيع كل دولة منها أن تتقرب من اليمن والسعودية معاً بشكل ثنائي، في الوقت الذي تتقرب فيه كل دولة من السعوديين من خلال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن قدرة دول الخليج العربي على توفير هذا الشرط الثاني الذي يقتضي إقامة نظام من التوازنات ـ تطبيع العلاقات بين اليمن والسعودية ـ هي قدرة

محدودة. والقضايا المتنازع عليها بين هاتين الدولتين المتجاورتين، تعد قضايا حقيقية. وإن عودة العمال اليمنيين كانت بمثابة كارثة، حملت اليمنيين وحكومتهم على التعبير عن غضبهم واستيائهم، وإن الخلافات على الحدود بين الدولتين جوهرية وليس سهلاً إيجاد حل لها(١١). ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية واليمن يجب أن يعالجا بنفسهما ما أورثتهما علاقاتهما السابقة. وقد أعلن اليمن في منتصف تموز/يوليو ١٩٩٤ أنه يريد إغلاق الملف القديم للعلاقات السعودية ـ اليمنية ويريد أن يفتح ملفاً جديداً، وهو منذ عام ١٩٩١ يعبر عن رغبته هذه. وتستطيع دول الخليج العربي المجاورة فقط أن تحاول حث اليمنيين على التمسك بهذه الوعود وعلى انتهاج السلوك بما يتناسب معها ـ وتدفع السعوديين لإبداء تجاوب مماثل.

خاتمة

يجب أن تبادر دول الخليج العربي لبذل جهود جدية لتطبيع علاقاتها مع اليمن من جهة، ولإقناع المملكة العربية السعودية بأن تحذو حذوها، من جهة ثانية. ويجب أن يكون الهدف من هذا التحرك هو التوصل إلى صيغة، وربما تكون معدلة، من النظام المفتوح والمرن الذي يسمح بسهولة بتشكيل تحالفات غير متماسكة، وغير رسمية، وفي الغالب سريعة الزوال، كما حدث في شبه الجزيرة العربية في السبعينات والثمانينات. ويبدو أن نمطاً من العلاقات يشجع على تشكيل تحالفات نفعية إلى حد ما استجابة لظروف معينة، هو الأفضل بالنسبة لشبه الجزيرة في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، وهي منطقة فرعية متغيرة تضم اليوم خمس دول صغيرة ودولتين كبيرتين ـ المملكة العربية السعودية واليمن.

قد يكون لإنهاء عزلة اليمن مردود أكثر من مجرد تقليل احتمال إلتفات اليمن إلى العراق أو إيران أو السودان لطلب الدعم... وفي هذه العملية يخدم

الأهداف الإقليمية لهذه الدول[١٢]. وسوف يظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة لدوله عربة حماية جماعية ضعيفة وعديمة الجدوى إلى حد ما، ومن غير المحتمل أن تتحسن العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن في المستقبل المنظور إلى درجة قبول السعودية بمنح اليمن عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو حتى مرتبة «شريك للسلام»[١٣]. ولكن المفارقة هي أن وجود نمط يسمح بتوثيق العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربي المجاورة سوف يتيح مجالاً أفضل لهذه الدول كي تدخل باطمئنان في نظام أمن جماعي مع السعودية، جارتها الأكبر حجماً، وهو هدف سعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعضاؤه لتحقيقه منذ عام ١٩٨١.

الفصل الخامس

القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن

مارك ن. كاتز

منذ عام ١٩٦٢ واليمن يشهد نزاعات داخلية مسلحة، والحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩٤ كانت المرة السابعة التي يتقاتل فيها اليمنيون بعضهم مع بعض[1]. إلا أن النزاع الأخير كان أول نزاع يتم خارج إطار الحرب الباردة. فهي المرة الأولى إذاً التي لا يفهم فيها النزاع أو يساء فهمه، بأنه جزء من الصراع السوفياتي ـ الأمريكي على النفوذ في العالم الثالث وذلك الصراع سيطر على السياسة العالمية في الماضي القريب.

مهما يكن الدور الذي لعبته القوى الخارجية في النزاعات اليمنية السابقة، نجد جذور هذه النزاعات جميعاً في الخلافات اليمنية الداخلية. وهذه الحرب الأهلية الأخيرة ليست استثناء، فهي كالنزاعات اليمنية السابقة كانت لها انعكاسات ومضاعفات إقليمية هامة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة ربما تكون للحرب اليمنية الأخيرة أبعاد عالمية هامة أيضاً.

سوف يتناول هذا الفصل أهداف القوى الخارجية المعنية وأفعالها المرتبطة بالحرب الأهلية اليمنية الأخيرة (١٩٩٤) ونتائجها، (في إطار ما هو معروف من هذه الأهداف والأعمال). وسوف ندرس أولاً دور القوى الإقليمية التي ساندت

الجنوب (مساندة نشطة إلى حد ما). وبعد ذلك نقدم تحليلاً عن دور القوى الإقليمية التي دعمت الحكومة الموحدة في صنعاء. كما سيتم البحث في دور القوى غير الإقليمية. وأخيراً يتطرق الفصل إلى المشكلة الحدودية التي تطرحها الحرب الأهلية اليمنية ونتائجها بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب، ويتناول أيضاً الخيارات السياسية لمعالجة هذا الوضع.

مساندة الجنوب

ساهم الدعم الخارجي كثيراً في تقوية الجنوب في مواجهة صنعاء خلال الحرب، وفي الفترة التي تلتها على حد سواء[٢]. ورأت صنعاء في الجهود التي بذلتها القوى الإقليمية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار أثناء اندلاع القتال، محاولة لمساعدة الجنوب: في حال تثبيت وقف إطلاق النار، سوف يعمد الحكم الجنوبي إلى انتهاز هذه الفرصة لتعزيز استقلاله. وقد أوردت التقارير أن هذه القوى حاولت، مع اقتراب نهاية النزاع، إقناع حكومات عربية أخرى بالاعتراف باستقلال الجنوب[٣]. وقامت هذه القوى، وفقاً لمصادر متعددة، بمد القوى الجنوبية بالدعم العسكري. وقد يكون من ضمن هذا الدعم شراء الطائرات الحربية من طراز ميغ ٢٩ السوڤياتية الصنع للجنوبيين. وبرأي المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لم يكن اليمنيون يمتلكون طائرات كهذه قبل الحرب[٤]. لكن القوات الجنوبية استخدمتها بالفعل أثناء القتال[٥]. كما ذكرت التقارير أنه عقب هزيمة الجنوب أمام القوات الشمالية، قدمت الدول المجاورة الملاذ للقيادة الجنوبية ولمن تبقى من أفراد قواتها المسلحة[٦].

أولاً، هناك خلافات حدودية هامة بين الرياض وصنعاء. وفي عام ١٩٣٤ نشبت بين المملكة العربية السعودية واليمن حرب قصيرة الأجل، أعقبها توقيع معاهدة الطائف عام ١٩٣٤[٧]. إلا أن المعاهدة السعودية ـ اليمنية التي وضعت حداً لحرب عام ١٩٣٤، لم تمنح عسير للسعوديين بشكل نهائي، بل لفترة

عشرين سنة فقط قابلة للتجديد. وتجددت المعاهدة عامي ١٩٥٤ و١٩٧٤ وكانت مطروحة للتجديد عام ١٩٩٤ أيضاً. وإضافة إلى ذلك نشأت خلافات حدودية أخرى بين السعودية واليمن حول أماكن لم يتم فيها تعيين حدودهما المشتركة. وشمل الخلاف التنافس على حق المطالبة بمقاطعة في القسم الشرقي من اليمن الشمالي سابقاً وبالمنطقة الشمالية من اليمن الجنوبي سابقاً حيث كانت شركات نفطية تعمل بموجب امتياز منحه لها اليمنيون، وكانت أعمال التنقيب قد أثمرت في بعض الأماكن واستمرت في أماكن أخرى.

تفاقم الخلاف الحدودي بإقامة الوحدة اليمنية. وكانت الدولتان في اليمن قبل توحدهما عام ١٩٩٠ تركزان اهتمامهما بشكل رئيسي على بعضهما البعض. وأثناء استقلالهما كانت كل دولة تعتبر أن الدولة الأخرى هي المصدر الأول للخطر عليها. لكن بعد إنجاز الوحدة صارت الخلافات مع السعودية تشكل محور اهتمام السياسة اليمنية الخارجية. وعوضاً عن دولتين صغيرتين في حالة نزاع مستمرة إحداهما ضد الأخرى، حولت الوحدة اليمن بالنسبة للسعوديين إلى دولة كبيرة تقع على حدود المملكة الجنوبية الغربية وسكانها يتفوقون عددياً على سكان الأخيرة. أضف لذلك اكتشاف كميات كبيرة من النفط واحتمال العثور على كميات أخرى.

ربما يكون الاتجاه نحو الديموقراطية في اليمن أثار تحفظ القوى الإقليمية أيضاً، حيث تحققت بالفعل درجة ملموسة من الحرية السياسية. وكانت الصحف اليمنية المستقلة تصدر حاملة على صفحاتها انتقادات قاسية للقيادة العليا في البلاد. وقد وصل بعضها إلى حد المطالبة علانية باستقالة الرئيس علي صالح. وكانت الانتخابات البرلمانية اليمنية في نيسان ١٩٩٣ حرة ونزيهة، كما شهد لها بذلك عدد كبير من المراقبين الدوليين. وأشارت إليها مجلة The Economist بوصفها «الانتخابات الأكثر ديموقراطية في العالم العربي»[٨].

من الصعب طبعاً اعتبار الديموقراطية في اليمن متكاملة؛ إذ أن درجة السيطرة

التي يمارسها الرئيس علي صالح دون العودة إلى البرلمان أو إلى الأعضاء الجنوبيين في المجلس الرئاسي الذي يضم خمسة أعضاء برئاسته، كانت سبباً هاماً من أسباب الحرب الأهلية.

إن السبب الأهم الذي دفع بعض القوى الإقليمية لمعارضة نظام علي صالح بنحو خاص، كان ناجماً بالطبع عن موقف صنعاء خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وتدعي صنعاء منذ ذلك الحين بأنها كانت على الحياد وأنها حاولت فقط المساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع، لكن سلوكها في تلك الفترة ساعد العراق بدون شك. وكانت الدعوة اليمنية للتوصل إلى «حل عربي» للأزمة تثير إلى حد كبير غضب السعوديين، لأن الدول العربية التي عارضت غزو صدام للكويت كانت غير قادرة على طرد قواته بما لديها من إمكانيات أو على الدفاع عن المملكة العربية السعودية من هجوم عراقي لاحق. وكان الشائع في حينه بأن مساندة علي صالح للعراق قد عكست وجهة نظر الرأي العام في اليمن.

وقد ساهمت الكويت وبعض القوى الإقليمية بتقديم دعم مادي للقضية الجنوبية. وعندما شارف النزاع على نهايته، تحدث وزير الخارجية الكويتي بصراحة عن الموافقة على الاعتراف الديبلوماسي بالجنوب[٩]. ومن الواضح أنه لا يوجد خلاف حدودي بين الكويت واليمن. كما أن الكويت ليست قلقة بنحو خاص من التطور الديموقراطي هناك، لأن الكويت تتمتع بدورها بصحافة حرة نسبياً، وتقدم لبعض مواطنيها فرصة المشاركة في انتخابات نيابية حرة نسبياً. ولم تكن الوحدة اليمنية بحد ذاتها تشكل أي تهديد خاص للكويت.

كان دافع الكويت الأول لمساندة الجنوب استمرار الغضب الكويتي من دعم صالح لصدام حسين أثناء احتلاله الكويت بعد سنوات من العون الاقتصادي الذي كانت الكويت تهبه لليمن. لذلك كان الكويتيون يودون معاقبة النظام اليمني[١٠].

اتخذت دول أخرى إجراءات ساهمت في مساعدة الجنوب، أو أن صنعاء تراءى لها ذلك. لقد أيدت هذه الدول بإصرار وقف إطلاق النار في الحرب الأهلية في اليمن. ولو تم تنفيذ وقف إطلاق النار، لكان هذا يعتبر بالفعل مساعدة للجنوبيين لتقوية نظامهم. وذكر أن سلطنة عمان، قدمت المأوى لبعض القادة الجنوبيين وأفراد القوات المسلحة الذين تركوا اليمن الجنوبي في نهاية النزاع[١١].

لا تكن حكومات هذه الدول الكراهية العميقة للنظام اليمني. ويبدو هدفها من دعم الجنوب مزدوجاً: ١) الرغبة العامة في إضعاف أي حكم موالٍ للعراق، ونظام علي صالح ما زال يعتبر كذلك؛ و٢) الرغبة في حصد المكافآت من التعاون مع السعودية والكويت في قضية من الواضح أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لهما، مع أنها ربما تكون في الواقع أقل شأناً بالنسبة لحلفائهما في المنطقة. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الوحيدة التي اعترفت بالفعل باليمن الجنوبي كانت هي نفسها غير معترف بها عالمياً وهي «جمهورية أرض الصومال» (الصومال الشمالية) التي انفصلت عن الصومال. ويبدو أن الصومال الشمالية كانت لديها الرغبة في الاعتراف (وقد اعترفت فعلاً) بأن الانفصال مشروع. وعلى الرغم من أن اليمن الجنوبي كان يريد أن يعترف به، لكن الحكومة الجنوبية لم تعط أهمية كبيرة لاعتراف جمهورية أرض الصومال ولم تكلف نفسها حتى عناء الاعتراف بهذه الجمهورية بالمقابل.

مساندة الشمال

أعلنت بعض الحكومات في المنطقة عن وقوفها إلى جانب الشمال، أو حكومة الوحدة، خلال الحرب الأهلية. وكانت إحدى هذه الحكومات هي حكومة قطر. وعلى الرغم من أن قطر لعبت دوراً فاعلاً في التدخل الذي رعته الأمم المتحدة ضد العراق، لكن الحدود بين قطر والسعودية شهدت بعض

المناوشات في عام ١٩٩٢ ـ والعلاقات بين الدولتين ما زالت فاترة. فلم تضم قطر صوتها إلى الدعوة التي وجهتها الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوقف إطلاق النار في اليمن[١٢]. وكانت قطر، على حد قول بعض المصادر، تقدم المعونات المالية إلى حكومة علي صالح أثناء النزاع.

كما أوردت التقارير أيضاً أن الأردن كان يدعم حكومة علي صالح. والأردن، مثل اليمن، قام بمساعدة العراق خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وهو مثل اليمن أيضاً أثار غضب السعودية والكويت لأنه فعل ذلك. لكن الأردن تمكن، بعكس اليمن من استعادة علاقاته الوثيقة مع الغرب والولايات المتحدة. إلا أن علاقاته مع السعودية والكويت ما يزال يشوبها التوتر. وكان الأردن وسلطنة عمان ناشطين للتوسط في النزاع بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض (قائد اليمن الجنوبي سابقاً الذي تولى منصب نائب الرئيس في اليمن الموحد عام ١٩٩٠، وترأس بعد ذلك الحكومة الانفصالية في عام ١٩٩٤) قبل اندلاع الحرب الأهلية. وقد نقل عن أحد المصادر أن أفراداً من سلاح الجو الأردني ساعدوا في صيانة طائرات إف ـ ٥ الأمريكية الصنع في اليمن خلال الحرب الأهلية[١٣].

الدولة التالية التي وقفت إلى جانب حكومة علي صالح كانت العراق. وكان هدف بغداد من مساعدة علي صالح واضحاً: أراد العراق الحؤول دون توسع تنامي نفوذ دول المنطقة الذي كان محتملاً، إذا تمكن الجنوبيون من الانتصار. ووفقاً لبعض المصادر، ساعد ضباط عراقيون على تنظيم الحملة التي شنها الشمال ضد الجنوب[١٤]. وبغض النظر عن مدى دقة هذه التقارير، يبدو من الواضح أن العراق لم يكن في وضع يخوله مساعدة صنعاء كما كان سيفعل لو أن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على بغداد لم يكن قائماً.

أعلنت السودان أيضاً تأييدها لصنعاء. وهناك علاقة وثيقة تربط قادة النظام الأصولي الإسلامي في هذه الدولة بالشيخ عبد المجيد الزنداني، أحد زعماء

الإصلاح، الحزب الإسلامي في اليمن. وخلال هذا النزاع وقف الإصلاح إلى جانب الرئيس علي صالح ودان القوى الإقليمية لدعمها الجنوب. لكن على الرغم من أن السودانيين قدموا دعماً سياسياً كاملاً لصنعاء، لم يكن وضعهم يسمح لهم بتقديم الكثير من الدعم المادي بسبب الحرب الأهلية التي يخوضونها بدورهم في جنوب السودان، هذا بالإضافة إلى حالة الفقر العامة التي تعاني منها البلاد. وقد اعترف السودان بأنه أرسل «مساعدة» إلى اليمن عندما شارفت الحرب على نهايتها[١٥].

كما ورد أيضاً أن العقيد القذافي، الذي يتبع غالباً سياسة مناهضة، كان يؤيد صنعاء. ولكن تقديمه أي دعم مادي هام لحكومة علي صالح يظل موضع شك[١٦].

ولقد ذكرت التقارير أيضاً أن إيران ساندت الشمال في الحرب الأهلية. وإيران، بالطبع، في حالة تنافس مع السعودية منذ فترة طويلة، وهي بالتالي لا تريد رؤية النفوذ السعودي يمتد حتى اليمن. لكن إيران على الرغم من ذلك تسعى حالياً لإقامة علاقات ودية مع السعودية[١٧]. لدرجة أنه قيل إن أية مساعدة إيرانية لصنعاء كانت ترسل بطريقة غير مباشرة.. ربما عبر السودان[١٨].

يقول المراقبون المطلعون على مجرى الأحداث في واشنطن إن مقدار الدعم الخارجي الذي تلقاه الشمال خلال الحرب الأهلية الأخيرة كان ضئيلاً بالمقارنة مع مقدار الدعم الذي تلقاه الجنوب. ويذكر هنا أن العالم العربي وقف سياسياً إلى جانب الشمال عندما رفض تلبية الدعوات الجنوبية للاعتراف الديبلوماسي بالجنوب.

القوى الخارجية

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تقليدياً لا تنظر إلى اليمن بوصفه يحتل

مكانة ضمن أولوياتها. وكان مقدار أهمية الدولتين اليمنيتين يقاس بشكل أساسي في إطار التنافس الذي تفرضه الحرب الباردة، كما يقاس بالتطورات الحاصلة في الدولتين والتي تؤثر في المملكة العربية السعودية المجاورة... وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أمن هذه الأخيرة مسألة حيوية بالنسبة لمصالحها. وإذا كانت اهتمامات أمريكا باليمن قد زالت اليوم في إطار انتهاء الحرب الباردة، فإن واشنطن ما زالت مهتمة بما يحدث في اليمن ويؤثر في المملكة العربية السعودية. لكن اهتمام أمريكا باليمن حالياً لم يعد متعلقاً بالسعودية تماماً، خصوصاً عندما تمكنت شركة أمريكية (Hunt Oil Co.) من اكتشاف النفط في اليمن الشمالي عام ١٩٨٤ ونالت امتياز التنقيب هناك منذ ذلك الحين (بمشاركة Exxon). كما تعمل في اليمن الجنوبي سابقاً شركة كندية (Occidental)، وهي تابعة لشركة أمريكية، على استخراج النفط. وهناك عدد من شركات النفط من أمريكا ودول أخرى يقوم بأعمال التنقيب في أماكن مختلفة في اليمن. وإلى جانب ذلك، كانت الجهود لترسيخ الديموقراطية في اليمن خلال السنوات الأخيرة، خاصة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣، تلاقي دعماً فعالاً من التكتل الديموقراطي الضاغط، الآخذ في النمو والذي تمثله «The National Endowment for Democracy» و«The U.S. Agency for International Development» والمنظمات التي كانت هاتان المؤسستان تمولانها[١٩].

خلال الحرب الأهلية، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء قطر) للتوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار في الأمم المتحدة. وكان مسؤولون معنيون بسير الأحداث في الحكومة الأمريكية ينسبون معظم انتهاكات وقف إطلاق النار للشمال، وذكر أنهم وجهوا احتجاجات قاسية للمسؤولين في صنعاء. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ إجراءات عملية لتدعيم وقف إطلاق النار أو لفرض عقوبات لانتهاكه. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيدت الوحدة اليمنية عند الإعلان عن

قيامها في عام ١٩٩٠. وقد اعتادت واشنطن على أن تنظر بعداء إلى كافة المحاولات الانفصالية منذ الحرب الأهلية الأمريكية، ولم تكن مستعدة للاعتراف بالجنوب(٢٠).

كانت سياسة معظم القوى الغربية متشابهة في جوهرها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية؛ واعتقد البعض أن روسيا ستبادر إلى مساعدة حلفائها السابقين في الجنوب، لكن لم يرد أي دليل على حدوث ذلك بالفعل. وقامت روسيا بمبادرة ديبلوماسية لحل النزاع. وكانت وزارة الخارجية الروسية تأمل أن تساعد العلاقات الطيبة السابقة التي كانت تربط موسكو بالقيادتين الشمالية والجنوبية على إعطاء موسكو موقعاً أفضل من الآخرين حتى تتمكن من التوسط بنجاح بين الطرفين المتنازعين، لكنها لم تساعدها على ذلك.

لم يكن لروسيا بالضرورة رهان معين على انتهاء الحرب لصالح هذا الطرف أو ذاك. وكانت محاولة الوساطة نابعة من الجهد الأكبر الذي تبذله موسكو كي تتقبل سائر دول العالم روسيا بوصفها قوة عظمى. لكن روسيا ربما تكون باعت الميغ ٢٩ إلى قوى إقليمية حتى يعاد نقلها إلى الجنوب. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن هدف وزارة الدفاع الروسية يكون عندها تجارياً أكثر منه سياسياً؛ فهي تحتاج إلى العملة الصعبة. وقد يكون مصدر الطائرات أوروبا الشرقية، أو كوريا الشمالية أو أية دولة أخرى تمتلك مثل هذه المعدات وتحتاج للعملة الصعبة.

لا يبدو أن هناك أية قوة من خارج المنطقة اتخذت قراراً بتقديم دعم مادي مباشر للشمال أو للجنوب أثناء النزاع. وتصرفت سائر الدول في العالم كالدول العربية، إذ منحت القضية الشمالية دعماً سياسياً من خلال عدم منحها الجنوب اعترافاً ديبلوماسياً.

نتائج مستقبلية وخيارات

باءت المحاولة الجنوبية بالفشل. واستمر اليمن موحداً في ظل حكم الرئيس علي صالح. وإلى جانب ذلك تمكنت صنعاء من الانتصار بقدر لا يذكر من العون الخارجي. وعلى الرغم من الدعم الخارجي الهام الذي تلقته قيادة الجنوب، فإنها طردت من اليمن.

ما هي النتائج المترتبة على إنتهاء الحرب الأهلية اليمنية؟ أبرز نتائج الحرب اليمنية الأهلية الاخيرة متصلة باليمن تحديداً ولكن ذلك لا ينفي كون أن نتائج الحرب الاخيرة تمتد لأبعد من اليمن. من جانب آخر يبسط الرئيس علي عبدالله صالح سلطته بقوة على البلاد، في الوقت الحاضر على الأقل.

أولى هذه النتائج ازدياد تدهور العلاقات بين حكومة علي صالح من جهة، وبين معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى. وبسبب دعم القوى الإقليمية للجنوب، تعتبر صنعاء أن هذه القوى الإقليمية قد ساهمت في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة.

علاقات اليمن مع سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء قطر) فاترة أيضاً، لكنها لا تصل إلى مستوى علاقاتها بالمملكة العربية السعودية. وإذا تغيرت سياسة السعودية نحو صنعاء فجأة وصارت سياسة ود وتسوية للخلافات، فإنه من المستبعد للغاية أن تواصل سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة متحفظة نحو اليمن. لكن، إذا عمدت دول المجلس إلى تحسين علاقاتها مع اليمن (وهذا ما تفعله عمان والإمارات كما يبدو) لن يكون لذلك تأثيره في وضع حد للخلاف السعودي ـ اليمني[٢١].

يبدو أن الخلاف السعودي ـ اليمني المتزايد سيكون على الأرجح نتيجة طويلة الأمد للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤. لكن هناك نتيجة أخرى أكثر إثارة للقلق. فالتوتر بين اليمن من جهة والمملكة العربية السعودية ودول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى ليس قائماً في فراغ. إذ أن دول شبه الجزيرة العربية تواجه أعداء آخرين ناشطين أو محتملين. وهؤلاء هم العراق وإيران والسودان والحركات الإسلامية الثورية التي تحاول الوصول إلى السلطة في مصر والجزائر وغيرهما من دول الشرق الأوسط[٢٢].

طالما ظل التوتر السعودي ــ اليمني قائماً، فإنه من المحتمل أن يفسح المجال أمام سائر خصوم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستغلال هذا التوتر. وقد اندلعت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، في فترة كان فيها الخصوم الفعليون والمحتملون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضعفاء نسبياً أو لم يتدخلوا بقوة. لكن هذا الوضع قد لا يدوم طويلاً.

لعل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق لا يزال متماسكاً نسبياً في الفترة الحالية، لكن هناك دول عديدة لها مصلحة كبيرة في رفع هذا الحظر، من بينها تركيا وروسيا والصين وفرنسا. وهدف هذه الدول اقتصادي بالدرجة الأولى. وإذا أتيح للعراق أن يواصل تصدير نفطه، فسوف يشكل هذا مصدراً هاماً للدخل لن يستخدمه فقط في إعادة بناء قواته المسلحة، بل لمساعدة اليمن بوجه خاص.

تعتمد إيران اليوم ما يشبه الانفراج في العلاقات مع السعودية. لكن الانفراج لا يعني الود. إن المبادىء الثورية الإيرانية معارضة أساساً لكل الملكيات. وفي حال تمكنت القوى الإسلامية الثورية في دول إسلامية أخرى من أن تنمو وتزداد قوة، من المستبعد للغاية أن تحرمها طهران من الدعم من أجل المحافظة على العلاقات الطيبة مع الرياض. وتظل مساعدة اليمن خياراً قد تلجأ إليه طهران عندما تسوء العلاقات السعودية ــ الإيرانية مرة أخرى.

إذا تمكنت الأنظمة الإسلامية الثورية من استلام السلطة في أماكن أخرى من العالم العربي، ستكون على الأرجح معادية للغرب كثيراً، كما أنها ستعارض بشدة أي حكم عربي تعتبره متحالفاً مع الغرب. وتسعى الأنظمة الثورية عادة

لتصدير ثورتها في الفترة الأولى لوصولها إلى السلطة. كما أن استمرار التوتر السعودي اليمني سوف يشكل لها فرصة قد تستغلها أيضاً.

إن المشكلة الناجمة عن استمرارية التوتر بين صنعاء والرياض هي إمكانية استغلال قوى أخرى لهذا النزاع. فإن إقامة تحالف بين اليمن وبين طرف معادٍ للمملكة العربية السعودية، أو عدة أطراف معادية، يشكل بالفعل تهديداً أمنياً للمملكة ولسائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن السؤال السياسي الذي يطرح نفسه أمام السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأمام حلفاء هذه الدول في الغرب وفي أماكن أخرى، هو كيفية فك ارتباط التوتر السعودي ـ اليمني بالقوى الأخرى المعارضة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فعلية كانت أم محتملة؟ لن يكون ممكناً، على الأرجح، فك ترابط هاتين المشكلتين في حال استمرار التوتر السعودي ـ اليمني؛ لأن استمراره، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، يجعله عرضة للاستغلال من قبل الآخرين. وإن السبيل الوحيد لمنع حدوث ذلك هو في وضع حد للتوتر السعودي ـ اليمني، بطريقة ما، كي لا يعود متاحاً كفرصة ينتهزها الآخرون.

وبالمثل كان تأييد بعض القوى الإقليمية للجنوب في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، سوء تقدير كبير أيضاً. صحيح أنه على الرغم من إجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ وظهور صحافة حرة نسبياً، فأن حكم الرئيس علي صالح لا يوصف بأنه ديموقراطي. وصحيح أيضاً أن معظم الجنوبيين كانوا مستائين لأن الشماليين فرضوا سيطرتهم على الحكومة الموحدة، وأن الوضع الاقتصادي في الجنوب أصبح مزرياً. لكن حتى لو شعر العديد من اليمنيين بالخيبة تجاه حكم علي صالح، فهذا لا يعني أنهم كانوا على استعداد لتأييد القيادة الماركسية السابقة التي حكمت اليمن الجنوبي بأسلوب ديكتاتوري في الماضي، وأثارت نفوراً شعبياً عارماً هناك. وحتى القيادة الجنوبية نفسها تظل بالفعل منقسمة بشكل حاد بسبب خلافات برزت خلال سلسلة من الأحداث، من بينها

الحرب الأهلية اليمنية الجنوبية عام ١٩٨٦، التي خاض فيها الاشتراكيون قتالاً عنيفاً ضد بعضهم البعض.

علاوة على ذلك لم تصل معارضة حكم علي صالح إلى مستوى معارضة الوحدة. وخلال اندلاع الحرب الأهلية زارت واشنطن وفود من مجموعات يمنية مختلفة، وأبدى العديد منهم ـ وبعض هؤلاء أعضاء في حزب علي صالح، المؤتمر الشعبي العام ـ معارضته لعلي صالح، لكنهم عبروا بصلابة عن تمسكهم بالوحدة اليمنية، لأن الذين كانوا يحاربون علي صالح سعوا للانفصال.

قد تكون القوى الإقليمية اليوم أيضاً على وشك إساءة تقدير الأمور مرةً ثانية في حال اقتناعهم بأنهم يستطيعون إضعاف حكم الرئيس علي صالح من خلال دعم القوى الجنوبية التي فرت من اليمن عند نهاية الحرب. وإذا كانت هذه القوى عجزت عن تحقيق الاستقلال الجنوبي وهي لا تزال داخل البلاد، فإن تحقيق ذلك يصبح مستبعداً أكثر وهي خارج البلاد. وإضافة إلى ذلك تبدو تلك القوى الإقليمية غير مدركة تماماً لكون أن رعايتها للجنوبيين تساهم في إضعاف ثقة القوميين اليمنيين فيها.

من المحتمل بالطبع في حال لجأت صنعاء إلى فرض حكم متشدد بعد نهاية الحرب، أن يؤدي ذلك إلى ظهور حركة معارضة شعبية يمينة ثانية. كانت القوة الأبرز التي تحالفت مع علي صالح لإلحاق الهزيمة بالجنوبيين هي حزب الإصلاح. وقد يكون موقف حزب الإصلاح أثار دهشة المراقبين الذين يعتبرون أحد زعمائه الرئيسيين، الشيخ عبد الله الأحمر من حاشد، صديقاً للمملكة العربية السعودية. وربما يكون الأحمر من ناحيته شجب دعم القوى الإقليمية للجنوب واختار الوقوف إلى جانب علي صالح خوفاً من أن يفقد تماماً سيطرته على الإصلاح لصالح الشيخ عبد المجيد الزنداني الراديكالي، الذي تربطه علاقات وثيقة بالحكم الإسلامي الأصولي في السودان.

إذا تمكنت حركة المعارضة لحكم علي عبدالله صالح من النمو، فقد نشهد

صراعاً بين شقين في حزب الإصلاح؛ الأول موال لصالح وللعراق والثاني موالٍ للسودان وإيران. أي أنه لا أحد يستطيع الافتراض أن إسقاط علي صالح سيأتي بنظام حكم يقيم علاقات ودية بين صنعاء وجيرانها.

إن اعتماد سياسة اللين في التعامل مع اليمن يعني، على عكس السياسة المتشددة: ١) أن الوحدة اليمنية وجدت لتبقى ٢) وأن نظام حكم علي عبدالله صالح سوف يستمر. وهكذا فإن سياسة اللين ستعمل على فك الارتباط بين اليمنيين وسائر المعارضين الإقليميين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بترسيخها التعايش السلمي مع صنعاء. وستضع هذه السياسة حداً لدعم المعارضين السياسيين لصنعاء، خاصة أولئك الذين يريدون القضاء على الوحدة اليمنية. كما أنها ستشمل أيضاً السماح للعمال اليمنيين بالعودة إلى السعودية وإلى سائر الدول الخليجية، إلى جانب مواصلة تقديم العون الاقتصادي.

قد يعترض البعض على هذا التحليل ويقولون إن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت تعتمد في السابق سياسة اللين مع اليمن وأنها أجزيت على ذلك بالتأييد اليمني للعراق بعد غزو الكويت. لكن العديد من اليمنيين اعترفوا ـ في ذلك الحين، ويعترفون اليوم أيضاً ـ أن موقف صنعاء من حرب الخليج كلف اليمن كثيراً. وهناك أدلة على أن الرئيس علي صالح نفسه يعترف بذلك. وعند إحرازه النصر على الجنوب، وجه رسالة إلى الملك فهد يدعوه فيها إلى «توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون» بين السعودية واليمن[٢٣]. إن السماح بالعودة إلى النمط التقليدي من العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو، في أقل تقدير، بمثابة خطوة أولى لتحسين العلاقات بين الجانبين.

في نهاية المطاف، قد لا تكون «المشكلة اليمنية» بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مشكلة بالإمكان حلها، لكن بالإمكان فقط إدارتها. لأنه حتى في حال اعتماد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة اللين مع اليمن

بمواصلة الدعم والعلاقات الاقتصادية الطبيعية، سوف تقبل صنعاء بدون شك المساعدة من معارضي مجلس التعاون عندما يقدمها لها هؤلاء. وهذه اللعبة أجادها علي صالح ببراعة خلال توليه رئاسة اليمن الشمالي أثناء الحرب الباردة حين كان يتلقى العون من الاتحاد السوفياتي من جهة، ومن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. ومنذ عام ١٩٩٠ ولغاية اليوم أثبتت سياسة التشدد مع اليمن فشلها. لكن خيار سياسة اللين يظل، كما كان في الماضي مع اليمن الشمالي، لعبة تتمتع فيها المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بموقف قوي يسمح لهما بخوضها بنجاح مع اليمن الموحد.

خلاصة

مستقبل الوحدة اليمنية

جمال سند السويدي

أثارت الفصول السابقة مواضيع عدة تغني النقاش حول أسباب الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤ ونتائجها. فالوضع في اليمن، الذي لم يدرس كفاية وطغت عليه الاهتمامات الاستراتيجية المتعلقة بأمن الخليج واستقرار دول الخليج العربي، لم يحظ بالاهتمام الواسع من الرأي العام، ولا بالاهتمام البحثي، اللذين يستحقهما موقع اليمن التاريخي والجغرافي في شبه الجزيرة العربية. ونتيجة لذلك غالباً ما أسيء فهم الأصداء التي صاحبت الدوامة السياسية التي شهدها اليمنان، فنجمت آثار يمكن أن تلحق ضرراً بالغاً بأمن المنطقة واستقرارها.

وما من موضوع يكفي وحده لأن تفسر على أساسه الأحداث المضطربة التي تمخض عنها الصراع اليمني، علماً أن بعضها طغت أهميته على غيره. فالصراع كان، في آن معاً، نزاعاً حول تقاسم السلطة في القمة، وحول التوزيع العادل للثروة، وضرورة تحقيق التعددية السياسية، وأخيراً وليس آخراً، حول الرؤى المختلفة لعملية بناء الدولة القومية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وما دامت هذه هي الموضوعات الأساسية التي اتسم بها الصراع داخلياً، فهو، خارجياً، كان مرتبطاً إلى حد بعيد بعلاقة اليمن غير المستقرة مع المملكة العربية

السعودية، وبعزلة اليمن السياسية عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أثر أزمة الخليج الثانية في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وبعدم وجود أية قوة من خارج المنطقة تستطيع احتواء الأطراف المتنازعة، وبفقدان الانسجام بين الأطراف الإقليمية، لا سيما أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما حال دون إيجاد حل سياسي للأزمة.

كانت الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة صراعاً بين شخصيتين لم تنعكس خلافاتهما على الناس، باستثناء أولئك الوثيقي الصلة بالقيادة والجيش في شمال وجنوب اليمن. ومع دور هامشي لعبته القبائل، في ظل غياب أي استغلال من جانب القوى الدولية، جلبت طموحات قلة ـ وبالتحديد علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض ـ المصائب على الكثيرين. فقادة اليمنين الشمالي والجنوبي الذين شاؤوا أن لا يتنازلوا عن مرتكزات سلطتهم، تقاربوا في ما بينهم من دون أن يملكوا الالتزام المطلوب. ولقد أعلنت الوحدة في عام ١٩٩٠ قبل إجراء الاستفتاء المقرر حول دستور البلاد، فيما بدا الطرفان عاجزين عن إحداث الدمج الكامل للمؤسسات الرئيسية، لا سيما الجيش.

واقتصادياً، كان هذا الواقع يعني ظهور نقص هائل في الكفاءة والإنجاز، وحصول الازدواجية في القطاع العام، والعجز عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي، والتوزيع غير العادل للموارد على الجيش وقوى الأمن الحكومية. في حين تفاقم الفساد والفقر بفعل العودة المفاجئة لحوالي ٨٠٠,٠٠٠ مغترب يمني غادروا المملكة العربية السعودية، ساعد ذلك على انفجار التذمر الشعبي والتطرف. وبما أن السلطات بدت غير قادرة على فرض قيود وتعريفات جمركية على الاستيراد، ولا على منع السوق النقدية غير الرسمية، فإنها لم تجد أمامها سوى اقتصاد كسيح وحكومة مجزأة.

من الواضح أن فرص الرئيس علي صالح للإبقاء على الوحدة، التي استعيدت، تعتمد، إلى حد بعيد، على قدرته على تحريك عجلة الاقتصاد

مجدداً، من أجل تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وهي تعتمد، ثانياً، على تحقيق مصالحة سياسية بين الشمال والجنوب بهدف إحياء عملية الدمج السياسي. وهذا يتطلب إعادة تشكيل ائتلاف حكومي متعدد الأحزاب يمثل مختلف الاتجاهات والتيارات على الساحة السياسية لليمن الموحد.

أما المناخ السياسي القمعي، الأكثر ضيقاً وعزلةً، فلن يكتفي بالقضاء على الاستثمار الأجنبي، وهو الذي من دونه يكاد ينعدم النمو الاقتصادي، بل سيتيح الفرص، أيضاً، للأجنحة المتطرفة كي تغرس أفكارها وآراءها في أرض خصبة.

ولكي يحتفظ بحكمه ويسمح في الوقت ذاته، بدرجة من الليبرالية، سيجد الرئيس علي صالح أنه مضطر للسير على حد السيف، مما سيمتحن قدراته على احتواء قوة المعارضة في الداخل، ورسم سياسة متوازنة في الخارج. فالعلاقة مع المملكة العربية السعودية ستظل المحك الأساسي طالما بقيت مناطق عسير ونجران وجيزان موضوعاً حساساً للشعب اليمني. وهكذا فإن معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤، والتي نصت على أن المناطق الثلاث المذكورة خاضعة للسيادة السعودية لمدة عشرين عاماً قابلة للتجديد، تبقى مصدر توتر جدي ما دامت حكومة صنعاء ليست مستعدة للاعتراف العلني بالحدود الشمالية كحدود نهائية ودائمة. أما كميات النفط الاحتياطي في المنطقة فعملت بدورها على تعقيد المشكلة، سيما وأن السلطات السعودية حذرت الشركات التي تنقب هناك بعدم انتهاك حرمة أراضي المملكة. فالاشتباكات الأخيرة التي حصلت حول بلدة البوقة، وعدم وضوح الرؤية بشأن المفاوضات الحدودية الاخيرة، تعد تعبيراً واضحاً عن مدى تمسك الجانبين بموقفيهما.

إن المشاحنات الحدودية مرشحة للتصعيد بما يتعدى الأقاليم الثلاثة. فالألف ميل المتبقية من الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن لم تخضع مطلقاً لترسيم دقيق. ولوقوعها على امتداد أطراف الربع الخالي المقفر، فإن الترسيم الجغرافي لتلك المنطقة مرشح لأن يتعقد بفعل اكتشاف اليمن النفط في

جوارها، ولغموض الولاءات التي يدين بها أبناء القبائل. كذلك يمكن للعلاقات الثنائية أن تعاني المزيد من التوتر تبعاً لتصور صنعاء لمسألة الاستقرار في شبة الجزيرة العربية. فالمملكة العربية السعودية المحصورة بين قناة السويس وباب المندب على البحر الأحمر، ومضيق هرمز على الخليج، قد تجد نفسها مضطرة لأن تبحث عن خط لها عبر اليمن تؤمن من خلاله طريق صادراتها النفطية، حيث إن اقتراحها بإنشاء ممر يعبر سلطنة عمان لم يحظ بالترحيب.

بالمثل يصعب تجاهل شكاوى صنعاء من المساعدات السعودية المقدمة للتجمعات القبلية في الشمال. ثم إن قرار الرئيس علي صالح بتوطيد سلطته السياسية مرشح لمواجهة تحديات من قبل القيادات الجنوبية المعتدلة الباحثة عن نفوذ أكبر لها كمكافأة على ولائها في زمن الحرب، وكذلك من قبل أعضاء حزب الإصلاح الذين يحاولون أن يتقاضوا ثمن الدعم في مواجهة الجنوب.

والواقع أن محاولات زعزعة استقرار نظام علي صالح قد لا تتوقف من تلقاء نفسها، إذا ما أخذنا في الاعتبار الآثار المترتبة على موقف صنعاء خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وقد أدى موقف اليمن المتناقض في مواجهة الإدانة الدولية للعدوان العراقي على الكويت، إلى إلحاق ضرر شديد بفرص التوصل إلى انسجام أكبر في العلاقات ما بين صنعاء وجيرانها. فدعوة علي صالح لـ «الحل العربي»، واعتماده اللاحق على المعونة التقنية العراقية لجيشه، بما في ذلك إنشاء حرس ثوري على غرار حرس صدام حسين. لم تكن عوامل مطمئنة للسعوديين الذين أملوا بدعم اليمن لهم خلال أزمة الخليج الثانية. وقد شعرت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، بشكل خاص، بأن تصرفات علي صالح إهانة لهما، وهما اللتان أنفقتا ملايين الدولارات لمساعدته في التنمية الاقتصادية لليمن. وهكذا فإن العقوبات التي تفرضها الرياض غير مرشحة للإلغاء ما لم يبادر القادة اليمنيون إلى إبداء بعض الحساسية بشأن هذا الموضوع. أما المزيد من المواقف الحيادية في ظروف الاعتداءات الخارجية على الجيران في

شبه الجزيرة العربية، فلن يؤدي سوى إلى تفاقم العزلة السياسية لليمن عن باقي أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لإزالة التوتر في العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية، والحؤول دون المزيد من عدم الاستقرار الداخلي، على حكومة صنعاء أن تسعى إلى دمج حقيقي بين الشمال والجنوب، وليس مجرد ضم. والرئيس علي صالح، كونه صاحب اليد العليا، يملك الفرصة لتوسيع البنية البيروقراطية والتنظيمية المتفوقة في الجنوب، بحيث تمتد إلى باقي البلاد، فيما هو يمنح ثمار النمو الاقتصادي، المعتمدة على الموارد المشتركة للشمال والجنوب، لكل اليمنيين.

فالتنويع الاقتصادي، بعيداً عن سياسة تشديد الاعتماد على النفط (الذي يشكل حالياً ٨٥٪ من عائدات التصدير)، والتركيز على تنمية الصادرات الزراعية والثروة السمكية والموارد المعدنية، مع تطوير عدن كميناء حر، هي مفاتيح الرخاء على المدى الطويل[1]، وهذا ما يساعد اليمن على أن تستقطب الاستثمارات الخارجية ـ بدلاً من المساعدات الخارجية ـ سواء كانت من الدول العربية المجاورة أم من الغرب.

إن أهمية التقدم الاقتصادي اليمني ليست موضع النقاش. فمع معدل خصوبة يبلغ ٧,٥٪، أي أنه أكثر من ضعفي المتوسط العالمي، يتوقع أن ينمو عدد سكان اليمن بنسبة ٣,٤٪ سنوياً، وقد يصل إلى ١٦,٥ مليوناً في العام ٢٠٠٠. وإذا اقترن هذا بنسبة لا تتعدى الـ ٤١٪ من الراشدين الذين يجيدون القراءة، يصبح التحدي الذي يواجه البلد ضخماً، إن لم نقل يصعب تجاوزه[2]. ولاستغلال الإنتاج النفطي الراكد عملياً، تسعى اليمن لاستثمار قرابة ٢٠ ـ ٣٠ مليون قدم مكعب من الغاز، وهو جهد يعتمد على قدرة الحكومة على طمأنة المستثمرين الأجانب وشركات الطاقة الساعين للحصول على عقود.

ونجد القدر نفسه من الحساسية إزاء خفض العجز الهائل في الموازنة، والذي خنق محاولات التعافي الاقتصادي. فخفض الدعم الحكومي وحجم العمالة في

القطاع العام، وهو ما يكاد يستحيل التعافي من دونه، قد يسيء جدياً لشعبية الرئيس علي صالح. وهناك مؤشرات على أن الاقتصاد سوف ينكمش بنسبة ١٠٪ في السنتين المقبلتين، ويعاني تزايداً هائلاً في التضخم(٣). لتلافي الانهيار المالي والمزيد من الحرمان الاقتصادي، على الحكومة أن تسخر جهودها سريعاً لإعادة بناء الدولة الذي مزقتها الحرب وتحسين العلاقات مع الجيران في الخليج. فمن دون إعادة ترتيب أولويات الموازنة بحيث يتقلص الإنفاق العسكري نوعياً لمصلحة الصحة العامة والتعليم، لن تلوح في الأفق احتمالات جدية باستعداد المانحين لتقديم المساعدات. وحكومة علي صالح هي المطالبة بطمأنة الراغبين في تقديم العون إلى أن استثماراتهم سوف تنفق على نحو سليم. ولخدمة هذا الهدف لا بد من إيجاد صيغة تعايش مع السعوديين في ما يخص المواضيع الرئيسية كالحدود والراديكالية الإسلامية والعمالة المهاجرة.

وبالمثل فإن تشكيل حكومة تتميز بالمشاركة الواسعة، وتتيح تمثيل ودمج اليمن الجنوبي السابق، تبقى خطوة ضرورية لنظام علي صالح، من أجل الحد من الإنفاق العسكري لمصلحة انماء البنية التحتية والبرامج الاجتماعية مثل التعليم والعناية الصحية. ثم إن يمناً موحداً، ينعم بالوفاق الداخلي وفي طريقه إلى التعافي الاقتصادي، مرشح أكثر لأن ينضم إلى منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن تحقيق الوحدة الوطنية ليس بالأمر الثانوي. فاليمن الموحد يواجه جملة من المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية الصعبة والتي تتراوح بين الأمية ونقص المدارس والخدمات الطبية اللازمة، وبين الفقر المتعاظم والتوزيع غير المتكافىء للثروة مصحوباً بتملك مجموعة من الحكام ورؤساء القبائل والمسؤولين الرسميين للجزء الأعظم من وسائل الإنتاج، ومع أن الانقسامات الداخلية التي أدت إلى الحرب الأهلية قد تستمر في تعقيد الجهود الهادفة إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية، فإن الصراع الذي انتهى مؤخراً يعطي حكومة الرئيس علي صالح فرصة

جديدة لإعادة توحيد الشعب اليمني، من دون ارتكاب الأخطاء التي عملت على إفشال تجربة الوحدة السابقة. وسيكون قيام الحكومة بتوسيع دائرة العفو لتشمل أعضاء القيادة الجنوبية السابقين بمثابة بادرة طيبة، ذلك أن المجتمع الدولي يجب أن يعتمد على نظام علي عبدالله صالح لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية. وتمثل عودة آلاف اللاجئين اليمنيين مؤخراً، ممن هربوا من الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، عاملاً مطمئناً في هذا المجال. وفي المقابل فإن الإشارات التي أعطاها علي عبدالله صالح للقادة الخليجيين، والرسالة التي بعث بها للملك فهد، حيث عبر عن توقه «لفتح صفحة جديدة في العلاقات اليمنية ـ السعودية»، وكذلك المفاوضات السياسية الاخيرة، تشكل مدخلاً إلى تقارب جديد بين صنعاء ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٤].

توضح دراسة التغير السياسي في اليمن المشاكل الأساسية التي تواجهها البلدان النامية بعد انتهاء الحرب الباردة. فأمام اليمن عدد من الأسئلة التي تعتبر محكاً لبراعة القيادة السياسية في الانتقال بالبلاد من المواضيع المثيرة للانقسام إلى الاستقرار الوطني المحكوم بمصلحة مشتركة في الازدهار الذي يشمل الشمال والجنوب معاً. ولا يمكن تحقيق ازدهار كهذا إلا من خلال سياسة تجمع، بدأب، بين الحاجة إلى المصالحة الوطنية ومتطلبات العلاقات الخارجية الودية. وسيعتمد نجاح قيادة علي صالح في هذه المهمة، إلى حد بعيد، على قدرتها على إعادة تحريك عجلة الاقتصاد. وهنا تبدو إجراءات التقشف لا مفر منها، على المدى القصير، لاستعادة الثقة في مجموعة التمويل الدولية، في قدرة اليمن على جذب الاستثمارات. ومن أجل هذا، على البلاد أن تتبنى نمطاً اقتصادياً يلائم ديناميات التفاعل الاجتماعي للمجتمع اليمني. وعليها أن تحفز الاستثمار، على المدى البعيد، لتنمية الموارد الوطنية، بما في ذلك استخراج الهيدروكاربونيات والمعادن الأخرى وتصديرها، وذلك بالتزامن مع التدريب اللازم للعمالة المحلية المطلوبة، بما يسمح باعتماد التنويع الاقتصادي وإقامة المرافق التصنيعية. فإذا أخذنا في الاعتبار ندرة الرساميل الداخلية، والنقص في سوق

العمالة الماهرة، وجدنا أن مستقبل اليمن الاقتصادي سوف يرتبط، على نحو حاسم، بالمهمة المزدوجة المتمثلة بجذب المساعدات الخارجية والمضي قدماً في إعداد قوة عاملة متعلمة ومجهزة لكي تواجه تحديات انخراطها في سوق عالمية.

ولإنجاز هذين الهدفين، على حكومة علي صالح أن تسعى جاهدة لإقامة علاقات ودية مع جيرانها العرب، خصوصاً أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرشحين أن يظلوا المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية. وهكذا فإن سياسةً خارجية معتدلةً تحاذر الوقوع في شرك الانحياز طوعاً، إلى أنظمة وفئات سياسية مناهضة، للاستقرار، هي ضرورة لا بد منها لإعادة تأهيل اليمن في محيطه الإقليمي. وبالمعنى نفسه فإن البرنامج السياسي المحلي لحكومة صنعاء ينبغي أن يرتكز على سياسة المصالحة الوطنية التي تضمن تمثيلاً مناسباً للسكان في الشمال والجنوب على السواء. فلا ينبغي لنتيجة حرب ١٩٩٤ أن تطمس المصاعب الكبرى التي ما زالت تواجه اليمن. فمع أن الرئيس علي صالح قد انتصر في المعركة، إلا أنه يواجه جملة من المشكلات الصعبة، والتي ليس بينها ما يتوافر له حل سريع وجاهز. وعلى العكس من ذلك، ستشكل قيادة سفينة اليمن الموحد امتحاناً عسيراً حتى لأكثر السياسيين تجربةً، ولسوف تثبت السنوات المقبلة ما إذا كان الرئيس علي صالح سيكون مهندس الوحدة التي تدوم، وما إذا كان يستحق لقب رجل الدولة الحقيقي، أم أنه سينتهي به الأمر رئيساً لجسم سياسي مجزأ لا يفعل سوى إطالة أمد عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما لا يستطيع تحمله اليمن، ولا المنطقة.

المساهمون

جمال سند السويدي مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وأستاذ في جامعة الإمارات العربية المتحدة. وقد درس عدة مواد منها أساليب البحث العلمي والثقافة السياسية والحكومات المقارنة والعلاقات الدولية في جامعة الإمارات وكذلك في جامعة ويسكونسن. وكانت أطروحته للدكتوراه عبارة عن دراسة مقارنة للعلاقة بين الإسلام والثقافة السياسية بالاعتماد على استطلاعات الرأي في الكويت ومصر. كما كتب الدكتور جمال مقالات أكاديمية حول العديد من المواضيع مثل المرأة والتنمية وموقف الرأي العام في دولة الإمارات من أزمة الخليج ومفهوم التصورات الديموقراطية في المجتمعين العربي والغربي والعديد من المواضيع الأخرى. وآخر إصدار للدكتور جمال السويدي هو فصل بعنوان «المفاهيم العربية والغربية للديموقراطية» وذلك في كتاب «الديموقراطية والحرب والسلام في الشرق الأوسط»، الذي أصدرته جامعة إنديانا.

مايكل س. هدسون أستاذ في العلاقات الدولية ونظم الحكم، وأستاذ للدراسات العربية في مدرسة السلك الدبلوماسي في جامعة جورج تاون، وهو حائز على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يال. ويهتم في دراساته بمسار التحرر السياسي، والتوجهات السياسية في المجتمعات المنقسمة، وأمن منطقة الشرق الأوسط، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان زميلاً في مؤسسة غوغنهايم وفورد، ورئيساً

سـابـقـاً لـــ: «Middle East Studies Association». مـن مـؤلـفـاتـه: *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon,* و *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. وأشـرف عـلـى تحـريـر كـتـاب *The Palestinians: New Directions*. ولـه مجموعة من الدراسات وهو يعد حالياً كتاباً حول المشاركة السياسية في الشرق الأوسط.

بول ك. دريش أستاذ للأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة أوكسفورد، وعضو في St. John's College. حاز على شهادة دكتوراه من جامعة أوكسفورد وهو خبير في القبائل اليمنية. وله كتاب عنوانه: *Tribes, Government and History in Yemen*، (منشورات جامعة أوكسفورد ١٩٨٩). إلى جانب العديد من الأبحاث المنشورة في دوريات متخصصة بارزة. وقد زار اليمن مرات عديدة في السنوات العشرين الأخيرة.

تشارلز ف. دنبار رئيس «Cleveland Council on World Affairs» وسفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن من ١٩٨٨ ـ ١٩٩١. تخرج من كلية هارفارد وحاز على شهادة ماجيستير في الشؤون الدولية من جامعة كولومبيا. والتحق السفير دنبار بوزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٦٢، وتقلد خلال عشرين سنة مناصب مختلفة في الشرق الأوسط، وكذلك في إيران وأفغانستان وشمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية. كما شغل أيضاً منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في دولة قطر خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥. وساهم السفير دنبار بكتابة العديد من المقالات الاكاديمية لبعض الكتب وكذلك لـ: Middle East Journal وAsian Surveys وغيرهما.

روبرت د. بورور باحث اكاديمي متخصص في مركز الشرق الأوسط في جامعة واشنطن في سياتل. حائز على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة برينستون. وقد شغل الدكتور بورور منصب أستاذ للعلوم السياسية في City University of New York و New York University والجامعة الأمريكية في بيروت. وتشمل خبرته المهنية أيضاً العمل في منظمات تعنى بالتدريب والعمل الإنمائي

في اليمن. من مؤلفاته: *The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, 1962 - 1986* (منشورات Westview، ١٩٨٧)، وكتابان يصدران قريباً: *The Republic of Yemen: Oil and Unification* و *The Republic of Yemen: A Historical Dictionary*. إضافة إلى ذلك كتب د. بوروز ونشر مقالات في مجلات متخصصة بارزة حول مشكلات الشرق الأوسط.

مارك ن. كاتز أستاذ مساعد في السياسة ونظم الحكم في جامعة جورج مايسون في فيرفاكس، فيرجينيا، وعضو رفيع المستوى في المعهد الدولي في جامعة جورج مايسون. حاز د. كاتز على دكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماستشوستس للتكنولوجيا عام ١٩٨٢. ومنح عضوية معهد بروكينغز ومؤسسة إيرهارت ومعهد كينان للدراسات الروسية المتقدمة، ومؤسسة روكفلر ومعهد السلام في الولايات المتحدة الأمريكية. وله ثلاثة كتب، وأشرف على تحرير كتابين حول السياسة الخارجية والعسكرية السوفياتية. وله عدد كبير من المقالات حول العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول الشرق الأوسط.

الهوامش

الفصل الأول

(١) بيار روندو: Les Institutions Politiques du Liban، (باريس ١٩٤٧).

(٢) انظر على سبيل المثال دراسة لـ مايكل س. هدسون عنوانها: «After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World» فـي: Middle East Journal ٣:٤٥ (صيف ١٩٩١) ص٤٠٧ ـ ٤٢٦.

(٣) كارل دويتش: «Political Community and the North Atlantic Area» (برينستون، منشورات جامعة برينستون ١٩٥٧)، ص٥ ـ ٩.

(٤) إيريك واتكنز: «Opening the Way» في Middle East International، عدد ٤١٢، ٨ تشرين الثاني ١٩٩١.

(٥) كان المتهمون علي عبد الله الأحمر (رئيس المجلس الرئاسي)، عبد الله بن حسين الأحمر (رئيس مجلس النواب)، عبد المجيد الزنداني (عضو في المجلس الرئاسي)، علي محسن الأحمر (قائد لواء)، عبد الملك السياني (رئيس أركان)، محمد صالح الأحمر، محمد عبد الله صالح الأحمر، محمد إسماعيل السنحاني، عبد الله القاضي السنحاني، علي صالح الأحمر، محمد يحيى المواري (قائد الشرطة العسكرية)، عبد الكريم الإرياني (وزير التخطيط)، عبدالله الأشطل (المبعوث الدائم لدى الأمم المتحدة)، علي السياني (رئيس مخابرات الجيش)، عبد الله العنسي (نائب رئيس مجلس الوزراء)، عبد الوهاب الديلمي (رئيس المجلس العدلي). انظر الحياة (لندن)، ٤ تموز ١٩٩٤، ص١.

مع الإشارة إلى أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ليس من أقرباء الرئيس علي عبد الله صالح أو من أقربائه من بني الأحمر.

(٦) «Middle East International»، عدد ٤٦٣، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٧) شايلا كارابيشو في بحث بعنوان: «Elections and Mass Politics in Yemen» في: Middle East Report، ٦:٢٣، (عدد ١٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) ص٢ ـ ٦، وفي بحث بعنوان: «The War of the Two Alis» في: Middle East Report، ١:٢٥، (عدد ١٩٠، أيلول/سبتمبر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

مراجع إضافية للفصل الأول

- روبرت د. بوروز في بحث عنوانه: «Prelude to Unification: The Yemen Arab Republic 1962 - 1990» في International Journal of Middle East studies، ٤:٢٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ص: ٤٨٣ - ٥٠٦.
- جمهورية اليمن الديموقراطية، مكتب مجلس الوزراء، «مذكرة شفهية»، المكلا، ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٤.
- رينو دوتال في بحث بعنوان: «The Yemeni Elections Up Close» في Middle East Report، ٦:٢٣، (عدد ١٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، ص٨ ـ ١٢.
- تشارلز دنبار في بحث بعنوان: «The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects»، في Middle East Journal، ٣:٤٦ (صيف ١٩٩٢) ص٤٥٦ ـ ٤٧٦.
- «Yemen: Steps Toward Civil Society»، في Middle East Watch ٤:١٠، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، من ص٢٦.
- جون مايلز في بحث بعنوان: «Yemen's Growing Pains»، في: Middle East International، عدد: ٤٣٨، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.
- ديفيد وربورتون في دراسة غير منشورة عنوانها: «The War in Yemen» صنعاء، حزيران/ يونيو ١٩٩٤.
- إريك واتكنز، وبكين باتريك في بحث بعنوان: «Yemen's Crisis Threatens the Country's Unity» في Middle East International، عدد ٤٦٣، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.
- إريك واتكنز في بحث عنوانه: «Yemen's Riots Prompt Talk of Reform» في: Middle East International، عدد ٤٤٤، ١٩ شباط/فبراير، ص١٨.
- بريان ويتاكر في بحث عنوانه «Up to the Brink»، في: Middle East International، عدد ٤٦١، ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.
- «Yemeni Unification: At Last They Tied the Knot»، في: The Middle East، عدد ١٨٩، تموز/يوليو ١٩٩٠، ص٥ ـ ١١.

مقابلات

- مقابلة مع «حيدر أبو بكر العطاس» في صنعاء، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٠، ومقابلة ثانية في واشنطن في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٤.
- مقابلة مع ياسين سعيد نعمان في صنعاء ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

— مقابلة في صنعاء مع عمر جار الله في ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠.
— لقاءات مع مسؤولين في حكومة صنعاء موالين للرئيس علي عبدالله صالح في واشنطن وصنعاء، آذار/مارس ـ آب/أغسطس ١٩٩٤.

الفصل الثاني

(١) زملائي من علماء السياسة المشاركين في هذا المؤتمر أشاروا في دراساتهم إلى سفراء ووزراء وإلى رؤساء دول أيضاً. إنني أعرف اليمن منذ فترة طويلة وهذا بالطبع أتاح لي معرفة عدد من المسؤولين هناك؛ لكنني أود أن أشير هنا إلى أن معظم ما يتناوله هذا الفصل يستند إلى الحديث مع مواطنين يمنيين عاديين للغاية. ربما يكون مفيداً أن أسلوبي هذا يكمل أسلوب زملائي.

حول النتائج المؤسفة لتقسيم المادة إلى موضوعات أكاديمية مختلفة انظر جان فافريه في «Traditionalism through Ultra-Modernism» في مجموعة: «Arabs and Berbers» إ. غيلنر وس. ميشو (لندن: Duckworth، ١٩٧٣)، ص٣٠٧ - ٣٢٤ (الأصل الفرنسي ١٩٦٧).

مولت الأكاديمية البريطانية زيارات قمت بها لليمن في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢. إن الآراء التي أعبر عنها هنا هي آرائي الشخصية ولا تعكس وجهة نظر مؤسسة ما.

(٢) كان أبناء القبائل بالطبع بارزين في وحدات القوات العسكرية النظامية. لكن للأسف، ونظراً لعدم تعلقهم بهذه الوحدات، أو لتعلقهم بها بشكل غير ثابت، فقد شاركوا في سلب الغنائم. لكن أحداً لا يستطيع أن يقول: «حارب بنو فلان لصالح هذه الفئة أو تلك».

(٣) هذا أيضاً يطويه النسيان، لكن الناس في أجزاء من الجنوب، عندما كانوا يتحدثون عن أيام ما قبل الوحدة قبل حدوث الأزمة بكثير، كانوا يقولون إنهم، قبل الوحدة، اعتقدوا أن القيادة الجنوبية سوف «تحذو حذو نيكولاي» ويعنون نيكولاي تشاوشيسكو.

(٤) انظر على سبيل المثال «الجزيرة العربية» ٢٩، ١٩٩٣.

(٥) بول دريش في بحث عنوانه:«A Daily Plebiscite: Nation and State in Yemen» في: Revue du monde Musulman et de la Méditerrannée ٦٧ (١/١٩٩٣) ص٦٧ ـ ٧٧؛ و«القبلية والديموقراطية» لـ علوي السقاف، محاضرة ألقيت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية ١٩٩٤) النص مترجم للانكليزية في «Chroniques Yéménites» مجلد ٢، ١٩٩٤.

بالإمكان متابعة فتور الحماس الشعبي عند التحدث مع الناس حول الانتخابات المحلية والتعاونيات. في ١٩٨٠ كانت التعاونيات على الأرجح القوة المحلية الأكثر ديناميكية للتطوير في المنطقة بأسرها؛ مع حلول عام ١٩٩٠، وبعد أن أصبحت مركزية بدرجة كبيرة، صارت التعاونيات موضوعاً لإثارة السخرية.

(٦) في مستهل الثمانينات أثبت علي عبد الله صالح عن مقدرته الهائلة في استمالة أشخاص

كانوا خصوماً له، وأدخلهم في إطار النظام الحكومي. لكن هذا لم يعد سهل التنفيذ اليوم بوجود الجيران والأقارب المحصنين في مراكزهم.
يخطر ببالي قول للإمام المهدي العباسي في القرن التاسع عشر: «وله هيبة شديدة في قلوب خواصه».
محمد علي الشوكاني «البدر الطالع» (بيروت، دار المعرفة، [بدون تاريخ] طبعة مصورة من النسخة الأولى ١٣٤٨ هـ. المجلد ١ ص٣١١. عندما ضاعت هذه القدرة على ضبط الأمور، وهو ما حدث مؤخراً، أخذت أحوال اليمن تعتل بسرعة.

(٧) في أواخر السبعينات ومستهل الثمانينات كانت المناطق القبلية، التي لا تخضع لسلطة صنعاء مباشرة، ذات سمعة مخيفة بين الأجانب في العاصمة. والواقع أنه في حال انتبه المرء لسلوكه، يكون في أمان: حتى أن الخطر الذي قد يواجهه هو أقل بكثير مما قد يتعرض له في معظم أحياء لندن. في بداية التسعينات لم يعد هذا صحيحاً دائماً.

(٨) خطاب علي سالم البيض الذي بثه التلفزيون في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كان له وقع هائل في الشمال. بعض خطابات علي عبد الله صالح كانت تلاقي استحساناً في الجنوب لكن اللغة الطنانة عند الطرفين، والتي استمرت أربع سنوات كاملة، كانت تتحول من تصريحات صعبة التصديق حول التمتع بالإجماع إلى الإسفاف في الشتيمة بدون التوقف أبداً عند الصدق الاجتماعي.

(٩) من القضايا التي اتفق عليها الرئيسان تأجيل الانتخابات. قبل يومين من هذا الاتفاق، شدد الشيخ عبد الله الأحمر من حاشد في مقابلة صحفية على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد (Yemen Times ٤٦:٢، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢). ولم تكن تلك المرة الأولى ولا المرة الأخيرة التي تصبح فيها صلة الشيخ بالرئيس أقل من حسنة. ويبدو أن الفتور كان سيد الموقف بينهما أيضاً بسبب المشاكل مع «الأفغان» في أبين Abyan في أوائل ١٩٩٣ (الحياة، لندن، ٣، ٤، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣).

(١٠) التخطيط الذي سبق الحرب مباشرة ملخص في الوطن العربي ٨٩٧، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤. انظر أيضاً الوسط ١١٩، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

(١١) أن يكون بعض القادة في الجيش الشمالي يفكرون بأسلوب متصلب ـ هذا لا يبعث على الدهشة. كان التكنوقراطيون يعتقدون على الأرجح أن الأزمة السياسية يجب أن تحل بسرعة أو تتخبط البلاد... ويبدو أنهم أخذوا على محمل الجد وعود الجنرالات.

(١٢) الحياة (لندن) ٤، ١١ آذار/مارس ١٩٩٤. استمرت محاولة حل النزاع بين الرئيس ونائبه عدة أشهر، وكانت النقطة الحاسمة في اختيار مجاهد أبو الشوارب ويحيى المتوكل وهيثم قاسم طاهر للإعداد للقاء بين الخصمين. وعندما فشلوا في ذلك، لم تعد أية محاولة تبدو مجدية.
سنان أبو اللحوم له دوره البارز منذ تأسيس الجمهورية في الشمال. إذا لم يكن، تماماً الأب المؤسس، مثل واشنطن ـ جيفرسون، فإن مكانته بالتأكيد تماثل مكانه هاميلتون ـ مديسون. من هنا تبدو أهمية تصريحه أنه إذا انقسمت اليمن لن يعود إلى وطنه.

(١٣) للاطلاع على الوضع القبلي في شمال اليمن انظر كتاب بول دريش: «Tribes, Government and History in Yemen» (أكسفورد: مطبوعات Clarendon ١٩٨٩، وفي طبعة ورقية الغلاف ١٩٩٣). كانت النزعة القبلية في الجنوب مقموعة بقسوة خلال ربع قرن. لكن لمعرفة القبائل انظر كتاب حمزة علي لقمان: «تاريخ القبائل اليمنية» (صنعاء: دار الكلمة ١٩٨٥).

(١٤) جزء كبير من البلاغة التي يستخدمها الاشتراكيون تشبه البلاغة الكولونيالية لدرجة غريبة، إذ يصفون القبائل على أنهم من بقايا عصر آخر. تنشر الصحف الغربية أحياناً مثل هذه التعابير بدون الالتفات لما تعنيه. انظر على سبيل المثال: التايمز (لندن) ٩ أيار/مايو، والغارديان (لندن) ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

(١٥) حادثة طارق الفضلي في أبْيَن (انظر الحياة [لندن] ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) قضية لها أهميتها. لم تكن القبائل تفعل شيئاً سوى تأمين الوساطة المحلية. بعد إعلان الوحدة عقدت عدة لقاءات قبلية في أماكن أخرى في الجنوب (انظر على سبيل المثال النهضة ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، وكلها دلت على قيام هدن محلية لكن لم يعلن أي لقاء منها عن ولاء حزبي.

(١٦) حول عدم رغبة العوالق في التدخل انظر Le Monde (باريس) ٢٥ أيار/مايو، و Sunday Times (لندن) ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤. وللمزيد من الاطلاع على شؤون القبائل انظر الشرق الأوسط (لندن) ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، التي تشير أيضاً إلى الفكرة القديمة لتقسيم اليمن إلى دويلات صغيرة.

(١٧) إنني أعارض هنا تحليل تشارلز دنبار: «The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects» في: Middle East Journal، ٤٦:٣، ١٩٩٢ ص٤٥٦ - ٤٧٦.

(١٨) خلال الحرب عرض التلفزيون صوراً أدخلت عليها بعض التعديلات فظهر الشيخ وهو يجلس بجانب الملك وسائر رجال السياسة اليمنيين كانوا يجلسون في أماكن أكثر بعداً.

(١٩) يمكننا أن نرسم خطاً موازياً مع الحزب المحافظ في بريطانيا، الذي يضم بعض القوميين المتطرفين من الجناح اليميني ـ لكن اعتبار الحزب المحافظ مجرد حزب يميني يعد سوء فهم للسياسة البريطانية.

(٢٠) تفاصيل الآراء السياسية للإسلاميين لا تدخل في مجال هذا البحث. إن التجمعات الصغيرة المختلفة وما لها من صلات بالحكام السعوديين، وعائلات التجار السعوديين، والسودان، والإخوان في مصر، والإخوان في ألمانيا الغربية، ومجموعات في باكستان، تشكل موضوعاً واسعاً. باختصار، المتطرفون عددهم قليل، ومعظم المنضمين إلى الإصلاح ليسوا متطرفين... كما أن مع معظم أقوال الإصلاح يصعب تمييزها عن أقوال المؤتمر الشعبي العام. إن وجهات النظر المصرية حول اليمن واعتبار أنها لن تلبث أن تتحول إلى «سودان جديدة» هي غير دقيقة.

(٢١) انظر على سبيل المثال الشرق الأوسط (لندن) ١١ تموز/يوليو ١٩٩٤. منذ بدء القتال

أخذت تظهر تغيرات تتوافق مع التوجه الإسلامي (في صنعاء أغلقت على سبيل المثال صالونات التجميل النسائية). لكن طارق الفضلي، الذي يعتبر من أكثر الإسلاميين الذين يستحقون بعض المكافأة على جهودهم العسكرية، تولى فقط منصب قائد شرطة زنجبار ــ وهذا بالكاد يعتبر منصباً هاماً.

(٢٢) الوطن العربي ٨٩٧، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤. الاختلاف المشار إليه في رقم ١٨ أعلاه، يقال إنه نشأ عن اقتراح (ربما لم يكن هذا الاقتراح جدياً للغاية) تحويل الأموال إلى عبد المجيد الزنداني.

كانت هناك صلات بين الأصوليين وبين ضباط من حاشد في سلاح الدبابات، إلا أن الشيخ لم يكن له نفوذ كبير على هؤلاء الأصوليين. لكننا لن نتوقف كثيراً عند الأساليب التي كان يمارسها مختلف الأطراف داخل البلاد.

(٢٣) مثل هذه التعابير كانت تستخدم في الأحاديث الخاصة قبل فترة طويلة من تبنيها في برنامج الحزب الاشتراكي اليمني.

(٢٤) والدة علي عبد الله صالح (أعتقد أنها شقيقة علي مقصى) فقدت زوجها في فترة مبكرة وتزوجت من شقيقه. من أجل المزيد من المعلومات انظر الوطن العربي ٨٩٧، ١٣ أيار/مايو، المجلة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤. من أجل موقع عدد أكبر من الوجهاء؛ انظر تغطية ذلك في الوسط ١٣١، ١ آب/اغسطس ١٩٩٤.

(٢٥) بعض الصحف الغربية تبنى ذلك (على سبيل المثال The Independent [لندن] ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤)، وهذا ناتج عن سوء فهم القضية.

(٢٦) يستخدم عادة سكان الأقاليم الجنوبية كلمة «عشيرة» في هذا الإطار العنيف. انظر على سبيل المثال: عبد الحسين أدهل «الاستقلال الضائع» (القاهرة: دار العهد، ١٩٩٣). كما أن سنان أبو اللحوم يستخدم كلمة «قبلية» في سياق مماثل أيضاً (الحياة [لندن] ١١ آذار/مارس ١٩٩٤). من اللافت هنا أن الشيخ سنان الذي يحوز على احترام القبائل، بنى آراءه السياسية من منطلق غير قبلي.

(٢٧) هنا أيضاً اختلف مع تشارلز دنبار (ص ٤٦٧ «Unification of Yemen») إن تورط القبائل في جهاز الدولة ثابت وكذلك تحمس بعض القبائل ما قبل الوحدة للجنوب. انظر بول دريش في: «Tribal Relations and Political History in Upper Yemen» في مجموعة ب.ر. بريدهام: Contemporary Yemen: Politics and Historical Background، (لندن: Croom Helm، ١٩٨٤).

(٢٨) هذه الحادثة تعرضت للهجوم من زوايا مختلفة في ٢٢ مايو والتصحيح (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

(٢٩) دريش: «Tribes, Government and History» ص٣٦٢ ــ ٣٧٢.

(٣٠) من أجل الاطلاع على تقرير حول مجلس بكيل كتبه أحد المعنيين بالأمر انظر الحياة (لندن)

٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. كان أول اجتماع كبير للمجلس عقد في عنس في ١٣ كانون الثاني/يناير.

أشير هنا إلى أن محمد أبو اللحوم توصل في تقريره إلى فكرة أوافقه عليها، وهي أن القتال في اليمن لم يكن بالفعل حرباً أهلية ـ في الشمال، على الأقل، لم يشارك السكان في القتال، (الحياة [لندن] ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤).

(٣١) للأسف هناك دليل وثائقي، وهو ملكية خاصة، يؤيد هذا الرأي.

(٣٢) «التهجير» يضع الشيخ غالب تحت الرعاية الرسمية لأولئك الذين يعترفون به. ونشير هنا إلى أن الشيخ عبد الله الأحمر مهجر ليس فقط من حاشد بل من قبائل كثيرة من بكيل أيضاً.

(٣٣) فهمت من أحاديث جرت أخيراً أن الديبلوماسيين يعتبرون ذلك مجرد حيلة.

(٣٤) عدد كبير من الرسائل التي تحتفظ بها رئاسة المؤتمر تعبر عن الولاء وترجو الحصول على التأييد. تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه الرسائل يذكر برسائل من عدن محفوظة في السجلات البريطانية منذ أوائل الستينات؛ في تلك الرسائل عمد بعض «الملكيين» من الشمال إلى المبالغة في حجم قبائلهم، وهم بالفعل لم يكن معهم سوى عدد قليل من الأقارب.

(٣٥) من الواضح أن بعض الأشخاص لهم أهدافهم الخاصة. لكن العديد من مؤيدي التلاحم كانوا يعبرون عن رغبتهم القوية في أن يلعب الشيخ عبد الله الأحمر دوراً في عقد الصلح؛ والبعض كان يرغب في أن يتولى بنفسه هذه العملية. لا أجد مبرراً للتشكيك في صدق نواياهم.

(٣٦) الشرق الأوسط (لندن) ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٣٧) لم يكن عبد الله دارس، على سبيل المثال، عضواً في التكتل. إلا أنه كان يحظى بثقة عدد كبير من الناس، وبناء عليه طلب منه الاحتفاظ بأمور هامة كوثائق الهدنة.

(٣٨) في التحليل السياسي يجد المرء نفسه أحياناً أمام تأويلين محتملين: إما أن يكون المسؤولون في غاية البراعة أو أنهم أخطأوا. بعد حوالي عقدين من مراقبة الأوضاع السياسية في اليمن (وأنا أعترف هنا أن ذلك كان انطلاقاً من وجهة نظر أبناء القبائل العاديين، وليس انطلاقاً من وجهة نظر «أهل الحل والعقد») أنا مقتنع بأن الحكومات المجاورة تفهم الأوضاع بنسبة ضئيلة جداً. ربما تدفع أحداث ١٩٩٤ سائر الدول في شبه الجزيرة إلى الاقتناع بأن الأمر على هذا النحو.

(٣٩) يبدو أن فكرة مؤتمر سبأ بدأت تتكون عند لقاء شيوخ من القايفة والبيداء في مقر مؤتمر التلاحم في صنعاء، وبعد ذلك في لقاءات تمت في أرحب. قبل ذلك كانت خولان الطيال تخوض نزاعات مع القبائل التي تقيم إلى جنوبها وشرقها. إنها اليوم تشكل صلة الوصل بين هذه القبائل وقبائل بكيل الأبعد شمالاً، حيث حظي التكتل بتأييد واسع.

(٤٠) أحد المجتمعين تلقى اتصالاً هاتفياً من صنعاء وقد طلب منه الرجوع إلى صنعاء لأن

الاجتماع لن يؤدي إلا لإثارة «الفوضى بين القبائل». فأجاب بدبلوماسية وبشيء من السخرية أنه لا يستطيع العودة إلى صنعاء لأن «حالة الفوضى» تعني أن الطرقات غير سالكة.

(٤١) كان هناك تخوف من أن تؤدي ارتباطات الشيخ محمد إلى تحيز في حكمه. من الواضح أنه تمكن من تهدئة كافة مشاعر القلق هذه. كانت المناقشات نموذجاً واضحاً عن المسألة التي وردت في رقم ٣٣: إذا تمكن المرء من السلوك بما يرضي الناس، لا تعود العلاقات السياسية العريضة تشكل عائقاً؛ أما إذا كان سلوكه ضد رغبات الناس، فإن كل الصلات والأموال لن تجديه نفعاً.

(٤٢) أثارت المقالات الصحافية غضب بعض المنظمين لأنها كانت تشير إلى اللقاء بأنه «ضد حاشد». وهم لم يكونوا يقولون ذلك لا في اللقاء ولا قبله.

(٤٣) عقدت لقاءات عديدة مماثلة في مناطق مختلفة في الشهور القليلة الأخيرة التي سبقت اندلاع القتال. بعضها كان نتيجة مبادرات محلية، والبعض الآخر تفرع من المؤتمرات الأكبر حجماً؛ يبدو أن أهدافها جميعاً كانت متشابهة إجمالاً.

(٤٤) بعد توقف القتال بفترة قصيرة، اتهم عضو في الحكومة، في حديث خاص، أحد المنظمين لمؤتمر بكيل بأنه «عميل». يبدو أن هذا كان فقط نتيجة للإرهاق.
عبد المجيد الزنداني له وجهة نظر مماثلة، فأي لقاء لا يعده بنفسه يعتبر مخططاً من قبل أعدائه، أي الاشتراكيين (انظر المجلة ــ ٧٥٣، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٤ ص٢٢). مثل هذه التصورات لا تنذر بالخير لليمن.

(٤٥) بعض التقارير الغربية كان غريباً، على سبيل المثال: «فيما يطوق جيش شمالي عدن وزعماء القبائل يهيئون مليشياتهم الهائلة للمشاركة في النزاع» (The Sunday Times [لندن] ٨ أيار/مايو ١٩٩٤). ماذا؟ أين؟ إنها ليست المرة الأولى التي يعطي فيها الصحفيون انطباعاً للقراء بأنهم يخمنون فقط.

(٤٦) من أجل الاطلاع على دفاع بليغ عن الأخلاق القبلية، بشكل مجرد، انظر «الصحوة» ٣٤٠، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. حاول الشيخ عبد الله الأحمر تنظيم مؤتمر للقبائل في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٤ وكانت النتائج مخيبة للآمال كما أوردت التقارير.

الفصل الثالث

(١) رسالة خاصة من مسؤول يمني رفيع المستوى.

(٢) شايلا كارابيشو في بحث بعنوان: «From Ballot Box to Battlefield: The War of the Two «Alis»» في: Middle East Report، ٢٥:١ (عدد ١٩٠، أيلول/سبتمبر ــ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص٢٧.

(٣) رسالة شخصية من مراقب يمني مطلع.

(٤) أكد قيادي سياسي جنوبي للكاتب في آب/أغسطس ١٩٩٤ أن الرئيس علي صالح أبدى استعداده للتنازل عن هذه القضية الدستورية لصالح مجموعة الإصلاح اليمني، مقابل تنازلات غير محددة للإصلاح في ميادين أخرى.

(٥) أحد الأساتذة الجامعيين في صنعاء أخبر الكاتب أنه بسبب مضايقات الإصلاح، غادر البلاد العميد السابق لمعهد العلوم السياسية وأنه هو أيضاً يفكر باتخاذ خطوة مماثلة.

(٦) من الجنوبيين الذين سارعوا لتأييد الشمال عند الإعلان عن جمهورية اليمن الديموقراطية، فضل محسن عبد الله. كان فضل محسن عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وكان وزيراً في الحكومة في صنعاء ما قبل الحرب الأهلية. قبل نشوب القتال قصد الجنوب، وتوجه إلى عدن أولاً ومن ثم إلى مسقط رأسه، وقد قتل ابنه وهو يحارب من أجل الجنوب. لكنه عند الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجديدة عاد إلى صنعاء وأعلن عن موالاته للقضية الشمالية. وأعيد له منصبه مما أدى إلى احتجاج أعضاء الإصلاح وخروجهم من قاعة اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد في عدن في ١٤ تموز/يوليو.

(٧) رسالة خاصة إلى الكاتب من قيادي سياسي جنوبي، في شهر آب/أغسطس.

(٨) «U.S. Arms Control and Disarmament Agency» في World Military Expenditures and Arms Transfers 1991—1992. (واشنطن، ١٩٩٤) ص٣٥ ـ ٤٦. في ١٩٩٠، في إحصاء للنفقات العسكرية في مجموعة من الدول بلغت ١٤٢ دولة احتلت اليمن المرتبة العاشرة؛ وقد وصل معدل النفقات فيها إلى ١٤,٤٪ (ص٣٩).

الفصل الرابع

(١) للاطلاع على تحليل مبكر للوحدة اليمنية انظر تشارلز دنبار في بحث عنوانه: «The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects» في: The Middle East Journal، ٤٦:٣ (صيف ١٩٩٢)، ص٤٥٦ ـ ٤٧٦.

من أجل مزيد من الاطلاع على الأفكار التي وردت في هذا الفصل حول السياسة اليمنية انظر لروبرت د. بوروز: «The Yemen Arab Republic: The Politics of Development 1962 — 1986» بولدر: مؤسسة منشورات ويستفيو ١٩٨٧)؛ و: «Oil Strike and Leadership Crisis South Yemen: 1986 and Beyond» في: The Middle East Journal ٤٣:٣ (صيف ١٩٨٩)، ص٤٣٧ ـ ٤٥٤؛ و: «The Yemen Arab Republic's Legacy and Yemeni Unification» في Arab Studies Quarterly، ١٤:٤ (خريف ١٩٩٢) ص٤١ ـ ٦٨. وللكاتب أيضاً: «The Republic of Yemen: A Case of Political Unification in Process 1989 — 1992» بحث أعد لمؤتمر حول الاندماج العربي في جامعة جورج تاون في نيسان/أبريل ١٩٩٢.

(٢) يبدو أن بعض القوى الإقليمية كانت مندفعة بشكل قوي لمعاقبة اليمن على وقفتها خلال أزمة الخليج الثانية في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

(٣) كان معارضو اليمن الشمالي يشيرون إلى الرئيس علي صالح بقولهم: «صدام الصغير»، لكنه خاضع لتحكم الأصوليين الإسلاميين بطريقة مشابهة للرئيس البشير في السودان أكثر مما يشبه نظام صدام حسين في العراق. وأشار آخرون إلى النظام بأنه «عصابة الأحمر»، نسبة إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس اتحاد قبائل حاشد ورئيس حزب الإصلاح.

ومؤيدو اليمن الشمالي بدورهم، كي لا ينهزموا أمام خصومهم، أطلقوا على النظام الجنوبي اسم: «جمهورية المكلا» وأشاروا إلى أنها بقيادة عبد الرحمن الجفري في عدن.

(٤) لو نجحت المحاولة الجنوبية، كان سيصعب تطبيق الفرضية القديمة بوجود مساواة فعلية بين اليمنين. سيكون اليمن الجنوبي دولة صغيرة متباينة الأجزاء وبعدد قليل من السكان وموارد نفطية متواضعة وإمكانية تطور متواضعة، أي مثل عمان.

(٥) يقال إن الملك عبد العزيز بن سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية، قال لأبنائه وهو على فراش الموت بأن خيرهم وشرهم يأتيان من اليمن.

(٦) من أجل الاطلاع على العلاقات السعودية ـ اليمنية أواسط الثمانينات انظر Gregory Gause III في: Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influences، (نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا ١٩٩٠).

ولمعالجة حديثة للموضوع انظر مارك كاتز في بحث عنوانه: «Yemeni Unity and Saudi Security» في: Middle East Policy، ١: ١ (١٩٩٢) ص١١٧ ـ ١٣٥.

(٧) حادثة جرت في مؤتمر بصنعاء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول «اليمن والنظام العالمي الجديد» توضح وجهة نظري. كنت ساذجاً لدرجة أنني اقترحت في حديث عام أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى قوة بشرية، واليمن تحتاج إلى أرض فيها آبار نفط، وهذا يشكل قاعدة لإقامة اتفاق حول القوة البشرية مقابل الأرض تتخلى اليمن بموجبه عن مطالبتها بالمقاطعات الشمالية المكتظة بالسكان مقابل عرض سعودي سخي بالنسبة للمنطقة المتنازع عليها في شرق وشمال حضرموت، منطقة يعتقد أن فيها مخزوناً نفطياً. بعد أن جوبهت بهجمات عنيفة من المتحدثين اليمنيين لأنني تجرأت واقترحت أن تتاجر اليمن «بأرضها المقدسة»، أخذني دبلوماسي يمني جانباً كأنه يعتذر لما حدث وأخبرني أن وزارة الخارجية كانت تدرس في حينه عملية تبادل مشابهة. لكن هذا كان في عام ١٩٩٢ لا في عام ١٩٩٤.

(٨) هناك مثل هندي يقول ما مفاده: إنه حين تتقاتل الفيلة من المتوقع أن تتكسر أوراق العشب.

(٩) من أجل الاطلاع على دراسات حول المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الخارجية انظر ويليام كوانت في كتابه: Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security, and Oil (واشنطن، مؤسسة بروكينغز ١٩٨١)؛ ونداف سفران في: Saudi Arabia: The Ceasiless Quest for Security (كامبريدج، أطروحة ماجستير؛ منشورات جامعة هارفارد ١٩٨٥). ومن أجل معالجة حديثة لهذا الموضوع انظر مورديشاي عبير في: Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis؛ (نيويورك: روتليدج ١٩٩٣).

(١٠) من أجل الاطلاع على هذه التطورات في أوائل التسعينات انظر عبير، «Saudi Arabia».

(١١) في آب/اغسطس ١٩٩٤ انتشر الخبر بأن أطرافاً إقليمية اشترت على الأرجح سرباً كاملاً من طائرات ميغ ٢٩ الروسية الصنع مع طيارين روس وذلك لصالح الجنوبيين؛ إن خبراً كهذا لم يكن له وقع جيد بالتأكيد.

(١٢) سيناريو العزل وسيناريو عدم العزل وما يترتب عليهما، تناولتهما في الندوة دراسة مارك كاتز (انظر الفصل الخامس)، وتبدو لهما علاقة بالمسألة المشار إليها هنا.

(١٣) في إحدى جلسات المناقشة في الندوة، أشار مايكل هدسون إلى احتمال قبول اليمن كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو اعتباره شريكاً للسلام. وأنا أيدت هذه الفكرة بأن اليمن يستطيع أن يقدم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القاعدة السكانية الضرورية لحشد جيش كبير عددياً. لكن هذه الفكرة لن تكون محتملة التحقيق في المستقبل المنظور.

الفصل الخامس

(١) كان أول نزاع داخلي شهدته اليمن ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٠ في حرب أهلية في اليمن الشمالي بين الملكيين والجمهوريين. والنزاع الثاني كان ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧ في حرب الاستقلال في جنوب اليمن والتي كانت صراعاً بين حركتين قوميتين تحريريتين متنافستين. (الجبهة الماركسية الوطنية التحررية والجبهة الناصرية لتحرير اليمن الجنوبي) وفي الوقت نفسه قتالاً ضد البريطانيين. والنزاع الثالث كان في عام ١٩٧٢ في حرب حدود بين الشمال والجنوب. والنزاع الرابع كان في عام ١٩٧٩ في حرب حدود بين الشمال والجنوب. والنزاع الخامس كان ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ عندما أعلنت الجبهة الوطنية الديموقراطية التي يدعمها اليمن الجنوبي، تمردها ضد اليمن الشمالي. والنزاع السادس كان قصير الأمد في عام ١٩٨٦ لكنه كان حرباً أهلية ضارية في اليمن الجنوبي بين زمر متخاصمة في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم.

(٢) المحرر (باريس)، ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٩٤، ص٢٧.

(٣) «The Economist, «Yemen: The End?، ٩ تموز/يوليو ١٩٩٤، ص٤٣.

(٤) «International Institute for Strategic Studies» في بحث عنوانه: «The Military Balance 1993 — 1994»، (لندن: Brassey's ١٩٩٣) ص١٣٣.

(٥) أوردت الـ Economist أن الجنوب حصل على طائرات ميغ ٢٩ من مخزون احتياطي لمعاهدة وارسو، لكنها لم تذكر بالتحديد من أية دولة. من المستبعد أن تعطي الدولة التي تملك طائرات كهذه بدون مقابل؛ يجب أن يدفع ثمن هذه الطائرات. انظر «Yemen: The End?» ص٤٣.

(٦) مقالة بعنوان: «Yemen Says Southern Remnants Have Fled to Other Countries» في: The Washington Post، ١١ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(٧) حول مزيد من التحليل للقضايا المثيرة للنزاع بين المملكة العربية السعودية واليمن قبل الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤، انظر مارك ن. كاتز في بحث عنوانه: «Yemen Unity and Saudi Security» في: Middle East Policy، ١:١ (١٩٩٢). ص١١٧ ـ ١٣٥.

(٨) «Yemen: The End?» ص٤٣.

(٩) «Northern Yemeni Troops Take Portions of Southern Port» في: The Washington Post، ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(١٠) في نهاية النزاع صرح وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح أن علي عبد الله صالح حليف لصدام حسين وأنهم لا يكنون له مشاعر الود. وفي تعليقه على هزيمة الجنوب قال إن ما حدث في اليمن غير مقبول وإنه لم يصل إلى نهايته بعد، وإن سفك الدماء سيستمر. وكالة رويتر (القاهرة) ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(١١) «Yemen Says Southern Remnants Have Fled».

(١٢) أحاديث مع ديلوماسيين قطريين في واشنطن والدوحة، تموز/يوليو ١٩٩٤.

(١٣) وزير خارجية حكومة الجنوب عبد الله الأصنج أعلن بأن عشرين خبيراً عسكرياً أردنياً «كانوا موجودين في قاعدة صنعاء الجوية» MENA (القاهرة) ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(١٤) ادعى الأصنج أيضاً أن القوات الجنوبية أسرت سبعة خبراء عسكريين عراقيين كانوا يساعدون القوات الشمالية. وقال إن التجهيزات الحربية في اليمن الشمالي تخضع للسيطرة التامة لهؤلاء الخبراء؛ المصدر نفسه.

أدان العراقيون الجنوبيين بحدة، ونفوا بشدة في الوقت نفسه أيضاً أن يكونوا قد منحوا الشمال أي دعم عسكري. وادعوا أن العراقيين الذين أسروا كانوا في الواقع «أساتذة يعملون بموجب عقود في اليمن»؛ عيسى اسماعيل العبدي: «The Lies of the Separatists» الثورة ٣ تموز/يوليو ١٩٩٤ ص٢.

(١٥) عندما يصل الأمر إلى ذكر التفاصيل مع أن هذا التصريح لا يشير إلا لفريق من مهندسي الكهرباء والماء. SUNA (الخرطوم) ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(١٦) شكرت صنعاء ليبيا علانية لإرسالها فريقاً طبياً إلى صنعاء؛ JANA (طرابلس) ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(١٧) هاله فزيري في: «Iran and Saudi Arabia in the 1990's». في: U.S. - Iran Review نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٤ ص١، ٤ ـ ٥.

(١٨) في صدد إعلانها دعم قضية الوحدة اليمنية، نفت طهران بحدة ما ورد في Le Point بأن إيران تمد صنعاء بالأسلحة؛ إذاعة الجمهورية اليمنية، (صنعاء) ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

(١٩) انظر على سبيل المثال: «National Democratic Institute for International Affairs» Promoting Participation in Yemeni 1993 Elections، (واشنطن: NDIIA ١٩٩٤).

(٢٠) من أجل الاطلاع على صورة عامة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الأهلية انظر: «Opening Statement» لروبرت هـ. بيليترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أمام مقر اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط، ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص٤ ـ ٥.

(٢١) عمان والإمارات العربية المتحدة (وجيبوتي) وافقت حسب التقارير على إعطاء صنعاء

الطـائـرات والسفـن التي استخدمتها القوات الجنوبية للهرب، MENA (القاهرة) ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٤.

وزير الإعلام العماني، عبد العزيز الرواس، زار صنعاء والتقى الرئيس صالح في ١١ تموز/يوليو. ونقلت الأخبار بأنه قال له إن علي سالم البيض الذي لجأ إلى عمان تخلى عن العمل السياسي. لكن أحد المسؤولين من الجنوبيين المنفيين في جدة رفض أن يكون علي البيض وعد بشيء من هذا القبيل. AFP (باريس) ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(٢٢) انظر كارلايل مورفي في مقالة عنوانها: «Exiled Saudi Dissidents Launch Media Campaign» فـي: The Washington Post ١ حـزيـران/يـونـيـو ١٩٩٤؛ و: «Saudi Stability» في The Washington Post، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٤؛ وستيف كول في مـقـالـة عـنـوانـهـا: «Saudi Defections Pressure West to Balance Policy Toward Riyadh» في: The Washington Post، ٢ تموز/يوليو ١٩٩٤؛ وجون منتز في مقالة عـنـوانـهـا: «Official's Asylum Request could Complicate Saudi U.S. Diplomacy» في: The Washington Post، ٨ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(٢٣) «Yemen Says Southern Remnants Have Fled».

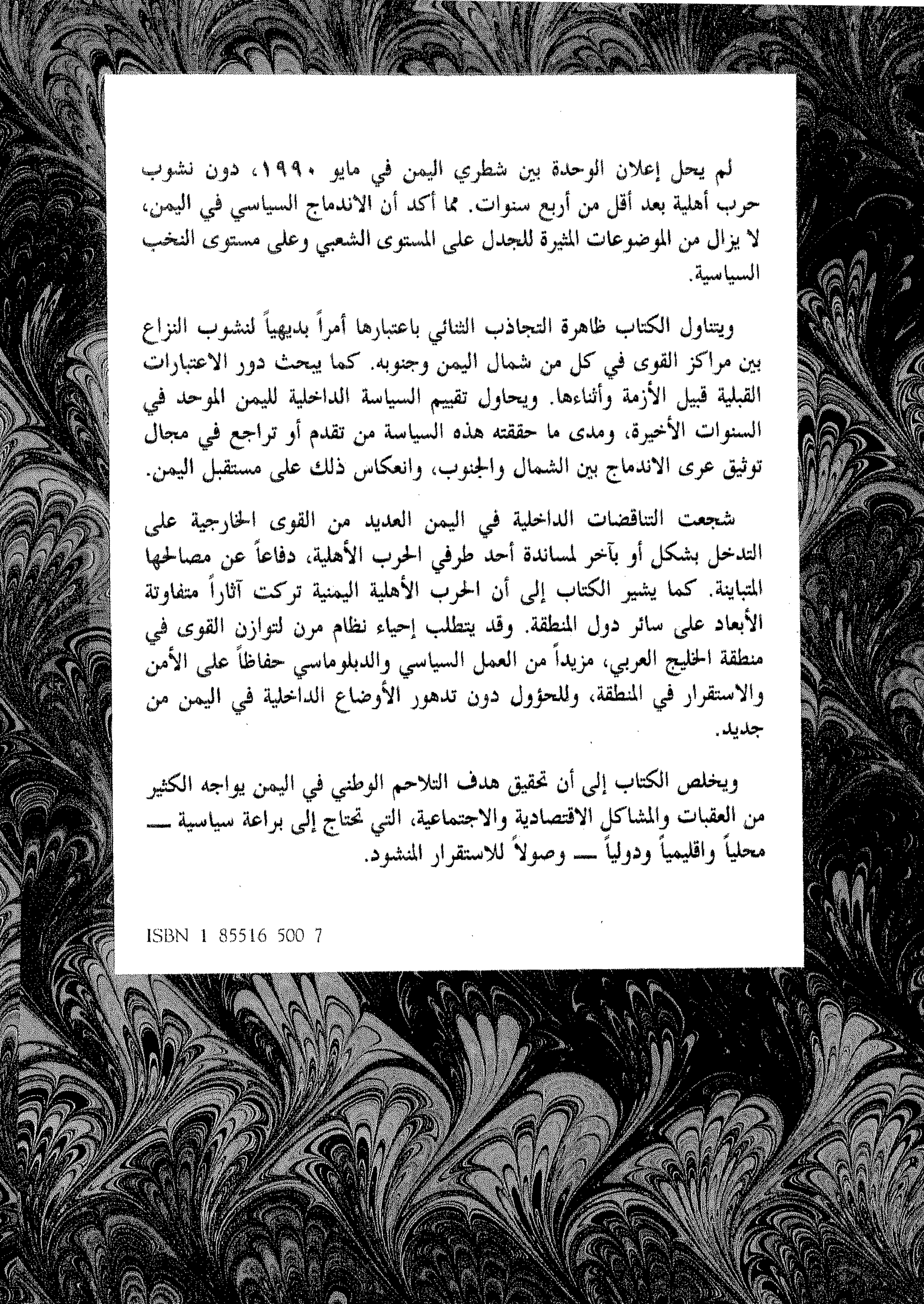
خلاصة: مستقبل الوحدة اليمنية

(١) «The Economist Intelligence Unit» في: Yemen Country Profile 1994 — 1995، (لندن The Economist Group، ١٩٩٤) ص٤٨.

(٢) المصدر نفسه ص٤١ و٤٤.

(٣) انـدرو راثـمـيـل: «Civil War In Yemen», The World in Conflict: Jane's Intelligence Review Yearbook (لندن، ١٩٩٤ Janes Information Group)، ص ٨٨.

(٤) مـوجـود فـي الـكـونـغـرس الأمـريـكـي في: Congressional Research Service بـعـنـوان: «Yemen: Civil Strife» بـقـلـم ألـفـريـد برادوس، «Issue Brief» ١٥ تـموز/يـولـيـو ١٩٩٤ ص١٠.



لم يحل إعلان الوحدة بين شطري اليمن في مايو ١٩٩٠، دون نشوب حرب أهلية بعد أقل من أربع سنوات. مما أكد أن الاندماج السياسي في اليمن، لا يزال من الموضوعات المثيرة للجدل على المستوى الشعبي وعلى مستوى النخب السياسية.

ويتناول الكتاب ظاهرة التجاذب الثنائي باعتبارها أمراً بديهياً لنشوب النزاع بين مراكز القوى في كل من شمال اليمن وجنوبه. كما يبحث دور الاعتبارات القبلية قبيل الأزمة وأثناءها. ويحاول تقييم السياسة الداخلية لليمن الموحد في السنوات الأخيرة، ومدى ما حققته هذه السياسة من تقدم أو تراجع في مجال توثيق عرى الاندماج بين الشمال والجنوب، وانعكاس ذلك على مستقبل اليمن.

شجعت التناقضات الداخلية في اليمن العديد من القوى الخارجية على التدخل بشكل أو بآخر لمساندة أحد طرفي الحرب الأهلية، دفاعاً عن مصالحها المتباينة. كما يشير الكتاب إلى أن الحرب الأهلية اليمنية تركت آثاراً متفاوتة الأبعاد على سائر دول المنطقة. وقد يتطلب إحياء نظام مرن لتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، مزيداً من العمل السياسي والدبلوماسي حفاظاً على الأمن والاستقرار في المنطقة، وللحؤول دون تدهور الأوضاع الداخلية في اليمن من جديد.

ويخلص الكتاب إلى أن تحقيق هدف التلاحم الوطني في اليمن يواجه الكثير من العقبات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تحتاج إلى براعة سياسية ـــ محلياً واقليمياً ودولياً ـــ وصولاً للاستقرار المنشود.

ISBN 1 85516 500 7